۵۲

قال زید

هل ما لم کیف انی کم متی این من ایان

اسم اسم فعل فعل حرف حرف

نوح لوط شعیب صالح هود

وبعد الامر وبعد النهی وبعد الدعاء وبعد النداء

قال زيد رب عمرو قائما

هل ما لم كيف انى كم متى اين من ايان

اسم اسم فعل فعل حرف حرف اسم فعل اسم فعل

محمد نوح لوط شعيب صالح هود

یامعین

بسم الله الرحمن الرحیم

الحمد لله الذی اعرب ترکیب الکائنات من مزج کاف ونون وبنی الافلاک المرفوعة علی الحرکة والارض المحفوظة علی السکون والصلوة علی سید رسله محمد المبعوث من سرة البطحاء من صمیم العرب العرباء وعلی اله وصحبه مصابیح الانوار ومفاتیح الاسرار ما ناحت الورقاء فی الاوراق ولاح الحق فی الافاق فیقول العبد الضعیف والمذنب الکهیف یعقوب بن حسین علی غفر عنهما الملک العلی هذه فواید قد قیدتها علی شرح دیباجة المصباح حین ما قرا علی بعض احبتی الاجلاء یفتاح وقد کنت قدیما یدور ببالی ویجول فی خیالی ان احقق شرحا جامعا لدرر اصول النحو وقواعده وجامعا لنکت مسائله وعوایده لما انی وجدته مختصر المحتوی علی لطایف حقایق اللباب وینطوی علی دقایق الالباب مع توفر رغبات المحصلین علی تعلم هذا الکتاب وتحصله وامتداد اعناقهم نحو العلم مجمله وتفصیله فاختلست فرصة من اثناء التحصیل وشمرت لکشف مقفلاته بالجد الجلیل وضممت الی تلک الفواید ما یزیل صعابة الابیة ویسهل طرایق الوصول الی کنوزها المخفیة مع ما فیهم فراید بهیة قد خلا عنها الضوء والمصباح وفواید شهیة لم توجد فی الافتتاح بل فی المفتاح فجاء بحمد الله شرحا شافیا بنادر علی نکتة حبات الفواد وحلاوة افیا یتعاش علی ملحة اناس لهن یا فیها الرشاد کلما کانت الشهد فی الفاظها جار وان الطیب منها

سایر وکان انفاس المسیح نسیمها اذ من شذا امکل ناشر وهذا مع انی بالقصور معترف ولکنی اقول بلسانه کلیل وجنانه علیل وکم من جوهر احکی نفس ولی وصف القلوس وکم اجلو جلا حسنا ومالی نصیب مثل ما شطه العروس رضی یا نفس تستو فانصیبا بتسلیم قضی باری النفوس والی الله اتضرع ان یجعل ما الفته من هذا الدر النظیم خالصا لوجهه الکریم مقربا من رحمته فی دار النعیم یوم لا ینفع مال ولا بنون الا من اتی الله بقلب سلیم وما شرع فی تزیین الیمین والشین بمعونة الفیض من جناب الرب العالمین الحمد لله الذی لا یبلغ کنهه جاد ای لا یصل الی تصور کنهه بوجه یمیزه عما عداه وما قیل انه حادی بالحاء المهملة علی معنی انه لا یبلغ کنهه من اتی بحدوه فلیس بشیء لخلوه عن هذه الفائدة اعنی الاشارة الی عدم الوصول بای طریق کان علی ان فیه ایهام جواز التحدید بدون البلوغ الی الکنه وهو غلط ولا یحصی ای لا یضبط عدد نعمه عاد فی الکشاف وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها ای لا تضبطوا عددها فالاحصاء هنا استعمل فی الضبط فقط علی سبیل التجرید کما قالوا فی قوله تعالی اسری بعبده لیلا وحار ای صار متحیرا فی بحار عرفانه ارواح العالمین بکسر اللام ونار ای صار متنیرا بانوار احسانه اشباح جمع شبح العالمین بفتح اللام والصلوة علی من لم یر ای لم یبصر فلا یقتضی الا مفعولا واحدا وهو قوله المراد وهو بفتحتین ما یتوجه رسم الشیء لکن الا لطلبه ومحاه من المحو عطف تفسیری وبنحتار

الطموس الانمحاء من باب دخل وجلس وطمسه غيره من باب ضرب فهو متعد
ولازم ولا رسمًا عطف على اثرا ولا زائدة مؤكدة للنفي اي ولم يبق رسمًا من رسوم
الكفر الا ازاله وعفاه في مختار الصحاح عفى المنزل اي اندرس وانمحى وعفته
الريح يتعدى ويلزم وبابهما عدا استثنى هذه القرينة لا عطف عليه بحسب
المعنى محمد بالجر المبعوث بالهدى اي بالاهتداء وبالهداية فانه هدى يجيء لازمًا
ومتعديًا والنور اي بالنور الذي كان يتلألأ في جبهته او بنور الاسلام
الذي طلع على الخلف فرفع عنهم ظلمة الكفر المنشرح بيمن مقدمه بالفتح
والسكون مصدر ميمي من قدم اي محمد الذي ينشرح ببركة قدومه كل
القلوب مرفوع على انه فاعل المنشرح المعتمد على الموصول والصدور عطف
على القلوب فالمنشرح بالجر صفة سببية لمحمد اي جرت على غير من هي له
والصلوة على آله الكرام جمع كريم واصحابه العظام جمع عظيم اما بعد فهذه
اشارة الى الاوراق التي كتبها اشارة ذهنية او حسية بناء على ان
الديباجة متأخرة عما كتبه كما هو الاكثر اوراق مكتوبة للاعراب ديباج
كتاب المصباح في مختار الصحاح الديباجتان الخدان فكانت ما ذكر في
اوائل الكتب خدها ووجهها فلذلك يسمى بالديباجة مأخوذة من
غرائب فوائد الفتاح وابتدئ انا اولا نصب على الظرفية اي قبل اعراب
الديباجة بآية من كتاب الله تعالى تبركًا وتيمنًا وعرفوا الآية بانها طائفة

من القران

من القرآن يتصل بعضها ببعض الى انقطاعها طويلة كانت او قصيرة او بيت
بالجر اي ابتدئ ببيت من الابيات ليفيد مهارة وتمرنًا اي حذاقة في
باب الاعراب واعتيادًا عليه يقال تمرن على الشيء من باب دخل تعوده و
استمر عليه كذا في مختار الصحاح معتصمًا حال من فاعل ابتدئ من المتكلم تع
بحبل الرشاد اي متمسكًا بحبل الرشاد كاينًا او قدم الحال على ذي
الحال المجرور وحبل الرشاد وان لم يجز في الاصح للمسجع في الافعال
اعتصم به تمسك وما في بعض حبل الرشاد بدون الباء لا يساعده كتب
اللغة التي رايناها فانه الهادي الى سبيل السداد بفتح السين المهملة الاستقامة
ومعتذرًا عطف على معتصمًا بان شغلي الى غير هذا ميز ولدا العذر اي الاعتذار
عند كرام الناس مقبول اما الآية فقوله تعالى قال رب اني لا املك الا نفسي
واخي قال فعل ماض فاعله مستتر ضمير راجع الى موسى رب منادى حذف
حرف ندائه وحذف ياء المتكلم ايضًا اجتزاء بالجيم والزاء المعجمة اي اكتفاء
بالكسرة فانهم قالوا ان ياء المتكلم اذا اضيف اليه المنادى جاز اسكانه
وفتحه كما جاز في غير النداء وجاز حذفه اجتزاء بالكسرة وهذا الحذف
في غير النداء قليل لان النداء موضع تخفيف لان المقصود من الكلام
هو في غير النداء وانما هو لتوجه المخاطب فيطلب الفراغ منه بالسرعة
ليتوجه الى المقصود وجاء ابدالها الفا ايضًا لانه نوع من التخفيف ولا يكاد

بهذا الابدال يوجد في غير النداء نحو قولهم يا ربتا تجاوز عني وعليه قوله عم
انفق يا بلال لا بغير تنوين اصله يا بلالي فحذف يا وقلب يا المتكلم
الفا واما ما روي مضموما او منونا على جعل بلال اسم جنس نحو لكل فرعون
موسى فليس مما نحن بصدده لكن ينبغي ان يعلم ان حذف الياء و
قلبها الفا في المضاف الى ياء المتكلم انما يجوز اذا كان مستعملا بالانفتاح
اليها فلا يقال في يا عدوي يا عدو بحذف الياء ولا يا عدوا بقلبها الفا
هذا ما قالوا فعليك به فانه ينفعك في مواضع شتى ومحل رب بدون
الياء المحذوفة منصوب لانه مفعول به لان معناه اريد او اعني ربي
ويا رب مع سافتها اي اخرها وغايتها يقال ساقة الجيش اي مؤخرها
يعني ان قوله يا رب مع قوله اني لا املك نفسي واخي في محل النصب لكونه
مقول القول هكذا قيل لكن فيه نظر لان الجملة التي لا تقع موقع المفرد
لا يكون لها محل من الاعراب لان الجملة مبنية لا تستحق الاعراب
بنفسها فلم يكن لها حظ من الاعراب الا من جهة قيامها موقع المعرب
وهذا مشهور لا استتر قط بالفهم ما يستره بل ايشك فيه وهذه الجملة اي
جملة يا رب مع سافتها ليست واقعة موقع المفرد لان مقول القول لا يكون
الا جملة اي مقول القول الذي قصد به الحكاية جملة محكية مستقلة ليست
الا ولهذا قالوا وجب كسر ان بعد القول بمعنى الحكاية لانه ابتداء الكلام المحكي

تعبير

تعبير وكذا ما وقعت صلة لا يكون الا جملة قوله اللهم لفظة يقال متصلة
بالاستثناء في الاكثر لنفي الاسم والخطاء الحاصل بنفي الكل واثباته والواقع خلافه
نحو ما جاءني القوم او جاءني القوم الا زيد فمعناه لا تواخذني يا رب فان كلامي
الاول غير تام بل يحتاج الى المستثنى او لتاكيد كلامه عند المستمع فكانه قال
ايها المستمع اعلم اني ادعو الله تعالى يشهد بكلامي انه حق واستثناء صدق
وقد يقال قد جرت العادة باستعمال هذا اللفظ فيما في ثبوته ضعف فكانه
يستعان في اثباته بالله تعالى واصله يا الله اي اقصد لنا بالخير فحذف حرف
النداء لكثرة الاستعمال وجعل فعل الامر عوضا عنه واتصل به فصار اللهم
الآن يقال ان قال هنا بمعنى ذكر وبمثل هذا يؤول قولهم قولنا ضرب مصدر
وغير ذلك لكن ح لا يكون الجملة واقعة في مقول القول المذكور بل يكون
مفعول ذكر والكلام فيما وقعت فيه بل جواب الصحيح ان هذه الجملة واقعة
موقع مفعول قال والمفعول لا يكون الا مفردا يعني انا لا نم انها ليست بواقعة
موقع المفرد مطلقا بل باعتبار كونه مقول الحكاية عن واقعة وجملة واما
باعتبار كونه في موضع المفعول فهو في موقع المفرد فهذا الاعتبار بانه
منصوب المحل لكن لا يخفى عليك ان قوله ذلك القائل في محل النصب
لكونه مقول القول يا بى عنه هذا واعلم ان الحق عندهم كون الجملة الواقعة مقول
القول في محل النصب ولذا عدوها احدى الجمل السبع المشاهلة

اي في جملة م

الاعراب حين قسموا الجمل الى ما لا محل لها من الاعراب والى ما لها محل ويشير
بذلك قولهم ان مقول القول يكون جملة محكية ولا يكون لفظة منصوبا
الا اذا كان مصدرا كقولك قلت قولا حقا لان القول مصدر بمعنى الحكاية
مثلا اذا قال شخص الله اكبر وتقول انت في جوابه قلت قولا حقا فان معناه
الله اكبر وهذا الكلام حق فقولك قولا حقا يدل على هذا المجموع ولهذا جاز ان
يكون مفردا انتهى واما وهم ان المقول لا يكون الا مفردا فلان المفعولية و
كذا الفاعلية انما تطرأن على الاسم الذي هو من اقسام الكلمة والكلمة لا يكون
الا لفظا مفردا لا جملة فيه يستقيم الكلام ويحصل المرام بفتح الميم المطلب في
رام الشيء كذا في شرح جمال الدين ره للكشاف وكذا اي يكون القول المذكور
منظورا فيه من قول النحاة ان الكلام لا يكون الا من اسمين او من اسم وفعل
منظور فيه ايضا فانه منقوض بالمنادى نحو يا رب فانه كلام مع انه مركب
من حرف النداء واسم وهو المنادى هو الاسم المطلوب اقباله باحدى حرف النداء
ففي قوله منقوض بالمنادى نوع مسامحة قوله وجوابهم مبتدأ خبره قوله مزيف
اي جواب النحاة بان النداء في تقدير الفعل كما هو حيث قال لان معنا يا زيد
ادعو زيدا فيكون مركبا من فعل واسم مزيف مبطل بانه لو كان في تقدير الفعل
لكان محتملا للصدق والكذب لان الفعل الذي قدر به النداء مثل اريد
او اتمنى او ادعو كذلك اي يحتمل لهما لكن يمكن ان يقال نصرة نصب

على انه

على انه مفعول له فهم ان الملازمة لو كان في تقدير الفعل لكان محتملا للصدق و
الكذب ع وانما تصدق تلك الملازمة لو كان الفعل المقدر به النداء اخبارا
اي من الصيغ الاخبارية وهو ممنوع لم لا يجوز ان يكون ذلك الفعل المقدر من
الصيغ المشترك بين الاخبار والانشاء كالالفاظ العقود جمع عقد بالفتح
كالبيع والعتق والنكاح وغيرها نحو بعت او اعتقت او زوجت فانه
اي لفظ بعت وكذا نظايره مشترك بين الاخبار والانشاء فان بعت مثلا
تستعمل تارة لانشاء البيع وتارة اي مرة للاخبار عنه اخرى صفة لمحذوف اي
تارة اخرى وفي مختار الصحاح يقال تارة وبعد تارة اي مرة بعد مرة والجمع تارات
وتير كعنب وربما قالوا فعله تارة بعد تار بحذف الهاء انتهى واما انتصابها
فهو اما على الظرفية او على المصدرية على قياس ما قيل في مرة في قولك ضربته
مرة وكذا لفظ ادعو تستعمل تارة لانشاء النداء اي طلب اقباله واثباته بهذا
اللفظ وتارة اخرى للاخبار عن الدعوة الاتية فلا باس لنا ان نذكر هنا معنى
الانشاء والاخبار ارشادا للمتعلم وهو ان كل كلام اما للاظهار من اوله وهو
الخبر كقولك زيد قائم فانه وضع للاظهار من اوله وهو ثبوت القيام لزيد
وكذا قولك بعت اذا اردت به الاخبار يكون للاظهار من اوله وهو الاول
بعت صدور البيع منك في الزمان الماضي او للاثبات من اوله عطف على
قوله للاظهار من اوله فهو الانشاء كقولك اضرب فان المقصود منه

اي مع

اثبات مدلوله وهو طلب صدور الفعل في المخاطب وكذا بعت اذا اردت
به البيع الحالي يكون لاثبات صدور البيع منك الآن قال الآن هذا اللفظ مبني
على الفتح بناء لازما لما بهمة الاشارة لان قولك الآن معناه هذا الوقت
على ما هو مذهب سيبويه فانها لا يثنى ولا يجمع ولا تصغر ويكون في الاستعمال
مع لام التعريف وسائر الاسماء يكون في اول الوضع نكرة ثم يتعرف و
يتنكر ولا يبقى على حال فلما لم يتصرف فيه تبرع اللام شابه الحرف لان
الحرف لا يتصرف فيه كذا في شرح اللباب وهذا اي المذكور من قولنا
اما الاظهار مدلوله او لاثبات مدلوله معنى قولهم الاخبار اثبات ما
كان يريد ان معنى قولهم الاخبار اثبات ما كان او نفيه قد خرج عنه
ظاهرا الاخبارات الاستقبالية والحالية لكن يتناولها في التحقيق
لان معناه هو هذا المذكور بعينه فقولك لان معنى قولهم الاخبار اثبات
ما كان انه اثبات ما ثبت وتحقق في نفس الامر من النسب في احد الازمنة
الثلثة فيدخل فيه نحو يضرب حالا او استقبالا او نقول انه ليس من
قبيل التعريفات المتساوية بل من قبيل المسامحات الواقعة بينهم فانهم
كثيرا ما يكتفون بذكر البعض عن الكل وههنا كذلك او نفيه عطف
على اثبات اي نفي ما ثبت على المعنى المذكور فيدخل نحو لا يضرب وما
يضرب والانشاء اثبات ما لم يكن اي لم يوجد بعد كطلب الفعل في الامر

وطلب تركه

وطلب تركه في النهي فانهما لا يحصلان الا بلفظ الامر والنهي وهذا اللفظ
موجد لهما فهذا اي قولنا اما الاظهار مدلوله او لاثبات مدلوله معنى
قول اهل المعاني اي قول علماء علم المعاني والبيان اما ان يكون لنسبة
الكلام خارج تطابقه اي تطابق تلك النسبة لذلك الخارج او لا تطابقه
فخبر والا اي وان لم يكن لنسبة الكلام خارج تطابقه او لا تطابقه فالا
هنا ليست حرف استثناء بل مركبة من ان ولا فانشاء وبيان ذلك
ان الكلام الذي دل على وقوع النسبة بين الشيئين اما بالثبوت بان
هذا ذاك او بالنفي بان هذا ليس ذاك فمع قطع النظر عما في الذهن
من النسبة لا بد ان يكون بينهما نسبة ثبوتية او سلبية لانه اما ان
يكون هذا ذاك او لم يكن فمطابقة هذه النسبة الحاصلة في الذهن
المفهومة من الكلام لتلك النسبة الواقعة الخارجة بان يكونا ثبوتيين
او سلبيين صدق وعدمها كذب وهذا معنى مطابقة الكلام للواقع
والخارج وما في نفس الامر فاذا قلت ابيع واردت به الاخبار
عن البيع الحالي فلا بد له من وقوع بيع خارج حاصل بغير هذا
اللفظ يقصد مطابقته لذلك الخارج بخلاف بعت الانشائي
فانه لا خارج له يقصد مطابقته له بل البيع يحصل في هذا الحال
بهذا اللفظ موجد له فالبحث طويل الذيل اي كثير مجولة فيه
الاطراف والجوانب م

اي في معنى الاخبار والانشاء متعلق بالبحث وانما اخره لئلا كلمة لقوله ما
نحن فيه في قوله فالاولى الرجوع الى ما نحن فيه من اعراب الاية الكريمة فان في
اني حرف من الحروف المشبهة بالفعل ومحل ضمير المتكلم نصب لكونه اسم ان لا املك
لا حرف نفي املك فعل مضارع منفي بلا فاعله مستتر اي منوي فيه وهو انا الا حرف
استثناء ههنا انما قال ههنا لما عرفت قد يكون صفة كغير حالا على نفسي ضمير
المتكلم فيه مجرور محلا لاضافة النفس اليه والنفس المضاف الى يا المتكلم منصوب تقديرا
بلا املك هذا على راي الشيخ ابن الحاجب واما على مذهب بعضهم فمنصوب محلا
والى الاشارة الى المذهبين قال فيما سبق ومحل رب منصوب والاستثناء ههنا
مفرغ بحذف المستثنى منه تقديره لا املك شيئا من الاشياء او نفسا من النفوس الا نفسي
وانما كان بالفاء لان المبتدأ اسم موصول وصلته فعل وكلما كان المبتدأ كذلك
جاز دخول الفاء في خبره كما سيجي هذا وعد بالوفاء وكان وانما قال كان في
فليكن بناء على ان المضارع ماخوذ من الماضي والمشتق يتضمن لما اشتق منه
فان قلت المناسب ان يقول ويكن في فليكن اما تامة او ناقصة فلم لم يقل كن
قلت بناء على ان التقسيم الى التامة والناقصة اشتهر فيما بين المعربين بالنسبة الى
كان دون غيره فان قيل لم قال تامة بالتاء مع ان كان مذكر قلنا نظرا الى
التاويل بلفظ كان فان قيل ما فائدة تاويله بلفظ التاء قلنا ربما التاء
للفظ كان ناقصة فكون خبره للمجد مما لا لعلي وان كانت تامة فكون حال غير متام ليفيد وصره الطالب اذ كانت لفظ ... حال ... لو ... كان

م فاعل كان

كعلم الهندسة واما بفوايده الاجلة والعاجلة كعلم الفقه واجمالا مما يحصل لصاحبه
كعلم الاخلاق والنحو جامع لاكثرها فان كلام الله تعالى وكلام رسوله الدالين على ذات الله
تعالى وصفاته تع وعلى علم الفقه النافع في الدارين وعلى غيرها انما يعلمان حق
علمهما وامامرتبة النحو فبعد اللغة والتصريف وقبل الفقه والحديث والتفسير
وغيرها والامر الرابع من تلك الامور الاربعة في بيان وضع هذا العلم وهو ان
ابا الاسود الدولي الديل بضم الدال وكسر الهمزة اسم قبيلة وقيل علم لجد ابي الاسود
وقيل اسم رجل من اولاد كنانة واليه نسب لكن اذا نسب بفتح الثانية فيقال دولي
بضم الدال وفتح الهمزة سمع قاريا يقرا ان الله بريء من المشركين ورسوله بجر اللام
في رسوله ثم ذهب ابو الاسود الى امير المؤمنين علي كرم الله وجهه اي ذاته واخبره
بذلك المسموع فقال امير المؤمنين رحمة الله عليه هذا الغلط لمخالطة العجم
والعرب وكثرة المولدين بفتح اللام وهم الذين ولدوا في العجم او بالعكس فيما داي
ولكثرة المولدين فيما بيننا وقال علي رضي الله عنه تعليما له اقسام الكلمة ثلثة اسم
وفعل وحرف والاسم ما انبأ اي اخبر واشعر عن المسمى اي عن الذات التي وضع له
الاسم كزيد وعمرو وبكر والفعل ما انبأ عن حركة المسمى اي عن احوال التي تنسب
اليه من الضرب والموت والحسن وغير ذلك نحو ضرب زيد ومات عمرو وحسن بكر
والحرف ما اوجد معنى في غيره يعني ما دل على معنى في غيره اي معنى غير مستقل بنفسه
اي لا يتحصل ولا يتقوم بنفسه بل مع ملاحظة الغير ومثاله معنى في في قولنا زيد
يتعقل مع

في الدار هو الظرفية المخصوصة التي لا تعقل الا بتعقل المتعلق الذي هو حصول زيد
فيكون ذكر المتعلق شرطا في دلالة الحرف على معناه بخلاف الاسم كزيد وغيره من الاسماء اللازمة
الاضافة فان ذو مثلا له دلالة على معنى الصاحب من غير ذكر المتعلق وانما ذكر المتعلق
لتحصيل الفايدة اي الغرض من وضعه وهو جعله صفة لشيء لا لاجل ان دلالته على
معناه مشروطة بذكر متعلقه فاعلم ذلك واما الضمير في غيره في قولهم الحرف ما دل
على معنى في غيره فعايد الى معناه وفي غيره متعلق بمحذوف في محل الجر على انه صفة معنى
اي معنى حاصل باعتبار تعلقه بالغير لا باعتباره في نفسه وكذا قولهم الاسم ما دل على
معنى في نفسه اي ما دل على معنى حاصل باعتباره في نفسه لا باعتبار امر خارج عنه كما
يقال الدار قيمتها في نفسها كذا اي لا باعتبار امر خارج من كونها في وسط البلد و
قريبا من المسجد وغير ذلك والفاعل مرفوع لان الفاعل اقوى من المفعول لكونه غير
مستغن عنه في الكلام فاختص بالرفع الذي هو اقوى الحركات لكونه محتاجا
الى تحريك عضوين اي الشفتين وما سواه فرع عليه اي وما سوى الفاعل من
المرفوعات فرع على الفاعل وملحق به على سبيل التشبيه والتقريب فان المرفوعات
الخمسة اعني المبتدا وخبره وخبر ان واسم كان واسم ما ولا بمعنى ليس وخبر لا لنفي الجنس
ملحقات بالفاعل من جهة ان يكون مسندا اليه او جزءا ثانيا من الجملة كالفاعل
او مشبها بالمشبه بالفاعل والمفعول منصوب لان المفعول كثير اذ قد يكون واحدا
فصاعدا الى خمسة والكثير ثقيل والنصب خفيف فاعطي له الخفيف طلبا للتعادل

وما

وما سواه من المنصوبات فرع عليه فان المنصوبات السبعة اعني الحال والتميز
والمستثنى المنصوب وخبر كان واسم ان واسم لا لنفي الجنس وخبر ما ولا بمعنى ليس
ملحقات بالمفعول من حيث انها فضلة في الكلام او من حيث المجيء بعد المرفوع او من
حيث التشبيه بالمفعول كاسم باب ان واسم لا لنفي الجنس قالوا مشبهان
بالمفعول لان اخبارهما اذا كانت مشبهة بالفاعل كان اسماؤهما مشبهة بالمفعول
وفيه ما لا يخفى من الركاكة والمضاف اليه مجرور اي الجر الاصلي للمضاف اليه
اي بالحروف الجارة او بالاضافة المعنوية لانه بين الفاعل والمفعول ولهذا يقع
فاعلا في المعنى مرة ومفعولا اخرى كما في اضافة المصدر مثلا فاختص بالجر الذي
هو متوسط بين الرفع والنصب لكونه من وسط الحنك ذهابا بمسلك التوافق
وما سواه كالمجرور بحرف الجر الزايد في المبتدا نحو بحسبك درهم او في الفاعل
نحو كفى بالله او في المفعول نحو قوله تعالى ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة اي لا تلقوا
انفسكم الى الهلاك وكالمجرور بالاضافة اللفظية نحو ضارب زيد وحسن الوجه
فيكون المجرور في اللفظ منصوبا في المعنى او مرفوعا في التقدير فهي فرع عليه وملحق
بالمجرور الاصلي وقال علي رضي الله عنه بعد هذا المقال لابي الاسود الدؤلي اي
خاطبه فان القول يستعمل بحروف متعددة على معان متعددة يقال قال به
اي حكم به وقال عنه اي روى عنه وقال له اي خاطبه وقال عليه اي افترى عليه
وقال فيه اي اجتهد فيه انح هذا اي اقصد هذا المذكور واصرف همتك اليه فلهذا

اي فلقول علي رضي الله عنه انح هذا سمي هذا العلم نحوا تيمنا بلفظ الشريف وقيل
سموه النحو لان النحو هو الطريق والقصد وبهذا العلم يعرف الوصول المقاصد بايراد
الطريق المناسبة من الالفاظ ويتيسر قصدها بذلك العلم ونقل في بعض الكتب
هذه القضية هكذا روي عن ابي الاسود الدؤلي استاذ الحسن والحسين رضي الله عنهما
انه قال دخلت على امير المؤمنين علي رضي الله عنه فرايته مطرقا متفكرا فقلت فيم تتفكر
يا امير المؤمنين فقال اني سمعت في بلدكم لحنا اي خطاء في الاعراب فاردت ان اصنع
كتابا في اصول العربية ثم اتيته بعد ذلك فالقى الي صحيفة فيها بسم الله الرحمن
الرحيم الكلام كله ثلثة اسم وفعل وحرف فالاسم ما انبأ عن المسمى والفعل ما
انبأ عن الفاعل والحرف ما انبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل ولا حرف انح هذا
وتتبعه وزد فيه ما وقع قال ابو الاسود الدؤلي فجمعت اشياء وعرضتها عليه و
كان في ذلك حروف النصب ولم اذكر لكن فقال لم تركتها قلت لم احسبها منها
فقال بل هي منها فزدها وحكي ان امرأة دخلت على معاوية رضي الله عنه في زمان عثمان
رضي الله عنه فقالت ان ابي مات وترك الي مالا بفتح ان فاستقبح معاوية ذلك
فبلغ الخبر الى علي رضي الله عنه فرسم لابي الاسود بوضع النحو فوضع ابو الاسود اولا
باب ان وباب الاضافة ثم سمع ابو الاسود رجلا يقرئ ان الله بريء من المشركين ورسوله
بجر رسوله فصنف بابي العطف والنعت ثم قالت له ابنته يا ابت ما احسن السماء
بالضم على لفظ الاستفهام فقال لها نجومها فقالت انما التعجب من حسنها فقال لها قولي

ما احسن السماء قال فصنف بابي التعجب والاستفهام فاخذ منه النحو
ابناؤه واخذ منهم ابو اسحق الحضرمي وعيسى الثقفي وابو عمرو بن العلاء واخذ الخليل
بن احمد من عيسى الثقفي واخذ من الخليل سيبويه وعلي بن حمزة الكسائي اخذ من ابي عمرو
بن العلاء ثم صار اهل الادب كوفيا وبصريا فالكسائي واخذ منه الفراء ومنه
ابو العباس ومنه محمد الانباري كلهم كوفي وسيبويه واخذ منه الاخفش
وقطرب واخذ منه صالح الجرمي وبكر المازني ومنهما محمد الملقب بالمبرد ومن
المبرد ابو اسحاق الزجاج وابو بكر السراج ومحمد بن كيسان ومنهم ابو علي النسيغ
وابو سعيد السيرافي وعلي الرماني ومنهما ابو علي الفارسي ومنه ابو الفتح بن حسن
ومنه عبد القاهر الجرجاني كلهم بصري ثم قيل لم يأت بعده من يعباء به انتهى
وهذا المنقول عنا اي هذا الذي نقل عن علي رضي الله عنه بهذا مبتداء خبره قوله
اصل علم النحو ثم استنبط عنا العلماء الراسخون والفضلاء الكاملون على ما
فصلنا اي منهم الوثقي كتبا كثيرة مفعول استنبط واستخرجوا منه ابحاثا طويلة
تسهيلا لتعلم العلم وتيسيرا لمن بعدهم وبعد هذا المرصود اي المترقب لا بد من
الشروع في المقصود قال المصنف اما بعد حمد الله اما كلمة متضمنة لمعنى الشرط قيل
لما اختلفوا في اما فقال بعضهم انه اسم وقال بعضهم انه حرف قال الشارح اما كلمة
ليتناول كلام المذهبين ويخدشه ما في شرح الضوء من ان النحاة بعد اتفاقهم في
انها حرف اختلفوا في انها موضوعة للشرط او قائمة مقام ما وضع له فذهب ابن

فان قيل لم قال المصنف اما بعد حمد الله ولم يقل الحمد قبلها
لا لفظا ولا معنى ولا قرينة عليه قلنا القرينة موجودة
لان استحقاق المصنف بهذا الثناء ليف قرينة الحمد
ولهذا قال اما بعد حمد الله او نقول قول المصنف
اما بعد حمد الله يدل على الحمد قبلها لان بعدية الشيء
يدل قبليته او نقول ان الحمد قد ثبت لله مطلقا
من غير اضافة الى نفسه ولهذا قال اما بعد حمد الله

الحاجب الى الاول وصاحب الكشاف الى الثاني والخلاف في انها اسم او حرف ليس بمشهور
انتهى فلذلك اي لكونها كلمة متضمنة بمعنى الشرط لزم دخول الفاء الجزائية في جوابها
لزوما اكثريا لا كليا اي ليس المراد من اللزوم الوجوب كما هو المتبادر بل الثبوت الاكثري
اذ قد يحذف منه اي من جوابها الفاء لوجود ما يدل عليه من التلويح والايماء نحو قوله
اما القتال لا قتال لديكم واعلم انه يمكن حمل كلامه على القياس الاقتراني المثبت لزوم
الفاء فنقول المدعى ان الفاء لازمة لجوابها لانها متضمنة لمعنى الشرط وكل كلمة متضمن
لمعنى الشرط فالفاء لازمة لجوابه ينتج من الشكل الاول ان الفاء لازمة لجوابها فهذا
استدلال بالمؤثر على الاثر فهو اولى من الاستدلال بلزوم الفاء على التضمن بناء
على ظهوره لان اولى البراهين باعطاء اليقين الطريق الاول واما الثاني فربما لا
يفيد اليقين ويمكن حمله على القياس الاستثنائي المثبت للتضمن فنقول المدعى
انها متضمنة لمعنى الشرط لانها لو لم يكن متضمنة له لما كانت الفاء لازمة لجوابها
لكنها لازمة فتكون متضمنة له وهذا كما لا يقال ليس في الارض ولا في السماء آلهة
غير الله ولذلك لم يفسد معناه لو كان فيهما آلهة غير الله لفسدتا لكن التالي منتف
هكذا المقدم وهو ظاهر لمن له قدم في معرفة اساليب الكلام وبهذا كما ترى استدلال
بالاثر على المؤثر فكذا هذا هكذا افاد بعض المحققين ويرد عليه ان كلية الكبرى
في ذلك القياس الاقتراني ممنوعة الا يرى ان ما ومن الشرطيتين تتضمنان معنى
الشرط بلا لزوم الفاء واليه اشار الخافي في شرح اللباب وانما قلنا انها متضمنة لمعنى
الشرط

وفيه نظر لان تضمن اما معنى الشرط موقوف على لزوم الفاء لانه جعل علة له وهو موقوف على تضمنها معنى الشرط وهذا دور والدور ليس بجائز واجيب عنه بان توقف تضمنها معنى الشرط على لزوم الفاء توقف عقلي وتوقف لزوم الفاء على تضمنها معنى الشرط توقف خارجي فح لا يكون دورا لان جهة التوقف مغاير منه

وفيه نظر لان الشريف قال في شرح المفتاح التلويح هو الاشارة من البعيد والايماء اشارة من القريب والجواب ان المراد انهما مترادفان في اللغة واما ما قاله الشريف فهذا في الاصطلاح فلا منافاة منه

واعلم ان قوله انها متضمنة الخ اما اشارة الى اثبات الصغرى ان حمل الكلام على القياس الاقتراني واما اشارة الى اثبات المدعى بدليل آخر ان حمل كلامه على القياس الاستثنائي وبذلك يندفع ما يتوهم من الاستدلال منه

الشرط لان اصل اما بعد حمد الله مهما يكن من شيء فاقول بعد حمد الله مهما اسم متضمن
لمعنى الشرط ويكن مجزوم به تامة بمعنى يقع او يحدث فاعله راجع الى مهما ومن شيء
بيان له لابهامه فاقول جزاء له والمجموع جملة اسمية مبتدؤها مهما وخبرها
الجملة الجزائية وحدها او هي مع الشرطية وقيل الاصح ان خبره الجملة التي هي الشرط
وحدها وقيل انها مبتداء لا خبر لها معناه مهما يقع او يحدث كاينا من الشيء فاقول
وهذا قطع بوقوعه لانه ما بقيت الدنيا لا بد من وقوع شيء فيها بالضرورة فحذف
مهما يكن من شيء رومًا اي طلبا للاختصار وههنا مذهب آخر ذكره في الايضاح
وهو ان المحذوف هو الجملة الفعلية وحدها اي بغير حذف مهما واما مقلوب من
مهما وفيه ما لا يخفى ثم اقيم اما مقامه بضم الميم في الاشهر ويجوز فتحه فصار اما
فاقول بعد حمد الله فان قلت كيف يصح ان يقال ان الاصل بعد حمد الله مهما يكن من
شيء فاقول بالرفع مع ان الشرط والجزاء اذا كانا مضارعين يجب فيهما الجزم اتفاقا
فوجب ان يقال فاقل بالجزم قلت هذا اذا لم يكن الجزاء مع الفاء واما اذا كان معه
فالجزم ممتنع اذ الفاء يمنع ان يعمل ما قبله فيما بعده فاقول يجعل خبر مبتداء
محذوف اي فانا اقول ليصير جملة اسمية فلم يقع الجزاء مضارعا بل جملة اسمية
فان قلت كيف جيء بالفاء مع ان المضارع المجزوم لو جعل جزاء لكان جزمه كافيا
في الارتباط من غير حاجة الى الفاء قلنا انهم قالوا الجزاء اذا كان مضارعا مثبتا غير
مقترن باحدى الحروف الاربعة اي السين وسوف وان وما يجوز الفاء وتركه

اذ لو كان مقلوبا منه كان ينبغي ان يكون اسما كمهما وليس كذلك بل قد يرى الاتفاق على حرفيتها على ما اشرنا اليه قال في اللباب ليس المراد من تفسير سيبويه اما زيد فمنطلق بمعنى مهما لانه انها اسم واما حرف بل غرضه بيان معناها

فان قلت ما الفرق بين الاقتصار والاختصار قلت ان الاقتصار هو الذي يكون المحذوف فيه نسيا منسيا والاختصار هو الذي يكون المحذوف فيه منويا والايجاز مرادف للاختصار حمدية

اما جواز اتيان الفاء فلان المضارع المثبت كان قبل اداة الشرط صالحا للاستقبال
فلم يؤثر الاداة فيه تاثيرا ظاهرا كما في فعلت ولم افعل فاحتاج الي مزيد ربط بينهما
بالفاء واما جواز ترك الفاء مع الجزم فلتاثير الاداة فيه لانه كان صالحا للحال
والاستقبال فصرفه الاداة الي الاستقبال على ان الجزم كاف في الارتباط بدون حاجة
الي الفاء ثم اخرت الفاء الي الجواب المذكور في المتن اعني مقول القول وهو فان الولد
الاعز الظاهر ان يقال وهو ان الولد الاعز بدون الفاء وانما اخرت لكراهتهم ان
يوالي بين حرفي الشرط والجزاء لفظا هكذا قال في الضوء وان شئت تحقيق عبارته
فاستمع ما نتلوا عليك فنقول قوله يوالي بفتح اللام فعل مجهول والقايم مقام
فاعله مصدره اي لكراهتهم ان يقع الموالاة على ما نقل الزجاج عن سيبويه من انه
اجاز قيم وقعد بالاسناد الي الاسناد المدلول عليه بالفعل اي قيم القيام وقعد
القعود ولا يجوز ان يكون القايم مقام فاعله بين لانه لازم للظرفية فيكون منصوبا
ابدا فلو اقيم مقام الفاعل لزم ان يكون منصوبا ومرفوعا معا وهو محال كذا قالوا ولكن
يرد عليه انه لو لزمه الظرفية لما جاز رفعه وقد وقع كمن بين ايديهم وتقطع بينكم
على قراءة من رفع وقد ظهر لك من هذا وجه آخر وهو كون بين فاعل يوالي وقيل ان
بين زايد وقوله لفظا منصوب على انه ظرف يوالي او تمييز قيد به اذ لا موالاة في المعنى
لا يقال ان قوله بين حرفي الشرط والجزاء ينافي قوله كلمة فيها معنى الشرط والجزاء لانا نقول
معناه الحرف الذي فيه معنى الشرط وهذا كما يقال قد حرف نفي اي هو الحرف الذي فيه معنى النفي
او

فان

فان قلت لم اخرت الفاء الي الجواب قلت لكراهتهم الموالات بين حرفي الشرط والجزاء فاخرت فعلا للكراهة فان قلت لم تكرهون الموالات قلنا لانه لا بد ان يكون بينهما فاصل والا يلزم ان يدخل الحرف على الحرف وهو غير جايز عندهم فان قلت لم لم يجز دخول الحرف على الحرف عندهم لان الحرف وضع للادوات فلو دخل الحرف على الحرف يلزم وجود ادات بدون ذي ادات وهو ممنوع عندهم فان قلت قد تداخلو المصدر في مثل قوله تعالى لكيلا تاسوا على ما فاتكم قلت دخول الحرف انما لم يجز اذا كانا من جنس واحد واما اذا لم يكونا من جنس واحد فيجوز دخول الحرف على الحرف وههنا كذلك فاحفظ فانه بحث لطيف حمديه حمديه

او نقول انه اشارة الي المذهبين المذكورين بعينه وانما اكرهوا ذلك لان حق الفاء
ان يتوسط بين المفردين او بين الجملتين لان وضعها الاتباع شيء شيئا ثم حذف القول
لدلالة المقام عليه لانه في صدد الحكاية عما ذكره بعد الاخبار عن الحمد الذي لا يكون الا
باللسان فكانه قال اقول بعد الفراغ عن هذا القول الخاص اعني الحمد ان الولد الاعز آه
فصار اما بعد حمد الله واعلم ان اما على ثلثة اقسام مفردة بالجر بدل من ثلثة كاما
الواقعة في هذا الكتاب في قوله اما بعد حمد الله ذي الانعام ومركبة وهي اي المركبة
على وجهين لان الاصل فيها ان ما ان للشرط وما زايدة للتاكيد في معنى الكلام فادغم
النون في الميم بعد قلبها ميما لقرب المخرج فصار اما بكسر الهمزة ثم فتحت لدفع الالتباس
باما العاطفة فانها بالكسر في المشهور ولما امتيازها عن اما المفردة وعن المركبة من
لان كنت منطلقا انطلقت فبان يليهما الاسم كما يليه الفعل دايما وهكذا قيل ولما
الفرق بينهما اعني المفردة والمركبة من لان كنت آه فبدخول الفاء في جواب المفردة
دون المركبة وان لم تدخل فيكون للتفصيل في المفردة وللتعليل في المركبة يعرف ذلك
من المقام فصار اما بفتحها او الاصل فيها لان كنت منطلقا انطلقت حذف اللام
الجارة من لان لانها اي اللام الجارة تحذف كثيرا ما من ان المصدرية وان المشددة قوله
للتخفيف متعلق بتحذف مثال الاول كقوله تعالى عبس وتولى ان جاءه الاعمى اي لان
جاءه الاعمى ومثال الثاني كقوله تعالى وان المساجد لله فلا تدعوا مع الله احدا اي لان
المساجد وقوله على ان اللام متعلقة بما يفهم من الكلام السابق يعني ان اصل الكلام

قوله ان اللام متعلق بلا تدعوا يعني تحذف اللام اذا كان المتعلق مقدما على المتعلق وههنا
ليس كذلك بل الامر بالعكس واذا جاء الحذف مقدما على المتعلق فمؤخرا بالطريق
اولى فان قلت ما الفايدة في التقديم المتعلق على المتعلق في الآية قلت
التقديم تفيد القصر كما افادة في قولك ما زيد الا شاعر وما شاعر الا زيد واما
وجه القصر في الاول فانك اذا قلت ما زيد توجها النفي الي وصف زيد دون ذاته
لا نزاع في طول زيد وقصره وما اشبه ذلك بل في كونه شاعرا فحصل غير شاعر
فتناوله النفي زبدة حمديه حمديه

فان قلت يلزم ح ادخال الاصل في الفرع لان المزيد فرع للمزيد عليه وهو غير جايز قلت يجوز ذلك اذا كان الاصل ضعيفا والفرع قويا وههنا كذلك لان النون مشابهة لحروف العلة في المجيء عن الهواء الخيشوم فادخل الضعيف في القوي ليكون كلاهما قويين في الصورة حمديه

فان قلت اللام المحذوفة لا يخلو اما ان تكون من القرآن او لا فلا سبيل الي الاول لان القرآن لا يزاد ولا ينقص لان الزيادة والنقصان من امارة الحدوث تعالى كلام الله تعالى من ذلك علوا كبيرا ولا الي الثاني لانها اذا كانت من غير القرآن فلا يستشهد بحذف اللام بما لا يكون من القرآن قلت لا تخلص عن هذا السؤال الا بحمل ما قال النحاة على المجاز لانهم يقولون حذفت اللام الجارة من المثالين وغيرهما مجازا لحفظ القواعد العربية لا سبيل على الحقيقة حتى يلزم ما ذكرتم فاحفظ فانه بحث عجيب حمديه

فان قيل ما الفرق بين الحذف والاضمار قلنا ان الحذف ترك الشيء مع ازالة اثره والاضمار تركه مع بقاء اثره شرح

لانّ المساجد بتقدير اللّام على ان يكون اللّام متعلقة بلا تدعوا وهو اشارة الى دفع
دخل مقدّر وهو ان يقال لو كان اللّام مقدّرا فلا بدّ له من متعلّق يتعلّق به ولا متعلّق له
ههنا الا تدعوا او لا آية فاجاب بقوله على انّ اللّام الخ فان قيل ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبله ولا معنى
لادخال الفاء في عامله قلنا انّ اللّام التعليلية وما يتضمّن معناها يجوز دخول الفاء في متعلّقها
المتأخّر لكون المتقدّم في معنى الشرط والسبب للمتأخّر كما ذكره في الكشّاف في تعلّق لايلاف
بقوله فليعبدوا فاضمر كان من ان كنت اي حذف من اللفظ للاختصار فرئيت ما الزائدة
بآخره أن عوضا عنه اي عن كان فادغم النون في الميم بعد قلبها ايّاه وانتقل الضمير المتّصل في
كنت الى المنفصل يعني لمّا حذف ما يتّصل به تاء الخطاب اعني كان ولم يتيسّر التكلّم بالضمير
المتّصل بدون ما يتّصل به اتى بدله ضمير الخطاب المرفوع المنفصل اعني انت فصار امّا
انت منطلقا انطلقت واعلم انّ الجارّة اعني اللّام في لان كنت متعلّق بانطلقت
وانما قدّم على انطلقت لانّ انْ وان كانت مصدريّة الّا انّها مع اللّام كان
الشرطيّة في السببيّة لانّ المعنى لاجل انطلاق قلت انطلقت فكما انّ السبب مقدّم
في الشرطيّة فكذا ههنا هذا عند البصريّين وامّا عند الكوفيّين فانّ المفتوحة بمعنى
انّ الشرطيّة ومن مذهبهم انّ انّ المفتوحة يكون للمجازاة ايضا وعلى هذا يحملون
قوله تعالى وَأَنْ تَضِلَّ احديهما بالفتح اذا عرفت هذا فاعلم انّ امّا الاولى متضمّنة بمعنى
الشرط اتّفاقا وامّا الثانية للشرط المحض اتّفاقا وهكذا ذكر في بعض الكتب لكن لم
نطّلع على امثلة وموارد استعمالاته وامّا الثاني الحقيقة ليست للشرط ولا متضمّنة اياه

فان قلت ما المناسبة بين كان وما لحقته عوض عنه قلت
المناسبة وقوع لفظة ما جزء من تركيب كان حين
قلت كنتما وكنتم للتثنية المخاطب وجمعه
فان قلت النون والتاء والالف والواو تقع
جزء كذلك اذا قلت وكنت وكانا وكانوا
فحينئذ يلزم الترجيح بلا مرجّح قلت المرجّح
ههنا حاصل وهو عدم الالتباس بشيء بخلاف
هذه يعني اذا قلت بالنون او التاء او الالف
او الواو يلتبس بانّ وانت وانا وانوا بالحركات
الثلاث وهو لم يوجد في كلام العرب
الا ملتبسا بشيء تأمّل فلحصر الميم لدفع هذا
الالتباس ثمّ اشبع الميم فصار امّا حميديّة

على المذهب الاصحّ وان ذهب الى التضمّن شرذمة وهي بكسر الشين والذال المعجمة بمعنى
الطائفة والجمع شراذم اي طائفة من الكوفيّين وفي الاولى اختلاف بين الزمخشري
يعني صاحب الكشّاف وبين ابن الحاجب فمذهب ابن الحاجب انّها للشرط كان ولو
فمذهب الزمخشري انّها متضمّنة له واكثر النحاة مائل الى هذا المذهب الذي ذهب
اليه الزمخشري وقوله هكذا اشارة الى قوله وفي الاولى اختلاف الى قوله مائل الى هذا
المذهب اعني لمّا قال الشارح ره انّ الاولى متضمّنة للشرط اتّفاقا والثانية للشرط المحض
اتّفاقا كان مظنّة ان يقال كيف يصحّ الاتّفاق المذكور وهم قد ذكروا انّ في الاولى
اختلافا بينهما وانّ اكثر النحاة مائل الى مذهب الزمخشري فاراد الشارح دفع
ذلك الدخل المقدّر فنقل ما قالوه بقوله وفي الاولى اختلاف الى آخره ثمّ قال مجيبا
عنه هكذا قيل لكن يمكن ان يكون النزاع بينهما لفظيّا لا حقيقيّا اي فيصحّ حينئذ
قولنا انّ الاولى متضمّنة للشرط اتّفاقا يعني انّما قلنا يمكن ان يكون الخ لانّه يجوز
ان يكون مراد ابن الحاجب بامّا حيث قال في الكافية حروف الشرط ان ولو وامّا
امّا الثانية بالنصب لانّها صفة امّا منصوبة على انّها خبر يكون التي اصلها
ان ما وان يكون مراد الزمخشري بامّا حيث قال في المفصّل بعد عدّة فصول من
تعداد حروف الشرط بقوله ومن اصناف الحروف حرفا الشرط وهما ان ولو امّا كلمة فيها
معنى الشرط امّا الاولى المفردة بالنصب المتضمّنة للشرط لا الثانية في اي حين
يكون مراد ابن الحاجب امّا الثانية ومراد الزمخشري امّا الاولى لا نزاع بينهما في

ح وقد يفتح بهذا بكسر الزاء صح

قولها ابن الحاجب انّها للشرط كان ولو الى آخره وفيه بحث
لانّها لو كانت للشرط لكانت بعدها هي داخلة عليه كما انّ
ان ليس كذلك ولما ليست كذلك ويمكن ان يجاب
عنه بانّها داخلة على الفعل بتقدير لكن حذف لفظا
لفوائد سنذكرها ان شاء الله تعالى فدخول ان
وامّا عليه ليس بواجب لفظا وان كنت بالشكّ
فانظر الى قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك
ليطمئنّ قلبك بزوال الشكّ منك فان قلت ما
داعي الى حذف الفعل والاصل عدمه قلت الداعي
اليه كثيرة الاستعمال المقتضية للخفّة ولد لالة امّا
على الفعل المحذوف لانّها للشرط وهو لا يوجد الّا مع
الفعل فان قلت لم لا يوجد الّا معه قلت لانّ الشرط
يقتضي الانتقال والتعليق وهما لا يوجدان الّا في
الفعل فادخلوا امّا عليه لفظا او تقديرا قضاء بحقّ
ما اقتضائه وان كذلك حميديّة حمديّة

للحقيقة بل في اللفظ اي بل وقع النزاع الظاهري في لفظ اما حيث قال احدهما
ان اما حرف شرط وقال الاخر ان اما متضمنة الشرط فهو نزاع لفظي لا نزاع بينهما
في الحقيقة لان كل واحد منهما لا ينكر قول الاخر اذا اعرض عليه مراده . من قول
فليتأمل هذا المقام او في هذا المقام على صيغة المجهول ويجوز على صيغة المعلوم
اي فليتأمل اي فليتامل المتأمل في هذا المقام فلا مزيد عليه بفتح الميم مصدر ميمي
من زاد يزيد اي لا زيادة على التقدير المذكور ههنا ولما فرغ من تحقيق معنى اما
واقسامه شرع في تحقيق استعمال اما المفردة المرادة ههنا فقال واستعمال اما
المفردة على وجهين لان اما يستعمل لتفصيل ما اجمله المتكلم نحو انا اود اي احب
واقلي اي ابغض اما من اودة فالعالم واما من اقلي فالجاهل ونحو جاءني القوم
اما زيد فاكرمته واما بكر فاهنته واما بشر فقد اعرضت عنه وهذا الاستعمال
التفصيل استعمال على طريق الاستيناف وهو اي الاستيناف في عرف النحاة
ما وقع جوابا عن سؤال مقدر يعني لما قال المتكلم جاءني القوم فكان قائله
قال ما فعلتهم فقال المتكلم بحسب الم اما زيد الخ او يستعمل في اوايل الكلام
المنقطع بالجر صفة الكلام عما قبله ومنه ما يأتي في اوايل الكتب كقول المص
اما بعد حمد الله ذي الانعام وان اردت تحقيق المقام فاستمع ما نتلو عليك
من خلاصة الكلام وهو انهم قالوا ان اما موضوعة للتفصيل في جميع موارده
الا ان تفصيله قد يكون لمجمل سابق كقولك جاءني القوم اما العلماء فكذا

واما

الفرق بين الاستيناف والانقطاع ان الانقطاع هو كون الكلام مقطوعا عما قبله لفظا او معنى ومعنى الاستيناف يكون مقطوعا لفظا غير مقطوع معنى بل يكون مرتبطا لما قبله من جهة المعنى فتامل شرح

ط ذهب والد شراح الكشاف واضاربهم الائمة عدم استلزام التفصيل وعد قوله تعالى فاما الذين في قلوبهم الاية من هذا القبيل وقال ان جواز السكوت على مثل قولك اما زيد فقائم يدفع دعوى لزوم التفصيل فيها منه

واما السفهاء فكذا وقد لا يذكر قسيمه اكتفاء بما يقوم مقامه مع الاشعار
بزيادة اعتناء بشانه المذكور بعد اما فيما سيق له الكلام كقوله تعالى فاما
الذين في قلوبهم زيغ وتعقيبه بقوله والراسخون لان المقصود الاول ثم الزا يغين
وقد يكون تفصيلا لمتعدد في الذهن ثم سبقه ما يدل على المتعدد بوجه ما
كقوله تعالى ان الله لا يستحيي ان يضرب مثلا ما بعوضة فما فوقها فاما الذين
امنوا فيعلمون انه الحق من ربهم واما الذين كفروا فيقولون ماذا اراد الله
بهذا مثلا يضل به كثيرا وقد لا يسبقه كقولهم في صدور الكتاب والرسائل
اما بعد وفيه افادة زيادة تاكيد لان تفصيل المجمل واختيار مجمل او جملة
مخصوصة مما في الذهن يدل على زيادة الاعتناء بشان المذكور بعد اما هذا فان
قلت المفهوم مما حققت ان الجمهور قد اتفقوا على ان اما موضوعة للتفصيل
وانها لا يستعمل الا فيه وما ذكره الشارح مناف له حيث جعل الاستعمال الثاني
قسيما لاستعمالها للتفصيل قلنا لا منافاة بينهما لانه انما جعل قسيما لاستعمالها
لتفصيل ما اجمله المتكلم سابقا لا لمطلق التفصيل وهو قسم مخصوص من مطلق
التفصيل كالاستعمال الاول كما عرفت آنفا لا استعمالات قسمان كما ذكره الشارح
فلما اقيم اما هذه لفظة هذه في محل الرفع صفة لاما واشارة المفردة اي فلما اقيم
اما المفردة مقام بضم الميم اسم مكان من اقام لانه يجي على صيغة المفعول من غير الثلاثي
المجرد او بفتح الميم على انه اسم مكان من قام لكن الاول اولى واعرف كما اشرنا اليه

مهما يكن الخ تضمنت هي معنى الابتداء والشرط الذين في مهما يكن لان مهما يكن
مبتداء ومتضمنة بمعنى ان الشرطية فبالنظر الى الاول تقتضي ان تدخل اما هذه على
الاسم لان اما لما لم يصح وقوعها مبتداء لكونها حرفا وجب ان تدخل على ما يقع مبتداء
بحسب نوعه وهو الاسم لئلا يفوت معنى الابتداء بالكلية وانما قلنا بحسب
نوعه وهو الاسم اذ لا يلزم ان يكون ذلك الاسم الذي دخلت عليه اما مبتداء
بل قد يكون مفعولا به نحو قوله تعالى واما السائل فلا تنهر بنصب السائل على
كونه مفعولا به لقوله فلا تنهر والفاء لما تخلفت من موضعها لا يمنع عن تقديم
ما بعدها الضعفها او قد يكون ظرفا نحو اما بعد حمد الله وغير ذلك ولذلك قال
يقتضي ان يدخل على الاسم دون على المبتداء وبالنظر الى الثاني يقتضي ان يدخل هي
على الفعل لان الشرط يقتضي الابهام وهو في الفعل فالاتيان بكلا المقتضيين
بفتح الضاد والياء الاولى ولم يعل بالقلب والحذف لئلا يلتبس بصيغة الجمع بالجمع
فانه مقتضين كمصطفين ولا عبرة لحركة الآخر مشكل لان اجتماع الاسم و
الفعل دفعة واحدة متعذر فيليها الاسم دائما فان قيل فلم رعي اولا ما يقتضيه
اما بحسب تضمنه معنى الابتداء اعني الدخول على الاسم ثم قضي ثانيا حق ما يقتضيه
بحسب تضمنه معنى الشرط بادخال الفاء في جوابها ولم يعكس قلت لان الابتدائية
في مهما اقدم من معنى الشرطية لكونه مبتداء بنفسه بخلاف كونه شرطا فانه ليس
بذاتي له بل بحسب تضمنه معنى ان الشرطية فلزم الفاء في جوابها اكثريا قضاء لحق ما كان
و

قوله تضمنت معنى الابتداء فان قلت لو كان
اما ههنا متضمنة معنى الابتداء لكان ما
بعد ها مرفوعا بما يقتضيه معنى اما ولهذا
كان زيد قائم زيد واما عمرو فقد
ضربته بالرفع اقوى منه بالنصب ولولا
اما لكان النصب اولى للمناسبة قلت
ان عدم الرفع فيما بعد بعدها لا يستلزم
ان لا يتضمن اما معنى الابتداء يجوز ان
يكون ظرفا مانعا عن رفع ما بعدها
كما في قولنا اما بعد حمد الله واما عنده
زيد فمرفوع وفي الجواب نظر
لانه لو كان الظرف مانعا عن
الرفع لوجب الرفع في قوله تعالى
فاما اليتيم فلا تقهر وجوابه
ظاهر لمن له ادنى لب

وثبت فكان الفاء وقع جبرا عن نقصان وقع من عدم اداء ما يقتضيه بحسب
تضمنه الشرط اعني الدخول على الفعل وفي هذا التركيب بحث وهو ان اللزوم صفة
الفاء والقضاء من قضيت حقه اي اديته صفة القاضي فلا يكون فعلا لفاعل
الفعل المعلل وسيجيء انه من جملة الشروط الثلثة لنصب المفعول له وانما قال وابقاء
له بقدر الامكان لان الدخول على الفعل حق لاما والفاء الذي جعل عوضا عنه ادخل
على جوابه الذي هو منفصل عن اما لئلا يلزم التوالي بين حرفي الشرط والجزاء كما
مر واما ما وقع من قوله تعالى فاما ان كان من اصحاب اليمين الاية بالنصب في المشهور
اي اذكر الاية او اقرأها او اتمها وكذا قولهم الحديث وقيل يجوز الرفع بتقدير الاية
مقروة والجر الى آخر الاية وقولهم بالجر اما ذهب فعل ماض على التوصيف لا على
الاضافة كما يتوهم فما اول باما المتوفي اي الشخص المتوفي في الاول واما الفظ ذهب
في الثاني قال بعض المحققين ان ما زعم ابن مالك من ان الاسناد اللفظي لا يختص
بالاسم بل يوجد في غيره ايضا نحو ضرب ثلاثي فليس بشيء اذ كل اسناد لفظيا
كان او معنويا مختص بالاسم لان المخبر عنه في ضرب ثلاثي لفظ وهو اسم لا يدل
على الحدث مسماه ضرب الدال على الحدث والزمان فعلى هذا ينبغي ان الشارح بدل
قوله واما الفظ ذهب وبان يراد بذهب لفظ وهو اسم فان ما ذكره بمعزل عن
التحقيق كما لا يخفى الا يرى الى قوله فالمتوفي واللفظ اسمان والمراد بقولنا فيليها
الاسم اعم من ان يليها الخ ان يليها لفظا او تقديرا في الصورتين المذكورتين وان لم

يليها بالياء الواحدة الاسم لفظا لكن يليها بيائين تقديرا كما ترى فلا اشكال وبعد

ظرف من الظروف المكانية لانه من قبيل الجهات الست التى وضعت للمكان قال في شرح

القنوع وفيه بحث لان اصحاب اللغة قالوا هو ظرف من ظروف الزمان التى لا يتمكن ولو كان

في الاصل من الجهات الست لبينوه سيما صاحب الصحاح انتهى لكن استعير منهما

اي جعل عارية واستعمل مجازا للزمان لكونه مضافا الى الزمان اذ تقديره بعد

زمن بفتحتين بمعنى الزمان الفراغ من حمد الله وكذا قولنا جئت بعد الظهر او بعد

العصر استعير لفظ بعد فيهما للزمان فحال الجهات الست اي امرها ثلثة

لانها لا تخلو اما استعمل مضافة الى شيء نحو جئت بعد زيد او قبل زيد وكذا الجهات

الست نحو جئت فوق زيد او تحته او امامه او قدامه او وراءه او خلفه او استعملت

مقطوعة عنها اي عن الاضافة فالاول معرب منصوب على الظرفية اي ينتصب بتقدير

في على ان يكون مفعولا فيه ان لم يليها العوامل المقتضية خلاف النصب على الظرفية

وان يليها العوامل المذكورة كانت الجهات الست على ما يقتضيه العوامل سواء كان

ذلك العامل لفظيا كمن في نحو فعلت من قبل فعلك او معنويا كالابتدائية في

نحو امامك خير من وراءك برفع امام واما نحو قولنا السماء فوقنا بفتح القاف

فمن قبيل الاول اي التي لم يليها العوامل المقتضية خلاف النصب على الظرفية لان

الخبر هو الجملة الظرفية اي الظرف مع فاعله المستقر فيه من عامله المقدر لا الظرف

وحده فالذي يلي الظرف اعني الفوق في مثالنا هو العامل المقدر اعني حصل اذ التقدير

السماء حصل فوقنا لا الابتدائية واما الذي يليه الابتدائية ويجعل خبرا

مرفوعا هو الجملة الظرفية التي وقعت خبرا للمبتداء لانها اي الجهات الست من

قبيل ما استعمل اسما معربا يقع مرفوعا مبتداء نحو يمينك اشرف من يسارك ومنصوبا

مفعولا به نحو عرف زيد تحتك ومجرورا بحرف الجر نحو جئتك من يسار زيد

واستعمل ظرفا منصوبا بتقدير في على الظرفية ولا يلزم الظرفية دائما قال في

شرح اللباب الظرف كلاهما اي الزمان والمكان منقسم الى قسمين متصرف وغير

متصرف فالمتصرف ما لا يلزم الظرفية بل استعمل اسما وظرفا وهو اي ما استعمل

اسما وظرفا يجوز ان يعقب عليه العوامل مع ظهور اثارها المختلفة من الحركات

الثلث كاليوم والحين يقال هذا حين ورأيت حينا وعجبت من حين فاللفظ الذي

يظهر عليه تلك الاثار المختلفة يسمى اسما لانه اسم الظرف لا نفس الظرف واراد بالظرف

ما كان منصوبا بتقدير في فلا انهما مقابل للظرف لا للفعل والحرف فصحت المقابلة

بقوله اسما وظرفا وغير المتصرف ما لزمه الظرفية نحو سرت ذات مرة وذا صباح ومنه

لفظ مع عند الجمهور وسوى وسواء على الاشهر ومنه وسط الدار بالسكون ولقيته

بعيدات بين وبكرا وسحرا وسحيرا وضحى وضحوة وعشاء وعشية وعتمة ومساء

وصباحا ونهارا وليلا وغدوة وبكرة اذا اردت سحرا بعينه وضحى يومك وعشاء

وعشية وعتمة ليلتك ومساءها وصباحك وليلك ونهارك وقريب منه عند

عنه فانه يجر بمن خاصة ومثله دون فانه يجر بمن ويجيء نادرا فاعلم ذلك

فانه من المهمات التي يجب حفظها فلهذا اطنبنا الكلام في هذا المقام والثاني
اي الجهات الست التي استعملت مقطوعة عن الاضافة لا يخلو اما ان يكون المضاف
اليه منويا اي ملحوظا او ملتفتا اليه في ذهنك او لا يكون منويا بل يحذف نسيا
منسيا في مختار الصحاح النسي بكسر النون وفتحها ما نسي وما سقط في منازل
المرتحلين من رذال امتعتهم وقرئ بهما قوله تعالى وكنت نسيا منسيا ولا يلتفت
اليه اصلا فالاول بني على الضم نحو جئتك من قبل او من بعد وانما بني على الحركة فرقا بين الاصلي
والعارضي ولم يعكس مع حصول الفرق به لان الحركة فرع متأخر عن السكون كما ان
البناء العارض فرع البناء اللازم فاعطي الاصل للاصل والفرع للفرع وبني على
الضم دون الفتح والكسر جبرا اي عوضا للمحذوف منها اي من الجهات الست وهو
المضاف اليه باقوى الحركات والثاني اي ما يحذف منه المضاف اليه نسيا منسيا
معرب كساير الاسماء المعربة كقول الشاعر فساغ لي الشراب وكنت قبلا اكاد اغص
بالماء الفرات يقال ساغ الشراب يسوغ سوغا اي سهل مدخله في الحلق واغص بفتح
الغين المعجمة والصاد المهملة من باب علم من الغصص بفتحتين وهو بقاء الطعام او
الشراب في الحلق فان قيل ما وجه كاد ههنا واكون قد مضي قبل هذا حكاية حال
والا لقال كنت كدت والفرات العذب والثعالبي يروي البيت من ابي عمرو بالماء
الحميم وهو الماء الحار والبارد وهو المراد ههنا وقصة هذا البيت انه قيل لهذا
الشاعر قريب من الاقرباء فصار من الغم والغصة بحيث لا يجري شيء في حلقه
فتمكن

وكذا باقي الجهات الست يعني كل اسم فيه معنى الشرط في فهو ظرف كاليوم نحو صمت اليوم والليل فان
قلت لو كان الظرف مقدرا بفي لكان مبنيا لانه
يقدر بالحرف كاين ومن وكيف ونحو ذلك
قلت ان الظرف مقدر بفي بغير خلاف فان
والفرق بينهما ظ لان النهار المقدر جاز نحو
سرت في يوم الجمعة ولا يجوز النهار المتضمن
بهمزة الاستفهام ونحوها فانها متضمنة لا
مقدرة والظرف من قبيل الاول فلذلك اعرب
الاول وبني الثاني فلو كان مبنيا لكلاهما
لزم الالتباس بين المقدر والمتضمن فان قلت
لم لم يعكس الامر قلت ان الظرف غير مختلف
في اسميته بخلاف المتضمنة فالاسم يستحق
للاعراب فاعرب الاول وبني الثاني حمدية

فتمكن من نقصان قريبه فقيل فالمراد عنه الغم فانشد هذا البيت وتركيبه ظ
والاستشهاد انه حذف المضاف اليه نسيا منسيا ولم ينو ولذلك اعربه
بالنصب واليه اشار بقوله فقبلا منصوب اما على انه خبر كان ان كانت
لفظة كان في كنت ناقصة او على الظرفية ان كانت تامة وانما بنيت في
الاول لمشابهتها الحرف في الاحتياج الى ما اضيف اليه اي شبهها الحرف
في الاحتياج الى المحذوف نية بلا تعويض عنه بل حق الاحتياج اذا ذكر
المضاف اليه بخلاف الثاني فانها اي الجهات الست ح اي على تقدير كون
المضاف اليه محذوفا منسيا جعلت اسما برأسها من غير التفات
الى المضاف اليه فلم يشبه الحرف فلم يبن لعدم المشابهة فيكون اسما تاما
نكرة فتعرب كساير النكرات والفرق بين ما اذا كان المضاف اليه منكورا
او منسيا او بين ما اذا كان نسيا منسيا في المعنى وهو انا اذا قلنا جئتك
قبل الظهر او قبل قبلا يكون وقوع المجيء قبل زمان الظهر في الاولين وقوعه
في زمان ما من الازمنة المتقدمة على هذا الزمان في الثالث وكم بين المعنيين
ومنها اي في قوله اما بعد حمد لله لم يحذف المضاف اليه فلم يبن بل ترك
منصوبا على الظرفية ان قيل هذا مناف لقوله فيما سبق اذ تقديره
بعد تمام الفراغ قلنا المراد انه لم يحذف حذفا منويا بحيث يكون مستعملا
منقطعا عن الاضافة بل استعمل مضافا الى حمد والعامل فيه في نصب بعد اما

في محل الرفع على انه خبر قوله والعامل لقيامه مقام بفتح الميم فقط الفعل وهو يكون ورايحة الفعل كاف في عمل الظرف العمل مضاف الى مفعوله اي في عمل العامل في الظرف وانما كفى لان في الظرف اتساعا يقع سمولا لكل عامل فيه رايحة الفعل وعليه راى صاحب الضوء حيث قال والعامل فيه واما عند سيبويه وعند جميع النحويين لانها لنيابتها من الفعل يعمل في الظرف خاصة واعلم ان القوم اختلفوا في الاسم الواقع بعد اما هل هو جزء من الواقع بعد الفاء ام لا فذهب بعضهم الى انه ليس بجزء مطلقا اي سواء دخلت الفاء على ما لا يعمل ما بعده فيما قبله كان وبلى اولا بل ارتفاع الاسم وانتصابه بفعل محذوف وبعضهم الى انه جزء مطلقا وبعضهم قالوا ان دخل على ما له صدر الكلام كان من الاول والا فمن الثاني فهذا هو المشهور المذكور في المتون لكن الظاهر من كلام الشارح وكلام صاحب الضوء ان ما قالا مذهب رابع غيرها وقد سمعت عن البعض من شراح اللب فالعامل في نصب بعد ههنا على الاول والثالث الفعل المحذوف وتقديره مهما تذكر بعد حمد فان الولو الاعزاء وعلى المذهب الثاني هو الفعل الواقع بعد الفاء اعني هذا ولما قال العامل فيه اما توجه ان يقال ان عمل اما عند وجود اردت ممتنع لانعدام اثر الضعيف عند وجود القوي كالشمع مع الشمس فلو عمل اما يلزم ترجيح الضعيف على

القوي

القوي وانه باطل فاشار الجواب بقوله لا اردت لان ان يقطع ان يعمل ما بعدها فيما قبلها لاقتضائها صدر الكلام الذي دخلت هي عليه لا سيما كل كلام حمد اي الحمد الوصف بالجميل على جهة التعظيم يعني ان الحمد هو الوصف بالجميل مطلقا سواء كان الجميل اختياريا او غيره على الجميل الاختياري مطلقا انعاما كان ذلك الجميل او غيره على جهة التعظيم والحاصل ان الحمد يقتضي حامدا ومحمودا وهو ظ ويقتضي ايضا محمودا به خيرا اعم من ان يكون اختياريا او غيره ومحمودا عليه اختياريا وبه يمتاز عن المدح الاعم من ان يكون انعاما او غيره وبه يمتاز عن الشكر ان قيل فكيف يصح قولهم الحمد لله على ارادته الكاملة وقدرته الشاملة وحمدت زيدا على حسنه وشجاعته وعلى علمه وكرمه وحمدت اللؤلؤ على صفاتها مع ان المحمود عليه في هذه الامثلة غير اختياري لان صفاته الذاتية غير اختيارية لكون كل اختياري حادثا وكذا الباقي غير اختياري الحسن اما فلانه ما يعد من المفاخر سواء كانت مفاخر نفسه وابائه وهو اعم من ان يكون فعلا اختياريا او اما الشجاعة والعلم والكرم والصفوة فلان كلها من قبيل الكيفيات لا من الافعال الصادرة بالاختيار قلنا الجواب عن المثال الاول فهو انا لا نسلم انه حمد بل مدح كما قال لباب التفسير ان الحمد يختص بالفعل لانه يجوز المدح على صفات الله تع كالقدرة والعلم

وعلى صفات فعله كالخلق والترزيق ولا يجوز الحمد الا على صفات الفعل
ولو سلم انه حمد فنقول تلك الصفات اما اختيارية كما ذكره بعض
المحققين ومنع اقتضائها الاختيار الحدوث بناء على جواز استمرار الاثر
ولا يتقدم على الاثر الا بالذات او هي منزلة بمنزلة افعال اختيارية
لابتنائها عن الافعال الاختيارية او لكون الذات كافيا فيها كما يستقل
فاعل الافعال الاختيارية فيها او نقول ان تلك الصفات مبدا
الافعال الاختيارية والحمد عليها باعتبار تلك الافعال فالمحمود عليه
اختياري في المآل واما عن المثال الثاني فهو ان الحمد وان كان
اعم من ان يكون فعلا اختياريا او لا لكن متعلق الحمد بالحقيقة هو افعال
الاختيارية لا لكلها اللهم الا على التغليب وان الشجاعة تطلق
على الكيفية النفسانية التي هي مبدا الالقاء النفس في الحروب المهالك
وعلى نفس الالقائية ما فيحمد على الثاني بلا تاويل وعلى الاول بتاويل
دلالتها على الافعال الجميلة الاختيارية ومن ههنا قيل ان الجميل لا
يجب ان يكون نفسه اختياريا بل كما قد يجوز نفسه اختياريا كذلك
يجوز ان يكون طريقه وسبب تحصيله اختياريا كما في العلم وان
يكون ثمراته وآثاره اختيارية كما في الكرم والشجاعة واما عن المثال
الثالث فبانه من الامثلة المصنوعة وليس من كلام العرب العرباء

فاعلم

فاعلم ذلك فانه هو غاية التخليص في هذا المقام الذي تزول فيه اقدام
الاقوام وهو مجرور لكونه مضاف اليه لبعد وهو مضاف الى الله وهو
اي لفظة الله علم بفتحتين لذات الواجب الوجود تع وتقدس اي تطهر
عن دنس الشرك والنقصان واضافة حمد الى الله اضافة المصدر الى
مفعوله والفاعل اي فاعل المصدر وهو الحمد متروك اذ تقديره اما بعد
حمدي الله بالنصب فحذف الفاعل وهو ياء المتكلم لدلالة المقام عليه
وهو ظ فاضيف المصدر الى مفعوله فكل مصدر عن الفعل المتعدي على
خمسة اقسام الاول ان يضاف الى الفاعل ويذكر المفعول منصوبا
نحو اعجبني ضرب زيد عمروا والثاني ان يضاف الى الفاعل ويترك
المفعول عن الذكر نحو عجبت من ضرب زيد اي من ان ضرب زيد
بفتح الضاد وانما قال من ان ضرب زيد لان الفعل المصدر بان بمنزلة
المصدر في كونه فاعلا او مفعولا او مضافا اليه ومبتدا نحو اعجبني
ان يخرج زيد وارجو ان يخرج وبلغني خبر ان يخرج زيد وان يخرج
خير له على الكف فلما كان ان مع الفعل بمنزلة المصدر في هذه المعاني
كان المصدر بمنزلته في العمل وفي امتناع تقديم المعمول عليه فلا
تقول اعجبني زيدا ضربك كما لا تقول اعجبني زيدا ان ضربت وانما
امتنع لان معمول المصدر في الحقيقة معمول الفعل الذي هو صلة ان المصدرية

المسماة بالموصولة وما في حيز الموصول لا يتقدم على الموصول هذا واما تخصيصه
بان مع الفعل وان وما المصدريتين فلكونهما اغلب في المصدرية والقسم
من تلك الاقسام الخمسة ان يضاف الى ما يقوم مقام الفاعل نحو عجبت من
ضرب زيد اي من ان ضُرب زيد بضم الضاد اشارة الى ان المصدرية
ههنا مصدر الفعل المجهول فهو مضاف الى ما يقوم مقام فاعله والرابع
ان يضاف الى المفعول ويذكر الفاعل مرفوعا نحو عجبت من ضرب
اللص الجلادُ بضم الدال والخامس ان يضاف الى المفعول ويترك
الفاعل ان قيل لم حذف ولم يضمر قلنا لان المصدر في نظر الواضع ضمير
للماهية الحدث لا الى ما قام به الحدث فلم يطلب باعتبار نظره لا فاعلاً
ولا مفعولاً وانما يكون طلبه لما قام به باعتبار الفعل فان طلبه للفاعل
وضعي والوضع ازال الحكم العقلي فلا يحسن ان يتصل به غاية الاتصال بخلاف
الفعل فان طلبه للفاعل وضعي لانه انما وضع ليكون مسندا الى شيء
بعده ظاهرا او مضمرا فجاز ان يتصل به المسند اليه غاية الاتصال وهو اضماره
لاقتضائه له وضعا وعقلا وانما اضمر في اسم الفاعل والمفعول وان كان
طلبهما له ليس بوضعي بل عقلي لقوة شبههما بالفعل لفظا ومعنى نحو
يستحب تبريدا لصلوة اي تاخير صلوة الظهر في فصل الصيف اي تبريد
المصلي اياها سواء كان يصلي وحده او جماعة لقوله عليه السلام ابردوا

بالصلوة

بالصلوة فان شدة الحر من فيح جهنم اي صلوا اذا سكنت شدة حرها وفيح
جهنم شدة حرها فالمعتبر في تبريد كل بقعة سكون شدة حرها وهي
تختلف بحسب البقاع واما مصدر اللازم فقسم واحد وهو ان يضاف
الى الفاعل نحو جئت بعد ذهاب زيد فهذه الاضافة كلها معنوية مفيدة
للتعريف الا اذا كان المصدر بمعنى اسم الفاعل واسم المفعول فحينئذ يكون
اضافته لفظية كاضافتهما كما وقع في اول ديباجة الملخص لمحمود بن محمد
بن عمر الجغميني جغمين بفتح الجيم الفارسية قرية من قرى خوارزم الحمد لله
كفاء افضاله وقال شريف الدين الجرجاني هذا لقبه واسمه علي وكنيته
ابو الحسن وجرجان قصبة من ولاية استراباد وقد ولد في تلك القصبة
في اربعين وسبعمائة وتوفي في بلدة شيراز في سادس ربيع الاخر سنة
ست عشر وثمانمائة كذا قال البعض ممن تصدى بتحشية شرح مفتاح
في شرحه له اي الجغميني كفاء مصدر من كافاه اي جازاه بمعنى الفاعل منصوب
على انه صفة مصدر محذوف ويقال في عرف النحاة في امثاله انه نصب
على المصدرية لاكتسابه اعراب المصدر بعوض فيه اي حمدا كفاء افضاله
اي مكافي افضاله بمعنى احمد حمدا مجازي احسانه ويجوز ان يكون كفاء منصوبا
بنزع الخافض اي حمدا لكفاء افضاله بمعنى احمد حمدا مجازي الكفاء الكفو
لمثل فهو نصب اما على الحال من فاعل الظرف المستقر عنه بعلى او من مبتدا

بنو حنيفة قد اغارت على ضربه باهلة فلحقتهم باهلة وكان الشاعر فيهم وهو [منهم]
وهو اى عمل المصدر المعرف باللام نادر مع انه يحتمل ان يكون نصب سمعا في
البيت بفعل وهو اعنى ويكون تقديره فلم انكل عن الضرب اعنى مسمعا او بمصدر [مقدر صح]
اخر منون تقديره عن الضرب ضرب مسمعا برفع ضرب على انه خبر مبتدا محذوف
اى ضرب مسمعا او بجره على البدلية من الضرب المعرف لكن يلزم ترك
الواجب والحسن لا يقال العبارة هى ضربا مسمعا على ما في بعض النسخ
لانا نقول المصدر اذا وقع مفعولا مطلقا لا يعمل على ما صرحوا به فلا يصح
كونه منصوبا بمصدر منون وذكر الشيخ عبد القاهر نقلا عن الشيخ ابى
على الفارسى ان المختار ان يجعل مسمعا مفعول المصدر الى مفعول كررت
على حذف على لان الحذف على قليل ليس للقياس اليها سبيل لا يقال
قد ثبت عمله في التنزيل فكيف يحمل على الضرورة وهو قوله تعالى لا يحب
الله الجهر بالسوء متعلق بالجهر وهو عامل فيه مع انه مصدر معرف
باللام لان المراد جواب لا يقال هنا بالعمل العمل بغير واسطة وفي الاية
الكريمة هذا من قبيل وصف الشىء بوصف صاحبه كقولهم الكلام المصنف
على التوصيف اذ الكريم حقيقة هو اسم تعلق بواسطة حرف الجر فلا نقض ذى
بمعنى الصاحب وليس هو مقصود بذاته بل وضعه للتوصل في جعل اسم الجنس
صفة كالفرس والمال والانعام صفة نصب على انه مفعول ثان للجعل لشىء

كما

كما ان وضع الذى للوصلة الى وصف المعارف بالجمل مثلا لا يقال زيد الفرس
والمال بل قال ذو الفرس وذو المال وكذا لا يقال اسم الانعام بل يقال ذى
الانعام ومرادهم باسم الجنس ههنا ما يدل على القليل والكثير من مسماه
اى ما يشابه اجزاءه ويحكى كل جزء منه كالكل في صحة اطلاق الاسم عليه كا [لذهب]
والفضة والماء والعسل ونحو ذلك لا ما ذكر في باب الاعلام من ان نحو الرجل
والفرس اسم جنس كذا في شرح اللباب ولكن لا يخفى عليك ما فيه فان
المفاتيح وغيره قد صرحوا بان الفرس اسم جنس يتوسل بذو الى جعله
صفة لزيد فلعل المراد باسم الجنس ههنا ما قال الفاضل التفتازانى في
في المطول من ان اسم جنس ما يدل على نفس الذات الصالحة لان يقال على
كثيرين من غير اعتبار وصف من الاوصاف كالانس والعقل ولا يقطع
ذو عن الاضافة فانهم قالوا الاضافة المضافة اضافة معنوية ضربان
لازمة وغير لازمة وعد واذو من اللازمة حيث قالوا اللازمة اما ظروف
نحو فوق وتحت وامام وقدام وخلف ووراء وتلقاء وتجاه وحذاء وعند
ولدى ولدن ولدى وبين ووسط بالسكون وسوى ومع ودون واما
غير ظروف نحو مثل وشبه وغير وبين وقيد وقدى وقاب وقيس وكل
وبعض وكلا وكلتا وذا وذو ولو وقد وحسب فان الاضافة في
هذه الكلمات لازمة لا تكاد تنفك عنها ولا يضاف ذو الى العلم والضمير

لفقدان الجنسية فيهما الا ظهر ان يقال ولا يضاف الا الى اسماء الاجناس
الظاهر على ما يقتضيه تعليله لفقدان الجنسية فيهما قيل وانما لم يضف
الى العلم والمضمر لانها وضعت وصلة الى الوصف باسماء الاجناس
فليست هي وصفا بل الوصف هو ما اضيف اليه فلا يكون الا اسم
جنس مظهر لان العلم وكذا الضمير لا يوصف بهما على ما قرر في موضعه
ولانه لو اضيف الى المضمر لزم اللبس في مثل ذاك فحمل عليه غيره ليستمر
الحكم في الكل حذف الهمزة ثم اولات اكرم والحق انه لو كان اسم جنس فهو
وضميره في حكم واحد لكون مدلولهما واحدا ولهذا اجمع المحققون على ان الضمير
الراجع الى النكرة نكرة فيكون ح كانه مضاف الى اسم الجنس لفظا الا يرى
ان الامام عبد القاهر قال في قوله انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه انه
اولى من اضافته الى مضمر زيد وعمرو وانت ان تتبعت كتب القوم تجد
كلامهم يؤيد ما قلنا كذا قال شارح اللب ولكن فيه ما لا يخفى واتا
قوله اهنأ المعروف ما لم يتبذل فيه الوجوه وانما يعرف ذا الفضل
من الناس الا ذووه المعروف الاحسان وذووه فاعل يعرف اي لا يعرف
قدر صاحب الفضل وعزته الا صاحب الفضل دون الجهال وكذا قول
كعب بن زهير صبحنا الحرة [illegible] مرهفات ابادت ذوي ارومتها ذووها
وذوو بفتح الذال وضم الواو الاولى جمع مذكر لذو كقولك رجل ذو مال

نصبا

نصبا وجرا ونساء ذوات مال كاتراب مسلمات فشاذ لا يقاس عليه
شيء وكذلك قطعه عن الاضافة وادخال اللام عليه لاجرائه مجرى
صاحب في قوله فلا اغني بذلك اسفليكم ولكني اريد به الذوينا وان
لا يقاس عليهما شيء يجيء به اي بذو الجار والمجرور في محل الرفع على انه قائم
مقام الفاعل ليجيء ههنا الجمل الانعام صفة ثقة وهو اي ذو من الاسماء
الستة المعتلة المضافة الى غير ياء المتكلم وعلى ذلك الاسماء الستة
اخوه وابوه وفوه وهنوه والهن كناية عما لا يعرف او نكرة التصريح
به من العورة والفعل القبيح وغير ذلك وحموها انما انث الضمير في الغالب
قبله لان الحم نسيب جسم زوج المراة ابوه او اخوه او ابنه فاذن
اضيف الى الاناث وذو مال فانها اي الاسماء الستة المعتلة المضافة
الى غير ياء المتكلم بالواو رفعا وبالياء جرا وبالالف نصبا وانما قال في
الاكثر لان بعضهم يجعلها مقصورة على لغة الفراء فيقول اباه في الا
الثلث كما يقول عصاه وعليه قول الشاعر ان اباها وابا اباها قد
بلغ في المجد غايتاها فانه قال ابا اباها ولم يقل ابا ابيها فجعل الجملة
مقصورا وثنى الغاية بالالف حالة النصب على لغة بني حارث وهي انه
تجعل اعراب التثنية بالالف في الاحوال الثلث باعتبار انه للمحل
صاحبين اعني الاب واب الاب معناه قد بلغ الاب في الاب غايته وان

حوال

الاب ايضاً غاية وتانيث الضمير في غايتها باعتبار قيل الجنس بالمرتبة
وشرط كونها مضافة الى غير ياء المتكلم لانها ان لم تضف يكون اعرابها
بالحركات نحو جاء ذا اب ورايت ابا ومررت باب وان كانت مضافة
الى ياء المتكلم يكون اعرابها تقديريًا على راى البعض وهو الصحيح او يكون
مبنية على راى اخر او يكون واسطة بين المعرب والمبنى وبهذا كونه
المضاف الى ياء المتكلم واسطة بينهما مذهب ضعيف اذ الظاهر انه
لا يخرج عن الاعراب والبناء وشرط ايضاً كونها مكبرة اذ على تقدير
كونها مصغرة يكون اعرابها بالحركة تقول هذا اخيك ورايت اخيك
ومررت باخيك هكذا قالوا ويرد عليه ان الاسماء الستة المضافة
اذا صغرت يجب ان يكون اعرابها بالحرف تقدير الوجوب قلب
واو ياء وقد ما كان يدور هذا الوجه في خلدي ثم وجدته في كتب
بعض المحققين من المتاخرين مع جوابه بانه لما صغرت تلك الاسماء تحرك
اخر حرفها للتصغير وزنة فعيل فلم تحرك خرج صلاحية الاعراب لوجوب
سكون حرف جعله اعرابًا فغلب وجعل اعرابها بالحركة اذ الياء الساكن
ما قبلها كالصحيح يتحمل الحركات وان كان ما قبلها ياء وكذا شرط
ايضاً كونها مفردة اذ لو ثنيت او جمعت لكان اعرابها كاعراب
ساير المثناة والمجموعة وقد اهملهما الشارح والاولى ذكرهما للتخليص

الكلام في هذا المقام على وجه تحقق منه المرام هو ان يقال ان هذه الخمسة محذوفة
اللام نسياً منسياً اصل الاربعة الاولى اخوٌ وابوٌ وهنوٌ وحموٌ واصل
فم فوه فحذف الهاء حذف غير قياس فبقي الواو ساكناً فلو حذف
لزم بقاء الاسم المتمكن على حرف واحد ولو ابقي واعرب لزم قلبه الفاً
لانفتاح ما قبلها فلزم في المنون التقاء الساكنين وحذفه المؤدى
الى البقاء على حرف واحد فابدل منه الميم القريب منه في المخرج فاذا
لم تحذف اعربت الخمس بالحركات لفظاً واذا اضيفت الى غير ياء المتكلم اعيدت
اللامات الاربعة واعيدت العين من الخامس لعدم ضرورة الابدال لعدم
التنوين فجعلت حروف اعراب اما على معنى ان يكون تلك الحروف دلائل
الاعراب على راى من يجعل الاعراب هو الاختلاف والحركات دلائله فان
حرف الاعراب كما يطلق على حرف يقوم به الاعراب لفظاً كدال زيد او تقديراً
كالف عصا يطلق ايضاً على حرف يتعين الاعراب واذا اضيفت الى ياء
المتكلم لم يعد اللامات الاربعة بل كان اعرابها تقديريًا بالحركة بقولة
الاحوال الثلث في هذا ويعاد العين من الخامس لعدم ضرورة الابدال
فيقال في الاحوال في ولم يجعل حرف اعراب حتى يقال فاي كغلامي اذ
لما لزم عند الاضافة الى ياء المتكلم قلبها ياء على ما هو القاعدة قلبت
وكسرة الفاء لتناسب الياء لوجعل الاعراب في التقدير وامّا ذو فهو

لا يصغر ولا يقطع عن الاضافة ولا يضاف الا الى المظهر ولذا لم يقل اخوك
لينا سب لفظ الغيبة بنا على ان المظهر غيبة وفي التمثيل بالواو دون
الالف واليا تنبيه على ان المحذوف المبدل منها واو ردت في حالة
الرفع وقلبت الفا وياء في النصب والجر وان غير ذو وجعل الاعراب
رفعا وقلبت الفا وياء في النصب والجر مؤنثه ذات واصله ذوت
لقولهم مثناه ذوات حذف العين لكثرة الاستعمال وقيل الاولى ان
يكون لام المحذوف ياء دون واو اصله ذوى لعدم ما كان عينه ولامه
واوا وذو ههنا بالياء لانه مجرور على انه صفة نعم كما مر وهو مضاف
الى الانعام وهو اي الانعام ايصال الخير الى الغير لا لغرض دنيوي يا كان
ذلك الغرض اخرويا ولا العوض يقابله في القدر والمرتبة اولا والجزاء
اي الانعام لكونه مضافا اليه لذي جالي مجرور لكونه بدلا من الله ولا
يجوز ان يكون صفة له لانه جامل نكرة والمطابقة شرط بين الصفة
والموصوف في التعريف والتنكير لاتحادهما في الصدق يعني ان الصفة
لما كانت عين الموصوف في المعنى نحو جاءني زيد الظريف وجب ان يجل
عليها ما يدخل على الموصوف من التعريف والتنكير لامتناع كون الشئ
الواحد معينا ومخصوصا ومما ينبغي ان يعلم ان الموصوف قد يكون معرفا
باللام والوصف مجردا عنها فيقال ما يحسن بالرجل مثلك ان يفعل كذا

وما يحسن بالرجل خير منك ان يفعل كذا قال الخليل مثلك وخير صفتان للرجل
على نية الالف واللام وكذا غيرا اذا جعل وصفا للمعرفة دون البدل اي
لم يشترط في البدل ان يطابق المبدل منه في التعريف والتنكير وذلك لان
البدل مستقل بنفسه كانه ليس من التوابع الا من جهة اللفظ وليس هو
مع المبدل منه بمنزلة شئ واحد ولا يلزم من اختلافهما تعريفا وتنكيرا
الخروج عن هذا المناسبة ولزوم الاحالة يلزم من كون الشئ الواحد
معرفة ونكرة في حالة واحدة قال في شرح الرضي واعلم ان بدل الكل من الكل
يوافق المتبوع في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فقط
لا في التعريف واما الابدال الاخر فلا يلزم موافقتها للمبدل منه في الافراد
والتذكير وفروعهما انتهى الا انه اذا ابدل النكرة من المعرفة بدل الكل
من الكل فالنعت فالوصف اي توصيف البدل بنكرة اخرى حسن عند
اكثر النحاة وواجب عند ابن الحاجب كما قال في الكافية اذا ابدل
النكرة من المعرفة فالنعت واجب وانما وجب لانه لا فائدة في الابهام
بعد التفسير في بدل الكل الذي يكون المراد منهما اريد من الاول وقيل
لانه يجوز ان يكون المقصود ظاهرا عن غير المقصود وهو هو في المعنى لكن
حسنا او وجوبا اذا كان البدل من المبدل منه لفظا كقوله تع لنسفعا
بالنون الخفيفة الا انه لما قلبت النون الفا في الوقف كتبت بالالف

فانهم قالوا الاصل في كل كلمة ان يكتب بصورة لفظها بتقدير الابتداء
بها والوقف عليها ومن ثم كتب المنون المنصوب واذا حرف نصب
واضربا امرا للواحد المذكر بالالف على الاكثر لان الوقف عليها بالالف
بقلب التنوين والتنوين الاصلي والا لنا الالف لانفتاح ما قبلها
فان قيل فعلى هذا ينبغي ان يكتب اضربن امرا للجمع المذكر بواو واضربن
للواحدة المخاطبة بياء وهل تضربن للجمع المذكر بواو ونون وهل تضربن
للواحدة المخاطبة بياء ونون لان تلك اذا وقفت عليها قلب اضربوا
واضربي وهل تضربون وهل تضربين باسقاط نون التاكيد ورد
الواو والياء والنون المحذوفات لاجله قلنا نعم لكنه لما تقرر تغيير خط
الاصل وهو ان عند الوقف يحذف نون التاكيد ويرد ما حذف لاجله
فانه لا يعرفه الا الحاذق في هذا الفن كتبوا امثال ذلك على لفظه بالكتابة
ناصية كاذبة لا مطلقا لكن هذا اي الاشتراط بان يكون البدل على
لفظ المبدل منه بعينه مذهب الكوفيين وعند البصريين لا
يشترط ان يكون البدل على لفظ المبدل منه كذا في اللباب وعبارة
اللباب هكذا ولا يحسن ابدال النكرة من المعرفة الموصوفة ولا
يشترط ان يكون على لفظ المبدل منه على الصحيح انتهى كلامه فلو حذف
قوله او وجوبه لكان اولى اذ لا تعرض له في اللباب هنا بحث وهو

ان حصر الحسن

ان حصر الحسن على كون البدل موصوفا غير مستقيم انما الذي يتوقف عليه
الحسن او الصحة على راي الشيخ هو ان يتصل بالنكرة المبدلة فايدة لم يفهم من
المعرفة مثل هذه الفائدة لو حصلت حسن والا فلا سواء حصلت بالوصف
او غيره قال الشيخ عبد القاهر انشدني شيخي عبد الوارث انا وجدنا بني
جيلان كلهم كساعد الضب لا طول ولا عرض فقال قوله طول مجرور
بدل من ساعد الضب وساعد الضب معرفة وطول نكرة وفيه فائدة لم
تفهم من ساعد الضب اذ لا دلالة على شيء من الطول والعرض صريحا
وقال السيرافي رح في شرح كتاب سيبويه يقول مررت باخوتك مسلم
وكافر على البدل وبالحال ان لم يفد النكرة الا ما افادة الاولى لم يجز ابدال
النكرة من المعرفة اذ هو اذا ايهام بعد التفسير نحو مررت بزيد رجل ولا
طائل تحته هكذا في بعض شروح اللباب فان قيل لم لم يتعرف جاعل ههنا
بالاضافة قلنا لانها لفظية غير مفيدة للتعريف بل مفيدة للتخفيف في
اللفظ بسقوط التنوين لان اصل جاعل الليل جاعل بتنوين جاعل ونصب
الليل وينبغي ان يعلم ان التخفيف الذي يفيده اللفظية قد يكون في المضاف
وحده نحو ضارب زيد وقد يكون في المضاف اليه وحده نحو الحسن الوجه
اذ اصله الحسن وجهه وقد يكون فيهما نحو حسن الوجه وقد يجوز في لفظ
واحد منهما نحو افضل القوم على قول من قال ان اضافة افضل

التفضيل لفظية فان التخفيف فيه يحصل بحذف من لا معنوية حتى يفيد
التعريف فلم يصح كونه صفة لله كما توهم صاحب الاصباح يعني ان الاضافة
قسمان احدهما اللفظية وهي منحصرة في ثلثة مواضع عند الجمهور احدها
اضافة اسم الفاعل الى مفعوله وثانيها اضافة اسم المفعول الى ما يقوم
مقام الفاعل اذا اريد بهما اي باسم الفاعل والمفعول الحال والاستقبال
نحو مررت برجل ضارب زيد الآن او غدا ونحو مررت برجل معمور الدار
كذلك نيل الآن او غدا واما اريد به اي باسم الفاعل ما يدل عليه قولك
ضاربك ضارب مالك ولو قال بهما مناسبا لما سبق لكان اولى لان حال اسم
المفعول كذلك الماضي والاستمرار فمعنوية اي فاضافتها معنوية مفيدة
للتعريف نحو مررت بزيد ضاربك امس في الماضي او مالك بالجر عطفا على
ضاربك عبيده في الاستمرار والعبيد جمع عبد وانما كانت اضافتهما معنوية
ح اما على تقدير كونهما بمعنى الماضي فلان الاضافة ح لا يكون في تقدير الانفصال
لانها ليست للمعمول حيث المشابهة الكاملة اي المشابهة لفظا ومعنى
وهي غير موثرة عندهم واما على تقدير كونهما بمعنى الاستمرار فلكونه على
الماضي موجودا فيه ايضا لكن الحق انه اذا قصد به زمان مستمر اي مشتمل
على الازمنة الثلثة يمكن ان يجعل لفظية ومعنوية ايضا وقد صرح به
في شرح اللباب وقال بعض المحققين ان اعتبار الوجهين في هذا الاضافة يختلج

صدری

في صدري حتى ظفرت بنص من قبل صاحب الكشاف حيث جعل هذه الاضافة
في موضع لفظية وفي موضع اخر معنوية هذا وفيما في كلام الشارح نظر لانه جعل
العام على الاستمرار قسما للخاص اعني الماضي وعلى تقدير ان ليس بينهما عموم
وخصوص فيه نظر من جهة اخرى وهو ان الزمان المقترن للفعل ومشابهاته في
المشهور ثلثة ماض وحال واستقبال وعلى ما ذكر يكون الزمان المقترن لها
اربعة وهو خلاف المشهور ويمكن ان يجاب بان الشارح ليس في صدد التقسيم
بل في صدد الارادة ومنشأ هذا الغلط الجهل بالفرق بينهما وبان المشهور ان
الزمان المقترن للفعل ثلثة لا لمشابهاته لانها لا يقترن بها فضلا عن الشهرة
انتهى والثالث من تلك المواضع الثلثة اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها
نحو مررت برجل حسن الوجه لا يقال كيف اضيف الحسن الى الوجه والحسن
هو الوجه فيلزم اضافة الشيء الى نفسه قلنا لا نسلم فان الحسن اعم من الوجه
فيكون من قبيل اضافة العام الى الخاص وقيل ان الحسن ليس هو الوجه بل الحسن
هو الشخص المتصف بالوجه فان قيل لم لم يتعرض الى اضافة اسم الفاعل الى
فاعله وهو من جملة المحتملات العقلية قلنا ان اسم الفاعل من الفعل اللازم قد يضاف
الى فاعله السببي لكن بعد ان اخرج من فاعلا بان نصب تشبيها بالمفعول
بعد تشبيهه اسم الفاعل المتعدي ولذا لم يتعرض له واما اسم الفاعل من المتعدي
فلا يضاف الى فاعله المرجوح اللبس وعدم التناسب وتحقيقه على وجه التفصيل

ان اسم الفاعل المتعدي لما كثر من واحد لا يضاف الا الى المفعول فاذا قيل
هذا ضارب زيدا ومعطى زيد لم يكن زيدا الا مفعولا لان الاضافة الى الفاعل
على خلاف الاصل لان المضاف ينبغي ان يغاير المضاف اليه واسم الفاعل
على نفس فاعله فضعيف ولانه تشبيه باضافته الى مفعوله واما اسم الفاعل
اللازم واسم المفعول اللازم وهو المشتق من المتعدي الى مفعول واحد لما اريد اضافتهما
الى الفاعل من سعة الكلام شبهتهما بالمتعدي منهما ونصبوا فاعلهما على
التشبيه بالمفعول ثم اضيفا اليه وذلك بان ينتقل الضمير المتصل الى اسم
الفاعل والمفعول فيكون فاعلهما مستكنا فيه فيقع الفاعل في صورة
المفعول فتقول مثلا في زيد قائم ابوه زيد قائم الاب والصفة المشبهة
لما كانت شبيهة باسم الفاعل لفظا ومعنى اما لفظا فلانه يثنى ويجمع ويؤنث
كما ان اسم الفاعل كذلك تقول حسن حسنان حسنون حسنة حسنتان
حسنات وابيض ابيضان بيض بيضاء بيضاوان بيض كما تقول ضارب
ضاربان الخ واما معنى فلانها لمن قام به الفعل كالفاعل ولذلك سميت
بالصفة المشبهة شبهت في جميع انواعه تكميلا للشبه وتوسعا في
الكلام ولما لم يكن لهما مفعول يضاف اليه او ينصبه جوز اضافتها الى
الفاعل ونصبها اياه تشبيها بالمفعول نحو الحسن الوجه بجر الوجه ونصبه
فاحفظ هذا فانه من اسرار الخفية والكنوز الخفية وما عدا ها اي ما عدا

الثلثة المذكورة

الثلثة المذكورة وما عدا الاربعة على راي من يجعل اضافة افعل التفضيل
لفظية اضافة معنوية وبالجملة اما معنوية ان كان المضاف اسما غير
مشتق سواء كان مصدرا او غيره او مشتقا غير عامل في المضاف اليه
نحو هذا غلام زيد ومضارع مصر وضرب زيد واما لفظية ان كان المضاف
مشتقا عاملا فيه او مما قام به نحو زيد ضارب بكر وحسن الوجه وهاشم
الوجه مفيدة للتعريف والتخصيص اذا كان المضاف اليه معرفة او نكرة
نحو جاءني غلام زيد مثال كون المضاف اليه معرفة ورجل مثال كونه نكرة
على اللف والنشر المرتب فان كان المضاف اليه في المعرفة نكرة يقتضي المضاف
من التخصيص وزوال بعض الشيوع نحو غلام رجل وهو ظ وان كان المضاف
اليه معرفة يكتسي المضاف منه تعرفة نحو غلام زيد لانك اذا قلت غلام
كان شايعا غير مختص بواحد فاذا اضفته تعرف وصار لواحد بعينه وهو
زيد فان قلت هذا وان تعرف وصار لواحد بعينه لكن لم يتعين الغلام في
نفسه لان هذا انما يتم اذا كان لزيد غلام واحد واما اذا كان اكثر منه فلا
وهو خلاف قضية الاضافة المعنوية قلت تعريفها باعتبار العهد و
بحقيقة انك اذا قلت غلام زيد جاءني فلابد ان تشير به الى غلام
معين من جميع غلمانه لم فرد خصوصية لزيد بحيث يرجع اطلاق
اللفظ اليه دون سائر الغلمان اما لكونه اعظم غلمانه او اشهر لكونه غلاما

لم او يكون غلاما معهودا ثم قد يستعمل على خلاف وضعه فيقال جاءني غلام
زيد من غير اشارة الى واحد معين وهذا لا يضر افادتها التعريف باصل الوضع
كما في المعرف باللام فانه في اصل وضعه لواحد معين ثم قد يستعمل بلا اشارة
لا معين كقوله ولقد أمر على اللئيم يسبني فمضيت ثمت قلت لا يعنيني
فانه لم يرد به لئيما معينا اوليس فيه اظهار ملكة الحلم للنفس والمعنى و
لقد مررت على لئيم من اللئام قالوا وكونه بمعنى لئيم يصح جعل يسبني وصفا
وانما افادتها التعريف او التخصيص بين الاضافة مرفوعة على انه
فاعل افادة اي انما افادتها الاضافة المعنوية دون اللفظية لان الاتصال
ههنا في اللفظ والمعنى اما في اللفظ فلان المضاف اليه متصل بالمضاف
وممتزج معه بحيث تنزل منه منزلة التنوين واما معنى فلانه بوضع
الاضافة المعنوية ليفيد ان الواحد مما يدل عليه المضاف مع المضاف اليه
خصوصية ليست الباقي معه فان الاضافة المعنوية عندهم اما لاسم عام
لاسم خاص بواسطة الحرف فلما كان الاتصال ههنا في اللفظ والمعنى معا
ينبغي ان يفيد التعريف والتخصيص في معنى المضاف بعد ما افاد التخفيف
اللفظي ليكون قدر مرتبة اللفظ على قدر مرتبة المعنى وبهذا التقرير ظهر
اندفاع ما يتوهم من المصادرة المط وفي اللفظية الاتصال في اللفظ فقط
والمعنى على الانفصال ولذا سميت لفظية ولم يفد الا تخفيفا لفظيا

فان قلت

فان قلت ماذا تقول في ضارب رجل فان الضارب قد تخصص وزال عنه
بعض الشيوع بالاضافة الى رجل كما في غلام رجل قلت التخصيص الذي في ضارب
رجل لم يحصل بالاضافة بل كان حاصلا الضارب من رجل حين كان منصوبا
به ايضا بلا تفاوت فجاعل اسم فاعل اضيف الى مفعوله وهو النحو يراد منه
الحال او الاستقبال لا يقال لا نسلم ذلك لان الجعل فعل الله وخلقه منزه عن
الزمان قلت كونه بمعنى الحال والاستقبال بالنسبة الينا دونه وانما قلنا
مرادا منه بدلالة عمله في المفعولين وهو اي كل واحد منهما النحو والكاف
في كالملح ولا يعمل اي لا يعمل ~~الا بشرط ارادة الحال~~ اسم الفاعل ما لم يكن بمعنى
الحال او الاستقبال والاعتماد عطف على ما قبله بحسب المعنى اي لا يعمل
الا بشرط ارادة الحال او الاستقبال والاعتماد على احد الاشياء الستة
كما سيجيء فيكون اضافته لفظية في تقدير الانفصال غير مفيدة للتعريف
او التخصيص فلا يصح كونه صفة له فيكون بدلا منه ويجوز فيه الرفع والنصب
ايضا اما الرفع فعلى انه خبر مبتدا محذوف اي هو اي اسم جاعل النحو واما
النصب فبتقدير اعني او امدح وعلى كل واحد من التقديرين يقال في عرفهم
انه نصب على المدح كما يقال انه منصوب على الشتم اذا قدر عامله اذم اما
على تقدير امدح فظ واما على تقدير اعني فلان اعتناء المتكلم واهتمامه به
اذا كان لا في اصله والعزم يفيد المدح فالنصب على المدح في عرفهم يشتمل

كل موضع يفهم من تقدير عاملة المح هكذا افادة من اساقدنى ابقاهم اتبع
ويؤيده كلام شرح اللباب فان قيل بعد جعلكم اياه راجع الى جاعل بدلاً
منه اى من لفظة الله فاى قسم من اقسام البدل بهذا استفهام انكارى ولان
فى لان الاقسام متعلق لما يستفاد من الاستفهام المذكور كانه قال لا يصح
ان يكون جاعل شيئا من اقسام البدل لان اقسامه اربعة بدل الكل من الكل
اى صدق البدل على ما صدق عليه المبدل منه كقوله تع اهدنا الصراط المستقيم

فائدة — من الكل ب

صراط الذين عين صراط المستقيم صدقا وان تغاير امفهوما وبدل البعض
ان كان البدل بعض المبدل منه نحو جاءنى القوم اكثرهم او بعضهم وبدل
الاشتمال ان كان بينهما تعلق غير الكلية والجزئية سوا كان الثانى مشتملاً
على الاول نحو سلب زيد ثوبه او على العكس نحو قوله تع يسئلونك عن الشهر
الحرام قتال فيه او لم يشتمل احدهما على الاخر اصلاً بهذا الاشتمال فانهم
قالوا حين قسموا البدل الى الاربعة انما سمى هذا بالاشتمال لان المبدل
منه مشتمل على البدل لا كاشتمال الظرف على المظروف بل بحيث يكون
دالا على البدل اجمالا ومتقاضيا له بحيث يبقى متشوق النفس عند ذكره
الى ذكر ثان يبين ما اجمل اولا فيذكر البدل ملخصا لما دل عليه الاول
مبينا له فعلى هذا لا يجوز ان يقال بنى الوزير وكيله لان الاول غير مجمل
لانه يعرف عرفا قولك بنى الوزير ان الباني هو وكيله ولو قلت ضربت زيدا عبده

كان بدل الغلط لان ضرب زيد مفيد غير محتاج الى شئ اخر واعلم انهم
قالوا يجب ان يكون فى بدل الغلط وبدل الاشتمال ضمير عايد الى المبدل منه
بخلاف بدل الكل فان العينية هناك تغنى عن الربط كما قالوا ان الجملة الواقعة
خبرا اذا كان عين المبتدا او عبارة عنه فلا حاجة الى الضمير الرابط نحو قل هو
الله احد وقوله عم افضل ما قلت والنبيون من قبلى لا اله الا الله وقولك مقولى
زيد منطلق ثم ان هذا الضمير قد يكون مقدرا نحو جاءنى ثلثة زيد اى منهم وبدل
الغلط ان كان الاتيان بالمبدل منه وقع غلطاً نحو مررت برجل حمار يعنى اراد
المتكلم ان يقول مررت بحمار فسبق لسانه الى رجل ثم تداركه فقال بحمار اى ذكره
وتلفظ لرفع هذا الغلط فيكون الغلط فى المبدل منه ولهذا قالوا بدل الغلط
بالاضافة ولم يقولوا البدل الغلط بالوصفية فمعنى بدل الغلط بدل الشئ من الغلط
قالوا الاضافة فى القسمين الاولين بيانية وفى الاخرين الى السبب اى البدل
الذى كان سبب الاتيان وقوع الغلط فى المبدل منه وقيل الاضافة فى بدل
الغلط لادنى ملابسة كما فى كوكب الخرقاء ولعل هذا اولى لان الاول تسمية
بالاسم الاغلب اذ قد يكون سببه النسيان كما يكون سببه الغلط كذا
فى بدل الاشتمال فاعتبر فيما سبق وهذا اى بدل الغلط لا يكون الا عن غير
روية وفكر ولهذا لا يجئ فى كلام الفصحاء قوله فجاعل لا يجوز ان يكون
من الاول والثانى الخ مرتبط الى قوله اى قسم من اقسام البدل لان اقسامه اربعة

العين من العين لا بمعنى بدل الكل من الكل حتى يلزم ما ذكرتم من ايهام الكلية
والجزئية وبدل جاعل على مجازيته من القسم الثالث قوله بدليته مبتدا او
من القسم الثالث خبره وان امكن كونه من الاول بمعنى بدل العين من العين
فمعنى الاشتمال وجود التعلق بينهما غير الكلية والجزئية لا اشتمال الظرف
على المظروف كما صرح به اى يكون معنى الاشتمال وجود التعلق بينهما
مطلق النحاة فلا يلزم ما ذكرتم من ايهام الجسمية هذا افضل الخطاب يؤتى
به عند اتمام طائفة من الكلام والاخذ فى اخرى والتقدير خذ هذا او خذ هذا
او هذا اى الامر المذكور كما ذكر او واقع الامر هذا المذكور الى غير ذلك مما يناسب
لكن بقى هنا سؤال ثان من نشاب السحابة ارتفعت عن اقسام
البدل وهو ان قولنا جاءنى زيد غلامه او اخوه او جاره من اى قسم من اقسام
البدل قلنا انه من الرابع وهو بدل الغلط لان عدم كونه من الاول والثانى
ظ لعدم كون الثانى عين الاول ولا بعضه وكذا عدم كونه من الثالث وهو
بدل الاشتمال ظ لانه شرطه كون المتبوع بحيث يطلق ويراد به التابع وكون
النفس عند ذكره منتظرة ومتشوقة الى ذكر التابع الا ترى انا اذا قلنا
سلب زيد نعلم ان المسلوب ليس هو نفس زيد بل شئ مما يتعلق
به من ثوبه او قلنسوته او جلده او غير ذلك فتشتاق الى ان يذكر ثوبه
وهذا الشرط منتف فيما قلتم من المثال فلا يكون من بدل الاشتمال فتعين

انه من بدل الغلط لانحصار الاقسام فى الاربعة كذا اى كالمذكور ههنا ذكر
فى حواشى المطول شريف الدين الجرجانى رح لكن فيه ما فيه ما موصول
مبتدا فيه جملة ظرفية صلته والعايد هو فاعل الظرف اعنى الضمير الذى
انتقل اليه من عامله المقدر والضمير المجرور البارز عايد الى ما ذكر فى حواشى
المطول وفيه المقدم خبر المبتدا اى ما ثبت فى المذكور فى حواشى المطول
من الخلل والضعف حاصل فيه اى فيما ذكر ههنا لانه مثله لا يخفى ذلك
اى حصول ما فيه على الفطن بفتح الفاء وكسر الطاء او ضمها من اتصف
بجودة الادراك وهذا الكلام اعنى قوله فيه ما فيه اشارة الى اعتراض
يرد على حواشى المطول على زعم قيل هو ان يقال لا نم انه تعين بدل الغلط
ويجوز ان يكون المثال الاول والثانى من بدل الاشتمال لوجود التعلق المعتبر
فيه اعنى علاقة الملكية والاخوة التى هى غير الكلية والجزئية وكذا المثال
الثالث من الاشتمال ان كان مع الروية والا فمن بدل الغلط وانما قلنا
على زعم اذ لا يخفى عليك ان مجرد وجود التعلق لا يكفى فى بدل الاشتمال وان
توهم الشارح كفاية نظرا الى ما يفهم من ظ كلامهم فى تقسيم البدل الى الاربعة
بل لا بد من شرط كون المتبوع بحيث لا يطلق الى آه على ما صرح به فى مواضع
لا يحصى فى الكلام متعلق بجاعل والمفعول الثانى بجاعل قوله انما كالملح اما كاف
اى هو اما الكاف وحده نصب على الحال وان كان من الكاف خبر الكنه حال منه

اه لاشعارهما بالكلية والجزئية وهو الله سبحانه متعال اى متنزه بالعلو عنهما
ولا في الثالث لان الاشتمال انما يستعمل في الاجسام غالبا ولا في الرابع
لان كلام المص ليس بكلام غير فكرى وهو ظ فلا يكون جاعل بدلا من لفظ الله
لان انتفاء الاقسام عنه اى عن جاعل باسرها اى بجميعها يقال هذا لك باسرها
اى بقرة يعني بجمعه كما يقال برهتيه اى بكليته بدل على انتفاء المقسم وهو مطلق
البدل عنه اى عن جاعل وهذا اى قولنا لان انتفاء الاقسام آه مبني قول
اهل المعقول اى اهل العلوم العقلية كالحكمة والمنطق وغيرها لا وجود
للعام كالانسان الا في ضمن الخاص والافراد كزيد وعمرو وبكر وغير
ذلك قلنا ان التحقيق ههنا ان المقول ببدليته جاعل من الله متعلق
ببدلية قوله مجاز مرسل خبر ان اى مجاز كانت العلاقة المعتبرة بين
معناه الحقيقي والمجازى غير التشبيه مثل علاقة السببية والتبعية
وغيرهما فاذا كانت العلاقة هو التشبيه سمي المجاز بالاستعارة وتسمية
المرسل على ما سيجئ من قبيل اطلاق المتبوع على التابع لان البدل في الحقيقة
موصوفة اى موصوف جاعل وهو آله بالجر على الحكاية وهو الافصح
وان جاز رفعه على الخبرية اذ التقدير آله جاعل النحو فاله نكرة وقعت
بدلا من الله موصوفا بنكرة اخرى وهي جاعل فلم يلزم ترك الواجب او الحسن
واما الاله معرفا باللام فمن الاعلام الغالبة وتسمى اعلاما تحقيقية كالنجم والصعق

اعني ان الاله في الاصل من اسماء الاجناس كالرجل يقع على كل معبود بحق او باطل ثم غلب
على الثريا وان الصعق اسم لمن اصابته صاعقة ثم غلب على خويلد بن نوفل
واما الله بحذف الهمزة فمختص بالمعبود بالحق لم يطلق على غيره اصلا وعلم
بين لهذا التقرير لاشتراط اى لاشتراط عمله بالاعتماد اما على الموصوف
او على غيره من الامور الخمسة والستة على ما سيجئ اذ لو لم يكن التقرير عام
كذلك لبطل العمل وقد ثبت عمله في المفعولين فان قلت من اين علم عمله
قلت قد علم في المفعول الثاني بشهادة في الكلام اى يتعلق قوله كالملح
بقوله جاعل النحو معنى واذا عمل في الثاني عمل في الاول ايضا والا يلزم اقتصار
العمل على احد المفعولين وهو ممتنع على ما بين في المطولات فان قلت هذا انما
يتم اذا عمل في الثاني وهو ممنوع لجواز ان يجعل جاعل بمعنى الماضي ويكون كالملح
مفعولا لفعل مقدر دل عليه جاعل كما قالوا في زيد معطي درهم عمرو ودرهما امس
من ان درهما منصوب بمعطي المقدر الدال عليه لفظ معطي قلت نعم يمكن ذلك
لكن بشهادة فحوى الكلام يمتنع ذلك لتحمل تعرفه من له طبع سليم وعقل مستقيم
فيلزم ما يفضي ترك الواجب على مذهب ابن الحاجب والهوى مذهبه
وضعف النعت اذا ابدل النكرة وهو جاعل ههنا تعرفه بالاضافة كما
من المعرفة وهو الله ههنا او يلزم ترك الحسن بفتحتين على مذهب الجمهور
كما مر بيانه فيكون الراجح كونه هو البدل في الحقيقة من القسم الاول بمعنى بدل

مفعولا منه وتقديرا اى اما ان يجعل الكاف وحدها مفردا ان جعلناها اى
الكاف مفعولا يذكر ويؤنث وكذا باقي الحروف يجوز تانيثه بتاويل الكلمة
وتذكيره باعتبار الحروف بمعنى المثل هذا انما يستقيم على راى الاخفش
لا على راى سيبويه فانه لا يحكم باسميتها الا عند الضرورة حيث
يدخلها حرف الجر كقوله يضحكن عن كالبرد المنهم اى عن مثل البرد
الذي يذوب للطافته ان قلت ما الفرق بين كون الكاف اسما وبين
كونه حرف جر قلت الكاف وكذا على وعن اذا كانت اسماء يكون
المراد بها تشبيها وعلوا وتجاوزا من غير ملاحظة للخصوصيات واذا
كانت حروفا يكون المراد بها تلك المعاني بخصوصياتها اى بملاحظة
خصوصياتها يعرف ذلك بالعلامات والقرائن كما في سائر الاسماء
المشتركة او الجار مع المجرور ان جعلناها حرف جر اى كائنا كالملح في الطعام
متعلق بجاعل ايضا وكلاهما اى قوله في الكلام وقوله في الطعام ظرفا لغو لا
مستقر وانما قال كلاهما لان قوله كالملح على تقدير حرف الكاف يجري مستقر
لانه في الاصل احد جزئي الكلام اعني خبر المبتدا لان الجعل الكائن بمعنى
التغيير يجري مجرى افعال القلوب في مجرد الدخول على المبتدا والخبر الذي
خصائصها على ما صرحوا عليه وبقولنا في مجرد الدخول عليهما لا في خصائص بما ينظر ماذكر
في الضوء حيث قال من الافعال المستدعية للمفعولين الممتنعة الاقتصار على احد وقد عمل

في الثاني فوجب عمله في الاول والا يلزم الاقتصار على احد المفعولين فان
امتناع الاقتصار على احد المفعولين من خصائص افعال القلوب لا يوجد في
غيرها من ملحقاتها ويمكن ان يقال ليس المراد من امتناع الاقتصار المذكور
ههنا اقتصار الذكر على احدهما فتدبر فانه نفيس فان قلت ما الفرق
بين ظرف اللغو والمستقر قلت ان الظرف مطلقا سواء كان ظرف زمان
او مكان او جارا ومجرورا فانه جار مجرى الظرف لاحتياجه الى الفعل احتياج
الظرف اليه ولمناسبته له لان الظرف في الحقيقة جار ومجرور لكونه
بمعنى في ولذا سماه ظرفا اصطلاحا انما يكون مستقرا اذا اجتمع فيه
امور ثلثة الاول ان يكون المتعلق بفتح اللام اى متعلق الظرف متضمنا
فيه بفتح الميم او لكون الظرف بحيث يفهم منه عرفا معنى عامله وان يعلم وان
يعلم الالفاظ العربية واوضاعها والثاني ان يكون المتعلق من الافعال
العامة كالحصول والوجود والكون والاستقرار والثالث ان يكون
المتعلق مقدرا غير مذكور واحترزنا بالشرط الاول عن مثل مررت
بزيد فان المتعلق هو المرور ليس متضمنا في الجار والمجرور بل هو امر خارج
عن الظرف اى لا يفهم منه عرفا مع قطع النظر عن غيره واحترزنا بالثاني
عن قولنا زيد في الدار اذا قدر متعلقه اكل بقرينة دالة عليه فههنا المتعلق
مقدر في الظرف لكنه ليس من الافعال العامة ولذلك احتاج تقدير ذلك

المتعلق لا قرينة دالة عليه ولو كان عاما لما احتاج اليها يرد عليه
انه خاصة المستقر الاكتفاء بتقدير الفعل العام الذى هو اقل
مراتب التقدير لا وجوبه على ما اشار اليه الشريف فى شرح المفتاح
وقد صرح الفاضل اليمنى بانهم يقدرون فى الظرف المستقر فعلا
عاما اذا لم يوجد قرينة الخصوص واما اذا وجدت فلا بد من تقديره
لانه اكثر فائدة وتحقيق الكلام فى هذا المقال على وجه يتضح المرام قال
الشريف المحقق فى حواشى الكشاف من ان هذا القسم من الظروف
وانما سمى مستقرا لانه استقر فيه معنى عامله وفهم منه فان لم يفهم منه
سوى الافعال العامة كان العامل المقدر من تلك الافعال وان فهم
معها شىء من خصوص الافعال كان المقدر بحسب المعنى فعلا خاصا
كما فى بسم الله الرحمن الرحيم فانه قد يفهم تارة بقرينة الشروع فى القراءة
خصوص فعل القراءة فيقدر اقرأ باسم الله واى يفهم بقرينة الشروع
فى القيام خصوص فعل القيام فيقدر اقوم بسم الله وغير ذلك بحسب
المقامات قال وذلك اى تقدير الفعل الخاص لا يخرجه عن كونه ظرفا مستقرا
لان معنى ذلك الفعل الخاص استقر فيه ايضا وجاز تقدير الفعل
العام لتوجيه الاعراب ولما كان تقدير الافعال العامة مطردا اعتبر
النحاة وفسروا المستقر بما عامله محذوف وعام انتهى كلامه واحترزنا

واحترزنا

واحترزنا بالثالث عما اذا كان المتعلق متضمنا للظرف ومن الافعال العامة لكنه
مذكور لفظا نحو زيد حاصل فى الدار واذا لم يوجد هذه الشروط الثلثة يكون الظرف
لغوا والحاصل ان الاستقرار منوط بوجود هذه الشروط باسرها واللغوية بعدم
احدها مثال المستقر زيد فى الدار اذا قدر المتعلق حاصل او مستقر او موجود او
كائن او ثابت او غير ذلك مثال اللغو زيد حاصل فى الدار او مررت بزيد واعلم
ان قولهم الظرف مستقر بفتح القاف على الحذف والايصال اى مستقر فيه
فهو من قبيل قولهم المال المشترك كما يشير به كلام الشريف فى وجه التسمية بالمستقر
وقد عرفت وجهها واما وجه التسمية باللغو فهو ان الظرف هذا لغو بالنظر
الى ظاهر الكلام لانه فضلة يتم الكلام بدونها او لانه ملغى من جهة العمل حيث
لا يعمل اصلا لا فى المظهر ولا فى المضمر قال بعض المحققين فى شرح اللباب وهو
بتسمية خالية عن المناسبة يعنى انه اصطلاح مجرد ثم قال واما انا فلا احب
تسميته باللغو لوقوعه فى التنزيل والحديث ففيه اذن خلال بالادب
فسميناه ظرفا خاصا اى خاصا عامله وسمينا المستقر ظرفا عاما اذ الملحوظ فى الاول
خصوص العامل وفى الثانى عمومه انتهى ومال حظه من الاعراب هو المستقر فلا يتم
الكلام بدونه بل هو جزء الكلام وليس اللغو كذلك لانه متعلق بالكسر لعامله
المذكور له الاعراب لذلك العامل ويتم الكلام بدونه قال بعض الفضلاء المتأخرين
ان القوم قالوا المستقر حظ ومحل من الاعراب دون اللغو ولم اجد فى كلامهم

بالحقيقة ويبتنى غرضهم حتى لا يرد عليهم الاشتراك فى الاعراب المحال حيث
قالوا بزيد فى مررت بزيد فى محل النصب وانه فى معطوفه النصب وهو
لغو فاقول متوكلا على الله تع ومعتمدا على فضله ان مرادهم بذلك انه لا محل آخر
له من الاعراب غير هذا المحل لانه لا محل له من الاعراب اصلا والمستقر كذلك
الا ترى انك اذا قلت زيد فى الدار لم محل من الاعراب من جهة تعلقه بالخبر
الحقيقى ومحل آخر غيره من جهة انه هو الخبر بعد حذف ذلك بدليل انتقال
الضمير منه اليه فله محلان من الاعراب على ما لا يخفى على ذوى الالباب بخلاف
ما اذا قلت زيد فى زيد فى الدار فان له محلا واحدا انتهى كلامه لكن التحقيق
الذى يحل عقد الفحول ويزول به تحير العقول وهو الحقيق بالقبول ما قاله
بعض المحققين من انك اذا قلت مررت بزيد فالجار والمجرور ظرف لغو
متعلق بمررت لا محل له من الاعراب والمنصوب المحل على المفعولية هو المجرور
فقط وان كان الاكثرون على خلافه وهو ضعيف لان الجار كالجزء من الفعل
اذ اللازم يجرى معه مجرى المتعدى الا يرى ان معنى مررت بزيد جزت
زيدا وجزء الفعل لا يكون معمولا له ولانه لو كان الجار والمجرور فى محل النصب
لامتنع تعلقه بمررت لانه لو تعلق به لكان ظرفا لغوا فلم يكن له محل من الاعراب
وهذا التحقيق الذى ذكره هو الملائم لقولهم لا حظ له من الاعراب وينتج
ما ذكر فى كتب المتأخرين من ان التحقيق هو ان المنصوب المحل والمرفوع

المحل

المحل هو المجرور فقط لان اثر الجار فى تعدية الفعل وافضائه الى الاسم كالهمزة و
التضعيف وان جعل القوم المجموع منصوبا محلا تسامحا بقى لنا اشكال وهو
ان الظاهر من قول الشارح ولا يتم الكلام بدون المستقر بل هو الجزء الكلام بخلاف
اللغو فانه يتم الكلام بدونه وهو ان الجار والمجرور اذا لم يقع جزء الكلام كما اذا
وقع صفة لمفعول او حالا عنه لم يكن مستقرا ولم يكن محل له من الاعراب وقد
صرحوا بخلافهما بل قد اعترف به الشارح فى هذا الكتاب تامل ولا تغفل عنه
وزن لا تنصر فانه بحث شريف والصلوة مجرورة معطوفة على احمد لله اى اما بعد
الصلوة وهى اى الصلوة من الله تع رحمة ومغفرة ومن عباده دعاء ومن ملائكته
استغفار فان قلت ليس للصلوة الا معنيان احدهما لغوى وهو الدعاء
قيل فيه مسامحة لان الصلوة لغة ليست منحصرة فى الدعاء بل مشتركة بين الثلثة
بجميعها قوله تع ان الله وملائكته يصلون على النبى يا ايها الذين امنوا صلوا
عليه فان قيل كيف استعمل فى معنييه معا فان تقديره ان الله يصلى وملائكته
يصلون على ما صرحوا وثانيهما شرعى وهو الاركان المعلومة اى الفرائض و
الستة التى هى التحريمة والقيام والقراءة والركوع والسجود والقعدة
الاخيرة مقدار التشهد والافعال المخصوصة كاالله لقعدة الاولى وتكبير الركوع
والنظر الى موضع السجود وقت القيام وغير ذلك فى الواجبات الستة التى هى
قراءة الفاتحة وضم السورة اليها ورعاية الترتيب فيما تكرر فى الصلوة

على سبيل الفرضية وتعديل الاركان والجهر والاخفا، فيما يجهر ويخفى والتشهد
في القعدتين والسنن الخمسة عشر التي هي رفع اليدين للتحريمة ونشر اصابعه
وجهر الامام بالتكبير والثنا، والتعوذ والتسمية والتامين سرًا ووضع يمينه
على يساره تحت سرته وتسبيح الركوع ثلثًا واخذ ركبتيه بيديه وتفريج اصابعه
وتكبير السجود وتسبيحه ثلثًا وافتراش رجله اليسرى ونصب اليمنى والآداب
التي هي كظم فمه عند التثاوب واخراج كفيه من كمه عند التكبير وغير ذلك
على ما ذكر في الفروع ثم اعلم ان جاز ان يكون الصلوة من الله الرحمة ولم يتعرض
لكونها بمعنى الدعاء من عباده وبمعنى الاستغفار من ملائكته لكونهما موا[illegible]
لمعناها اللغوي كما لا يخفى قلت لما كان للصلوة حقيقة [illegible] الاركان
المعلومة والافعال المخصوصة وغاية بالوضع عطف على قوله حقيقة ولما كان
معناها الحقيقي غير متصور لانه دعا والدعا، سؤال يقارنه الخضوع و
يدل على الاحتياج وانه تعالى منزه عنه حملت الصلوة على غايتها وهي الرحمة
واعلم ان الرحمة في الاصل التعطف ورقة القلب وكيفية نفسانية يستحيل
في حقه تعالى فيحمل على غايتها وهي الانعام ومثل هذا باول الكيفيات النفسانية
المنسوبة اليه تعالى في القران كالحلم والغضب وغيرهما واعلم ان حروف العطف
عشرة عند بعض النحاة ومنه ابن الحاجب وهي الواو الموضوعة للجمع مطلقًا
اي للجمع بين التابع والمتبوع في ثبوت امرلها نحو قام زيد وعمرو او في الحصول

نمشي

من شي نحو قام زيد وقعد او في التحقيق نحو قام زيد وقعد عمرو سوا كان الجمع مع
ترتيب التابع او تقدمه او الاجتماع في زمان واحد وبالجملة ليس في الواو دلالة
على احد هذه الاحتمالات وان لم يخل الوجود عن احدها وتعين بمعونة القرينة
والفا، الموضوعة للجمع مع الترتيب بلا مهلة وثم الموضوعة للجمع مع الترتيب
وان كان في الرتبة فيقال ح ثم ههنا للتراخي في الرتبة اي هو الاستعار لتباعد
الامرين بمعنى ان احدهما بعيد عن الاخر رتبة اعم من ان يكون الاول اعلى و
الثاني ادنى او بالعكس وهي اي ثم لا يجيء الا عاطفة مطلقا سوا كان مفردًا
او جملة موقع يلحقها تاء التانيث للتاكيد فيختص بعطف الجمل كما مر في قوله
[illegible] قال الامام المرزوقي التاء في ثمة علامة التانيث
وهذه العلامة يتصل بالاسم وبالفعل الا انها تبدل في الاسم ها، في الوقف
وفي الفعل تسكن الا ان يلاقيها ساكن ويكون تاء في الوقف والوصل جميعا
ولعل دخولها في الحرف فاذا دخلت حركة بالفتح نحو ربت ولات وثمت وتجي
بالقل حال انتهى وحتى الموضوعة للجمع مع الانتها، الى من فوقها في الاعتبار
بشرط كون الجز الاقوى او الاضعف من المعطوف عليه ولو بتاويل ويجي
لها تحقيقه واو واما الموضوعان لاحد المتعدد منهما لكن لم يجب في
او ذكر ما قبل المعطوف عليه ولزوم اما تكلم وم الواو قبلها ولم يجعلها
بعضهم عاطفة ويجي تفصيله وقيل بينهما فرق اخر من حيث ان اما لا يقع

في النهي مثلا لا تضرب اما زيدًا واما عمرًا ويقال او عمرًا ومما ينبغي ان يعلم
ان اما ربما يرد بلا واو نحو خذا ما هذا اما ذاك وربما يجي غير مكررة
ايضًا اذا كان في الكلام عوض تكريرها نحو ان تكلمني اما جميلًا والا فاسكت
فقوله ان تكلمني مبتدا خبره محذوف اي تكلمك بالجميل موجود والواو
ان الشرطية المدغم نونها في لام النافية وربما يجي بفتح الهمزة على ما
حكاه قطرب وام وهي متصلة يدخل المفرد والجملة بعد همزة الاستفهام و
يطلب بها تعيين ما ثبت من احد الامرين ومنقطعة بمعنى بل والهمزة
يليها الجملة ويجي بعد الخبر وبعد الاستفهام والهمزة وهل ولا الموضوعة
لنفي ما ثبت للمعطوف عليه عن المفرد الذي عطفه نحو جاني زيد لا عمرو
فلا يجي الا بعد الايجاب ولا يعطف به الجملة وبل الموضوعة للاعراض
عما قبلها الى ما بعدها مفردًا كان او جملة عن الاثبات الى الاثبات ومن
النفي الى النفي ولكن المخففة الموضوعة للاستدراك اي يستدرك الوهم
الغلط فيما قبلها كبل ويكون ذلك في المفرد وفي الجملة لكن في المفرد بعد النفي
اذ لا بد من مغايرة ما بعدها لما قبلها ولا مجال لاعتبار معنى النفي في المعطوف
بذا وهي ثمانية عند البعض وهي ما عدا اما ولكن واحد عشر عند
السكاكي حيث قال في المفتاح واي على قولي لكن الجمهور على انه ما بعد
اي عطف بيان لما قبله وقد ايد رايهم بان ائمة اللغة يفسرون به التفسير

المرفوع

المرفوع المتصل بلا تاكيد وفصل والضمير المجرور بلا اعادة الجار وان ساير الحروف
العاطفة يقتضي المغايرة بين المعطوفين فان العطف التفسير بالواو والفا
قليل وتسعة عند البعض ومنه الزمخشري وهو ما عدا اما الاولى منهما اي في
اما ما نعًا لكونها للعطف اللازم في كونها صلة المنع وقوله من وجهين
صفة لمانعًا اي مانعا كائنًا من وجهين الاول وقوعها قبل المعطوف عليه
في نحو قولنا جاني اما زيد واما عمرو والثاني دخول حرف العطف عليها في واما
ولو كانت حرف عطف لامتنع دخول حرف عطف اخرى عليها الا يرى
انه لا يقال جاني زيد واو عمرو وظهر من المانعين لم يجعلوها حرف عطف والحاصل
انهم اي القائلون بان حروف العطف تسعة لورود السؤال عليهم بجعلها
له في نحو قولنا جاني اما زيد واما عمرو بان يقال ان حرف العطف فيه اما اما
الاولى او الثانية فان كان الاولى ففي المعطوف عليه استفهام على سبيل
الانكار وان كان حروف العطف اما الثانية فاي حاجة الى الواو التي هي
حرف العطف وحل هذا الاشكال مبني على تمهيد مقدمة اي بسطها وهي
ان النحاة في اما المسبوقة بمثلها ثلثة اقوال فقول بعضهم وهو ابو علي
وعبد القاهر وانتهى اليهما الزمخشري ان اما فيه ليست عاطفة
لا الاولى ولا الثانية والعاطفة لعمرو على زيد في مثالنا هو الواو واما اما ههنا
فللترديد والتقسيم فقط وقول بعضهم ان العاطفة اما الثانية دون الاولى

نحو واما عمرو

لم يجعلوها حرف عطف

مستشهدًا بصحة قيام او مقامها نحو جاءني اما زيد واما عمرو فحينئذ يكون العطف
اما الثانية على اما الاولى فيكون اما الاولى للترديد فقط واما الثانية
للترديد وعطف عمرو على زيد في المثال المذكور وقول بعضهم وهو الامام
المالكي ستجيء اتا الاولى والثانية بمجموعهما حرف عطف والواو كما قال
قد عطف اما على اما حتى يصير الحرف واحدا واما الاولى واما الثانية قد عطفتا
عمروا على زيد ولا يخفى ركاكة هذا القول اذ لا وجه لتقديم بعض العاطف
على المعطوف عليه قال نجم الائمة والحق ان الواو هي العاطفة واما يفيد لاحد
الشيئين غير عاطفة والواو واو ان في قوله اما الى جنة اما الى نار مقدر و
اندفاع السؤال على هذا الاقوال الثلثة ظاهر اذ يندفع السؤال باختيار
المذهب الثاني ولكن قد يرد ذلك المذهب لانه لا يلزم من صحة قيام او
مقامها ان يكون للعطف كاو فانه ان المصدرية قد يقوم مقامها ما المصدرية
مع ان الاولى ناصبة المضارع دون الثانية فافهم هذا المذكور والبحث عن
معاني هذه الحروف العاطفة وبيان الفرق لا يليق بهذا المقام ولكن قد ذكرنا
اجمالا تتميما للفائدة **ونبيه** على حرف جر والنبي مجرور بها والضمير مجرور المحل لكونه
مضافا اليه للنبي وهو اي الضمير المذكور راجع الى الله والجار والمجرور متعلق
بالصلوة والنبي من النبوة بضمتين وتشديد الواو وهي اي النبوة على وزن
فعولة كالذكورة والانوثة وهي اي النبوة ما ارتفع من الارض فحينئذ يكون

معنى النبي

معنى النبي الذي شرف بمجهول شرف بالتشديد على ساير الخلق وهو اي
النبي على تقدير كونه من النبوة فعيل بمعنى المفعول والجمع انبيا والنبي ماخوذ
من النبا بفتحتين وهو الخبر فالنبي من اخبر عن الله تعالى وهو فعيل بمعنى
الفاعل والجمع نبآء مثل علماء والجمع ايضا على انبيا لا ابتدال كيف لا
يعود لامه مثل الجمع والتصغير يرد الاشيا الى اصولها لانا نقول ان
الهمزة لما ابدلت والزم الابدال جمع جمع ما اصل لامه ومثل الجمع حرف
علة كعبد وعباد وقيل النبي هو الطريق ومنه قيل المرسل عن الله تعالى
انبيا لكونهم طرق الهداية اليه تعالى فان قلت ما الفرق بين النبي والرسول
قلت بينهما عموم وخصوص مطلق لان الرسول من له كتاب نبي والهام
الهي والالهام هو القاء المعنى في القلب بطريق الفيض لا بطريق الوسوسة
والنبي من له الهام الهي اعم من ان يكون له كتاب او لا فكل رسول نبي من غير
عكس ثم كما اطلق النبي على رسولنا كما اطلقه المص اليه اعم في قوله والصلوة
على نبيه فالمراد به النبي الذي بمعنى الرسول لا اما اي لا النبي الذي وجد
بمعنى اي بمعنى الرسول تحقيقا لمعنى العموم فليتامل في هذا المقام ولذا اي
ولكون المراد به ما ذكر جعل المص قوله **محمد** عطف بيان لنبيه وعطف
البيان هو التابع الذي هو للايضاح نفس صاحبه لا لايضاحه باعتبار الدلالة
على معنى فيه كما في الصفة انما يكون باسم مختص بالمبين بفتح اليا اي بمتبوعه

عند اكثر النحاة وعند بعضهم وعليه راي الفاضل التفتازاني لا يلزم كونه
اسما مختصا به اي بمتبوعه بمعنى انه لا يجب اختصاص ذلك الاسم به على الاطلاق
بل اللازم ان يكون مختصا به في الجملة واقل بالقياس الى بعض ما يطلق عليه
لفظ المتبوع اما تحقيقا ان قصد بعطف البيان ازالة ابهام محقق واما
تقديرا ان قصد به دفع ابهام مقدر كقوله تعالى الا بعدا لعاد قوم هود
وذلك انه لو قدر اشتباه امام اشتراك الاسم بينهم وبين غيرهم واما
من جواز اطلاقهم قوم اسمهم على غيرهم لمشاركتهم اياه فيما اشتهروا به من
الضوة والعناد وغير ذلك كثمود لازال ذلك الاشتباه بجعل قوم هود
عطف بيان لعاد فعطف البيان ههنا لدفع الابهام التقديري اعتناء
بالمقصود وحفظا له عن شايبة توهم غيره نعم اذا قصد به المدح لم يجب
الاختصاص اصلا لا مطلقا ولا من وجه واستدل ذلك البعض بقوله والمؤمن
العايذات الطير يمسحها ركبان مكة بين الغيل والسند قوله والمؤمن مجرور
بواو القسم والعايذات الحرمية التناسج من الحيوانات جمع عايذ وهي اي
العايذات اما منصوبة بالمؤمن لاعتماده على الموصول لان الالف واللام
فيه بمعنى الذي او مجرورة لاضافة المؤمن اليها اضافة لفظية فالطير اما
منصوب او مجرور على انه عطف بيان لها وقول الشارح فانه الطير عطف
بيان للعايذات مع انه ليس بمختص لها يحتمل كليهما والجملة يمسحها

حالية

حالية وركبان بضم الراء جمع راكب مرفوع على انه فاعل يمسح والغيل بكسر الغين
المعجمة والسند بفتحتين اسمان لموضعين في الحرم والمعنى اقسم بالله الذي
يومن الطيور العايذات اي يجعلها مامونة بحيث يمسحها اي يمسها
على سبيل الرفق والاشفاق ركبان مكة بين هذين الموضعين لكن
لا يشترط ان يكون الثاني اوضح من الاول هذا استدراك من قوله
وعطف البيان انما يكون باسم مختص اي اشترط الاختصاص لكن لم
يشترط الاوضحية لجواز ان يحصل الايضاح من اجتماعهما ولا يكون
اوضح منه عند الانفراد كما اذا اسمي لمشون رجلا بعمر وكني واحد منهم مع
غيرهم من غيرهم بابي حفص ولا شك ان ابا حفص اوضح من عمر وحال
الانفراد واذا قيل جاءني ابو حفص عمر كان عمر موضحا له قطعا وكذا
لا يلزم ان يكون الثاني اشهر من الاول فانه اذا اشتهر بكنية اكثر من
اشتهاره باسم مع كون الكنية مشتركة دون الاسم فاذا جعل الاسم
عطف بيان اوضحها مع ان المتبوع اشهر وهو اي عطف البيان
يجيء للايضاح غالبا وان جيء للمدح به قليلا كما قال صاحب الكشاف
ان البيت الحرام في قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام عطف بيان
الكعبة جيء به للمدح والفرق بينه وبين الصفة ان الصفة مشتقة
غالبا قوله بخلافه في محل النصب على الحالية من ضمير مشتقة اي

قوله لا للايضاح قوله ان البيت بكرات اي الصفة
لا للايضاح منقول لقائل كما يجيء للصفة
قوله لا للايضاح
كذلك اي للمدح لا للايضاح صح

كائنة بخلاف عطف البيان الفرق بينه وبين البدل ان البدل
مقصود بالنسبة فى الكلام وذكر المبدل منه كالبساط والتوطية له واعترض
عليه نجم الائمة الاسترابادى بالا لانم ذلك فى غير بدل الغلط فان الاولى
فى الابدال الثلثة منسوب اليه لفظا ولا بد ان يكون فى ذكره فائدة لا
يحصل لو لم يذكر صونا لكلام الفصحاء على اللغو سيما كلام الله تعالى وكلام
نبيه عم قال بل لا ارى عطف البيان الا البدل كما هو ظ كلام سيبويه
واجاب عنه الشريف بان قال الظ انهم لم يريدوا انه ليس مقصودا
بالنسبة اصلا بل اراد وا انه ليس مقصودا اصليا انتهى والحاصل انه
مثل قولك جاءنى اخوك زيد ان قصدت فيه الاسناد الى الاول وجئت
بالثانى تتمة له وتوضيحا فالثانى عطف بيان وان قصدت فيه الاسناد
الى الثانى وجئت بالاول توطئة له مبالغة فى الاسناد فالثانى بدل
فح يكون التوضيح الحاصل به مقصودا تبعا والمقصود اصالة هو الاسناد
اليه بعد التوطئة فالفرق ظ كما حققه المتاخرون وعطف البيان
بالعكس لان المقصود فيه هو الاول دون الثانى فانه بيان للاول والبيان
فرع المبين ولولا المبين لم يؤت به ذكر الامام الحديثى ابو النجاة قالوا
لو قال زوجتك بنتى فاطمة واسم بنته عايشة فان اراد عطف
صح النكاح لان الغلط لم يقع فى معتمد وان اراد البدل لم يصح لان الغلط

وقع فى معتمد الحديث ثم وصف المص محمد بكمال الغاية اى بكمال هو الغاية
فى مراتب الكمال بقوله او مقتدى الانام اى الخلايق سيد مجرور على انه
صنعة والانام مجرور بكونه مضافا اليه لسيد ثم الصفة اما للتخصيص
وهو اى التخصيص عبارة عند النحاة عن تقليل الاشتراك الحاصل فى
النكرات بكسر الكاف نحو رجل عالم فان رجلا نكرة بحسب الوضع يحتمل
لكل فرد من افراد الرجال فلما قلت عالم قللت ذلك الاحتمال وخصصته
بفرد من افراد العالم انما قال عند النحاة لان المراد بالتخصيص عند اهل
المعانى والبيان ما يعم تقليل الاشتراك ورفع الاحتمال قال الفاضل
الشريف الظ انهم ارادوا بالاشتراك الاشتراك المعنوى لان التقليل
انما يتصور فيه بلا تمحل كما فى رجل عالم ونحوه فلا يكون جارية فى قولنا
عين جارية صفة مخصصة وقد يتمحل فيحمل الاشتراك على ما هو اعم
من الاشتراك اللفظى والمعنوى ويجعل جارية صفة مخصصة لانها
قللت الاشتراك بان رفعت ما هو مقتضى اللفظ وعينت معنى
واحدا فلم يبق الاشتراك المعنوى بين افراد ذلك المعنى او الصفة
للتوضيح وهو اى التوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل فى المعارف
لعلها كانت المعرفة او لا نحو زيد العالم او التاجر والرجل الاعمى او الناضر
كان الوصف غير قد افاد التوضيح لان زيد يحتمل التاجر وغيره فلما

قلت التاجر قللته ووضحته وعينته وكذا الرجل الاعمى او الصفة للمدح
نحو زيد العالم او الذم نحو زيد الجاهل او للترحم نحو زيد الفقير او للتاكيد
نحو زيد وذلك اذا كان الموصوف متضمنا لمعنى ذلك الوصف نحو ذهب
امس الدابر برفع الدابر عطفا على محل امس ان قيل كيف يصح جعله صفة له
وهو معرف باللام وامس ليس كذلك قلنا ان امس معرفة ايضا
لانه متضمن اللام لكونه معرفا ولان الامس المعرف ولهذا بنى على الكسر
وانما كان هذا الوصف للتاكيد فان امس يدل على الدبور وهو على
الدخول ذهاب اليوم ومروره والدابر تاكيد له وهذا اشارة الى الاقسام
الثلثة المتقدمة دون كونه للتاكيد فانه لا يتوقف على كون الموصوف
معلوما قبله بل على تضمنه للوصف كما عرفت انفا فلو قدم قوله او للتاكيد
على قوله او للمدح لكان اولى يعنى ان كون الوصف للمدح او للذم او للترحم
اذا كان الموصوف معلوما اى متعينا عند المخاطب قبل ذكر الوصف
اما بان لا يكون له شريك فى ذلك الاسم نحو اعوذ بالله من الشيطان
الرجيم بسم الله الرحمن الرحيم او بان يكون المخاطب يعرفه بعينه قبل ذكر
الوصف والا اى وان لم يكن معلوما قبل ذكر الوصف فيكون الوصف
من قبيل التخصيص او التوضيح وكونه للتاكيد من قبيل اخر والصفة ههنا
اى فى قوله سيد الانام جيئت بمجرد المدح لمحمد له م وعلى اله معطوف على نبيه

والضمير راجع الى محمد والجار والمجرور متعلق بالصلوة فى الصحاح آل الرجل
اهله وعياله وآله ايضا واتباعه والمراد ههنا المعنى الاول بدليل ذكر
الاصحاب ومن ههنا قيل كلما ذكر الاول وحده يكون المراد به اعلم من اهل
البيت اعنى معنى الثانى واذا ذكر مع الاصحاب يراد به اهل بيته عليهم
هذا لكن الحق ان المراد به المعنى الثانى اعنى بمعنى الاتباع وهم المؤمنون
لا بمعنى النفس كما فى آل موسى عم وآل هرون على ما قيل ولا بمعنى اهل
البيت خاصة بدليل قوله تعالى انه ليس من اهلك حيث لم يتبعه و
بدليل ان المقصود من ذكر الال ههنا تعميم الدعاء امتثالا لقوله عم اذا
صليتم علىّ فعمموا وقال عم لو عممت لغفرت والتعميم يتم فيما ذكرنا واما
ذكر الاصحاب مع تقدم الال بمعنى الاتباع فهو تخصيص بعد التعميم لاجل
التعظيم والتفخيم كما فى قوله تعالى تنزل الملائكة واصل آل اهل على راى
بدليل ان تصغيره اهيل واول بالواو على راى وفى بعض كتب النحوية
اوال بدليل قوله وهو سهو بدليل عليه ايراده فى الصحاح فى اول بالواو
ويروى عن الكسائى انه قال سمعت اعرابيا فصيحا فى الصحاح العرب
جيل من الناس اى طائفة منهم والنسبة اليهم عربى وهم اهل الامصار
والاعراب منهم سكان البادية خاصة والنسبة اليهم اعرابى والاعراب
ليس جمعا لعرب بل هو اسم جنس انتهى تقول اهل واهيل وآل واويل

الاهل لما زعم من قال ان اصل آل اهل وخص استعماله في الاشراف جمع شريف
بمعنى الكريم والايتام وفي من له خطر عظيم الخطر بفتحتين قدر الرجل ومنزلته
دنياويا مثل آل فرعون كان او اخرويا او له خطر عظيم بحسب الدنيا والآخرة
نحو آل محمد قوله دنياويا خبر مقدم لكان وقوله اخرويا عطف عليه فان
قيل لم لم دنيويا موافقا لقوله اخرويا قلنا اشارة الى جواز اثبات الف
نحو دنيا عند النسبة وتحقيقه يستدعي تفصيلا لا علينا ان نذكره تبصرة
للطالبين وهو ان الالف في اخر الاسم المنسوب اما ان يكون ثالثة او رابعة
منقلبة كانت تلك الرابعة او زائدة او خامسة فصاعدا فان الثالثة والرابعة
المنقلبة تقلبان واوا نحو عصوي ورحوي والمكهوي والرموي والرابعة
الزائدة فيها ثلاثة اوجه اما نحو حبلي فلكونها زائدة لا للتانيث واما
القلب نحو حبلوي فلاجرائها مجرى المنقلبة واما الفصل بالالف
بين الاخر والواو فلاجرائهم فعلى مجرى فعلا لكون الفيهما زائدة فقال دنياوي
كما قالوا احراوي ولا مشابهة في المنقلبة تلك المشابهة لكونها غير زائدة
فلا يحمل عليها في الالف يحتمل ان يكون زائدة من المنقلبة والا هي الف التانيث
ويحتمل ان يكون المنقلبة هي الف التانيث والواو زائدة واما الخامسة
فلا يجوز فيه الا الحذف لطول الاسم ففي السادسة الحذف اظهر لانها اطول
لفظا كحبارى فقالوا حبارى بالحذف ولم يقولوا حباروي بالقلب

او تقديرا كجمزى فقالوا جمزي بالحذف لتنزل حركة منه منزلة الحرف الرابع
في الثقل فاعلم ذلك فانه يهمك في مواضع شتى بخلاف الاهل فانه لا يختص
استعماله بالاشراف نحو اهل الحجام قلبت الهاء في اهل همزة كما قلبت الهمزة
هاء في هراق اصله اراق لقرب مخرجيهما ان قيل كيف يقال القرب مع اتحادهما
مخرجا وهو الحلق قلنا انهما وان كانا حلقيين لكنهما ليسا من موضع واحد
من الحلق اذ الهمزة من اقصى الحلق والهاء من موضع فويقه من الحلق ثم قلبت
الهمزة الفا لكون ما قبلها مفتوحا مع سكونها فصار آل واصحابه جمع صاحب
كطاهر واطهار فيه بحث لان الاصحاب جمع صحب هو جمع صاحب في
مختار الصحاح وجمع الصاحب كراكب وركب وصحبة كفارة وفرهة
وصحاب جمع كجائع وجياع وصحبان كشاب وشبان والاصحاب جمع صحب
كفرخ وافراخ والصحابة بالفتح الاصحاب وهي في الاصل مصدر قلت لم يجمع
فاعل على افعال الا في هذا الحرف فقط وجمع الاصحاب اصاحب انتهى لا يقال
لما كان الاصحاب جمع صحب وهو جمع صاحب قال هو جمع صاحب قصدا
للمسافة لان قوله كطاهر واطهار يابى عنه ثم المختار عند جمهور اهل الحديث
ان الصحابي كل مسلم رأى الرسول عم وقيل طال صحبته وقيل وروى عنه
وقيل او رآه الرسول هذا قيل كان في اهل الروايات عند وفاته عم مائة الف
واربعة عشر الفا وهو اي قوله اصحابه معطوف على آله ضمير مجرور المحل

للاضافة الاصحاب اليه وراجع الى النبي عم مؤيد اي المقوى اصله مؤيدين
وهو جمع مؤيد اعرابه بالحروف حالة الرفع بالواو والنون نحو جاءني المؤيدون
وحالتا النصب والجر بالياء والنون نحو رايت المؤيدين ومررت بالمؤيدين
بكسر الدال وفتح النون فيهما وكذا اعراب التثنية بالحروف لكن حالة
حالة الرفع بالالف والنون نحو جاءني المؤيدان وحالتي النصب والجر بالياء
والنون نحو رايت المؤيدين ومررت بالمؤيدين بفتح الدال وكسر
النون فيهما على عكس الجمع وكذا كل تثنية يكون حالة رفعها بالالف والنون
ونصبها وجرها بالياء وههنا حالة جر لوقوعه صفة المجرور وهو اصحابه لكن
سقط نونه بالاضافة الى الكلام لان الاضافة لا يجتمع مع النون والتنوين
لانهما يدلان على الانفصال والاضافة يدل على الاتصال حتى انهم ينزلون
المضاف والمضاف اليه منزلة كلمة واحدة فيجعلون النعت للمضاف اليه
للمضاف فيقال هذا ضب حرب فان احرب قد وصف به الضب
وقرئ مجرورا والحرب بالحقيقة نعت المجر وهذا هو الذي يقال له الجر
على الجوار فلا يجتمعان ولا يسقط الياء من الكتابة لئلا يلتبس بالمفرد
فان قلت لم لم يجز تحريك ياؤه كما حرك ياء التانيث عند التقاء الساكنين
نحو مررت بغلامي القوم قلت لانها لو كسرت لزم اجتماع الكسرات بخلاف
ياء التثنية فان ما قبلها مفتوح فلا يلزم منها اجتماع الكسرات لا الحاصل

بفتح الميم اما مصدر ميمي بمعنى الجواز او اسم مكان ايضا الى الفتح والضم
وهو غلط وذلك لان في الفتح يلزم الصعود من الكسرة الى الفتحة وهو
ثقيل من عكسه اذ فيه نزول وهو اسهل على اللسان ولذلك جوز في
التثنية وفي الضم يلزم الثقل والخروج من الكسرة الى الضمة واسم الفاعل
ههنا وهو المؤيد قد يعرف بالاضافة فيجعل صفة للمعرفة وهي اصحابه وانما
يعرف لكونه بمعنى الماضي لان تاييدهم الاسلام كان في الزمان الماضي
واذا كان اسم الفاعل بمعنى الماضي والاستمرار يعرف بالاضافة كما مر
ومعنى الاسلام شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله واقام بالرفع
الصلوة وايتاء الزكوة اي اعطاؤها وصوم شهر رمضان اي في شهر رمضان
وجمعه رمضانات وارمضا على وزن اصفيا قيل انهم لما نقلوا اسماء
الشهور عن اللغة القديمة سموها بالازمنة التي وقعت تلك الشهور
فوافق هذا الشهر ايام رمض الحر فسمي بذلك وزاد لفظة شهر اشارة
الى ان العلم هو شهر رمضان وحده وتحرزا عن الوقوع في المكروه على ما
ذهب اليه اصحاب مالك من ان ذكره بدون ذكر شهر معه مكروه مطلقا
وحج البيت الحرام اي الكعبة قوله ان وجب قيد للكل اي وجب كل من الاقام
والايتاء والصوم والحج ومعنى الايمان الاعتقاد بالله وملائكته وكتبه
ورسله واليوم الاخر بكسر الخاء يوم الحشر وبالقدر بفتح الدال وسكونه

بعنه وهو ما يقدره الله تعالى من القضا، كذا في مختار الصحاح فان القضا،
الصنع والتقدير يقال قضاه اى صنعه وقدره ومنه قوله تع فقضيهن سبع
سموات في يومين ومنه القضا، والقدر انتهى خيره بالجر بدل من القدر
وشره مجرور معطوف على خيره والفرق بينهما بالعموم والخصوص المطلق
والخامس والعام هو الاسلام هو الايمان لان معنى الايمان عبارة عما بطن عن الاعتقاد
على وزن نصر اى خفى من الاعتقادات الحقة ومعنى الاسلام عبارة عما
يظهر من الاعمال الصالحة ولا شك ان الاعتقادات الحقة يظهر اثرها
على صفحات الاعمال الصالحة اى جوانبها كالخشوع في الصلوة ورعاية الآداب
في الوضوء وغير ذلك وآثار الاعتقادات الحقة هي الاعمال الصالحة
لا يخفى ان هذا الحصر لا يلايم قوله يظهر اثرها على صفحات الاعمال
الصالحة فيكون كل مؤمن مسلم وليس كل مسلم اذ رب شخص يرى مسلما
في الظاهر غير منقاد اصلا متلبس بكسر الباء ومعتقد بكسر القاف للباطل
وعند اكثر المتكلمين هما لفظان مترادفان فكل مؤمن مسلم وبالعكس
هذا هو معناهما الاصطلاحي واما اللغوي فالايمان هو التصديق والاذعان
ثامنها والقبول والاسلام هو الدخول في السلم بفتح السين وكسرها الصلح
في دستور اللغة السلم صلح وقيل سالمة قوله تع ادخلوا في السلم و
الوصول عطف على الدخول اى الى السلم وباقي البحث من كتب الاصول اى

اصول الدين يعني علم الكلام كما مر فلما قال المص اما اورد جوابه بالفاء بقوله
فان الولد الاعز يقال هو عزيز اى قليل لا يكاد يوجد مثله الفا جواب اما
الاظهران يقال هو الفا جزائية وانما قلنا انها جواب لتضمنها معنى الشرط
كما مر فان حرف من حروف المشبهة بالفعل وهي اى الحروف المشبهة بالفعل
ان بالكسر وان بالفتح وهما للتحقيق بتغيير الجملة في الثاني الى معنى ما هو في حكم
المفرد وكان للانشا، تشبيه اسمها بخبرها سواء كان الخبر جامدا او مشتقا
وعند الزجاج اذا كان الخبر مشتقا يكون كان للشك نحو كانك قايم لا
ان الخبر هو الاسم ولا يجوز تشبيه الشي بنفسه قال جار الله العلامة هو
مركب من الكاف وان كما ركبت الكاف مع ذا واى في كذا وكاى واصل
كان زيدا الاسد ان زيدا كالاسد فقدم الكاف ففتحت لها الهمزة لدخول
على الكلمتين وعدل عن الاصل تنبيها على ابتناء الكلام من اول الامر على التشبيه
ولكن للاستدراك اى لتدارك وهم السامع كما مر في لكن المخففة مثلا
اذا قلت جاءني زيد فكان متوهما بنوهم مجى عمرو ايضا فرفعته بقولك
لكن عمرو لم يجي وليت للانشا، تمنى الممكن والمستحيل ولعل للانشا،
توقع ممكن لا وثوق لحصوله وعمل هذه الحروف نصب الاسم ورفع الخبر
مثل ان زيدا قايم كذا عين فالولد منصوب على انه اسم ان والاعز منصوب
ايضا على انه صفة الولد وشابهت هذه الحروف بالافعال استعمالا لانها بلازمتها

الاسماء فان كل واحد منها لا بد له من اسم ينصبها ما لم يلغ كالافعال فان كل فعل
لا بد له من فاعل ليفيد وفي لحوق نون الوقاية نحو انني وغيره ولفظا في كون
اواخرها مبنية على الفتح كالافعال الماضية وفي انها ثلاثي نحو ان وان
وليت ورباعي نحو كان ولكن ولعل كالافعال ومعنى في تضمنها معنى الفعل
من تحققت وتمنيت واستدركت وغير ذلك فلما شابهتها اى شابهت
تلك الحروف بالافعال الحق منصوبها اى جعل منصوبها ملحقا بالمفعول ومرفوعها
بالفاعل وهذا مذهب البصريين وعند الكوفيين الخبر مرتفع بما هو
مرتفع به بكسر الفا، قبل دخول هذه الحروف وهو الابتدائية او المبتدا
على الرايين ولا عمل للحرف فيه اى في الخبر ومن خصايص هذه الحروف
ان لا يجوز تقديم اخبارها على اسمائها فلا يقال ان قائم زيدا مثلا
لئلا تشابه الافعال في العمل اى في الاصلي للفعل وهو ان يليه المرفوع
وهو اى الشبه للافعال في العمل الاصلي خلاف القياس اذ القياس ان ينحط
رتبة الفرع على الاصل فلهم انما قدموا منصوبها على مرفوعها ليكون لها العمل
الفرعي للفعل وهو تقديم منصوبه على مرفوعه ولما كان هذا الوجه الذي ذكر
يقتضى ان لا يجوز تقديم الخبر اذا كان ظرفا ايضا اجاب عنه بقوله الا
الخبر اذا كان ظرفا فانه يجوز تقديمه على الاسم لتنزله منزلة ما بين الظرف
والمظروف من شدة الاتصال في الاغلب كقولك ان في الدار زيدا وفي التنزيل

علينا ثم
ان الينا ايابهم اى رجوعهم ثم ان علينا حسابهم وقد اجاب عنهم عنه في اللباب بوجه آخر
حاصله على ما قرره شراحه ان الغرض من تقديم المنصوب في خبر باب ان ارتفاع المخالفة
بين معمول الفعل وملحقاته وهي انما تتحقق في غير الظرف بتاخير المرفوع اما في الظرف
فيتحقق هي بدون تاخيره اذ الظرف المستقر لا يمكن ان يرتفع بالفاعلية حتى يقال
يشبه صورة ان في الدار زيدا صورة ضرب زيد عمرا وقيده بالمستقر اذ اللغو قد
يقع مرفوعا على الفاعلية على كونه مفعول ما لم يسم فاعله فانه فاعل عند بعضهم نحو ضرب
في الدار على المجهول بخلاف المستقر لانه لما تعلق بالمحذوف يكون منصوبا فلا يقع فاعلا
على الاشتهى ويرد عليه ان ذلك يقتضى ان لا يقع المستقر خبرا عن المبتدا ولا صفة
لمرفوع اصلا هذا وفي الرضى اعلم ان حال الاسم والخبر بعد دخول هذه الحروف عليها
كحالها قبل دخولها لكنه يجب تاخير الخبر ههنا الا ان يكون ظرفا او جارا
او مجرورا فيجوز توسيط بين هذه الحروف واسمائها نحو ان في الدار زيدا وان كان الاسم
مع ذلك اى مع كون خبره ظرفا نكرة وجب تاخيره نحو ان لدينا انكالا وقد يحذف
اخبارها عند قيام قرينة سواء كان اسمها معرفة او نكرة والكوفيون يشترطون تنكير
الاسم لكثرة ما جاء كذلك نحو ان مالا وان ولدا اى ان لهم مالا وان لهم ولدا هذا الحكم
المذكور في الظرف واما حذف في غيره فكقوله تع ان الذين كفروا بالذكر لما جاءهم
في اى خسروا في الآخرة وعند بعضهم خبر ان قوله تع لما جاءهم وكقوله تع ان الذين كفروا
ويصدون اى يعرضون عن سبيل الله والمسجد الحرام تقديره هلكوا وعند

وزائد

بعضهم الخبر ويسمّون والزائدة فانّ الواو والفاء قد يزاد كل منهما في خبر ان كما لا
يخفى على المتتبع قال صاحب اللباب وهو صاحب الضوء واما الاسم فلا يحذف
وعلّة اي بيّن علته وذكر دليله الفالي اي الشارح المعروف بين شراح اللباب
بالقطب الفالي بانّ الاسم مشبه بالمفعول والخبر مشبه بالفاعل والمشبه بالمفعول
اضعف من المشبه بالفاعل فلضعفه لم يحذف الا اذا كان ضمير الشان مثل ان زيدا
قائم في انه اي الشان زيد قائم فيجوز حذفه بغير ضعف لبقاء التفسير وهو الجملة التي
تاتي بعد ضمير الشان ولانه ليس معتمد الكلام بل المراد به التفخيم فقط وهو كالزائد
وقد جاء في غير ضمير الشان حذف الاسم لضرورة الشعر نحو قوله اي قول الشاعر
فلو كنت ضبيا قيل هو طائفة مشهورة بالمعرفة والاحسان عرفت بفتح التاء
للخطاب قرابتي ولكن زنجي الزنج جيل من السود اي طائفة سود والزنجي واحد منهم
فان الياء مثل التاء يجيء للوحدة نحو تمرة وتمر ورومي وروم غليظ المشافر اي ولكنك
المشافر جمع مشفر بكسر الميم في الاصل شفة البعير استعمل ههنا في الزنجي تشبيها
شفته بشفة البعير لغلظه فيكون من قبيل الاستعارة واجيب عنه بان
الرواية ولكن زنجيا بالنصب ولو سلم والمعنى ولكنه انت زنجي ولو سلم فانه
يكون اشارة الى قوله وقد جاء اما قيل ولكن فيه نظر لانه يجوز حذفه في غير ضمير
الشان من غير ضرورة كقوله فليت وقيت ودفعت بفتح التاء للخطاب الهم
اي الحزن عني ساعة اي فليتك وفليته على انه ضمير شان محذوف اسم ليت والا

لزم مخولة على الفعل وتمامه فبتنا على ما قليت ناعمي بال وضمير قليت للنفس
اي الفاعل لتقربها وفي الاساس يقال ذلك على ما خلبت اي على ما ادركت
نفسك او اهمت والبال القلب وناعمي اصله ناعمين حذفت نونه بالاضافة اي
تبنا على ما ارتنا تقولنا في الكوننا ناعمي بال اي ذي مسرة واصحاب فرح وسرور وهذا
يرد عليه ان يقال انه فيه ضرورة شعرية ايضا على انه لا نخ ان المحذوف ضمير الخطاب
بل ضمير الشان وعليه كلام صاحب اللباب وشراحه فانه قال ولا يحذف الا
اذا كان ضمير الشان نحو ان بك لام ونحو فلو ان حق اليوم ونحوه فليت دفعت
الهم اه وقال شراحه اي ليته على ان ضمير الشان وقال ابن عصفور الواو
للحال يجوز حذف اسماء هذه الحروف في فصيح الكلام اي في كلام الفصيح
فالاولى على هذا ان يقال ان حذفه في ضمير الشان اكثر منه اي في الحذف في غيره
فتامل في هذا المقام ثم دعى المصنف لهذا الولد الاعز بقوله لا زال اي دام وثبت
قوله لانه متعلق بما يفهم من اي التفسيرية يعني انما فسرنا بذلك لان اللفظ
الدال على النفي وهو لا ذا دخلت على ما فيه اي على اللفظ في معناه النفي وهو
زال يفيد الاثبات ولا زال من الافعال الناقصة وهي اي الافعال الناقصة
في المشهورة كان وصار اما كان فانه يدل على الزمان الماضي من غير اشتراط
انتقال من حال الى حال بخلاف صار فانه للانتقال اما بحسب الحقائق نحو صار
الماء هواء او بحسب العوارض نحو صار زيد غنيا او باعتبار المكان ويكون

صار على هذا تامة بمعنى ذهب وانتقل ويتعدى بالى نحو صار زيد الى مكة وكذا
تامة اذا كان بمعنى الانتقال من ذات الى ذات نحو صار زيد الى عمرو واصبح و
امسى واضحى وظل وبات واعلم ان هذه الخمسة يجيء على ثلثة معان الاول
لاقتران معاني الجملة التي تدخلها باوقاتها الخاصة التي يدل عليها بموادها وهي
تلك الاوقات الصباح والمساء والضحى والنهار والليل وكذا بالاوقات
التي يدل عليها بصيغتها نحو اصبح زيد قائما معناه ان قيام زيد مقترن
بالصبح في الزمان الماضي ومعنى ظل زيد متفكرا ان اقتران تفكره لجميع النهار
الماضي والثاني ان يكون بمعنى صار من غير اعتبار الاوقات التي يدل هي عليها
بموادها والثالث ان يكون تامة غير محتاجة الى خبر وذلك في الثلثة
الاول اذا كان بمعنى الدخول في الاوقات الخاصة نحو اصبح زيد اي دخل في الصباح
وفي الاخيرين اذا كان بات بمعنى عرس بالتشديد اي نزل من اخر الليل وظل
بمعنى دام وطال واعاد واض بالمد بمعنى صار وقد يجيء بمعنى عاد ورجع ومنه
قولهم فعل ذلك ايضا فلا يكون من الافعال الناقصة وغدا بالغين المعجمة
والدال المهملة وراح وهذه الاربعة بمعنى صار وما زال الذي مضارعه يزال
واما الذي مضارعه يزول فليس من تلك الافعال فلا يقال لا زول اميرا
وما انفك وما فتئ وما برح انفك في الاصل بمعنى انفصل وفتئ بكسر العين
وفتحها مهموز اللام بمعنى زال ولا يستعمل الا مع حرف النفي النفي وقد

يحذف في اللفظ دون المعنى كقوله تع بالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ
وبرح بكسر العين في الاصل بمعنى زال عن مكانه ومعنى هذه الاربعة استغراق
الزمان اي استمرار الفعل بفاعله في زمانه فلم يجيء ما زال زيد الا مقيما وما دام
وهي لتوقيت فعل او شبهه بمدة ثبوت خبرها لاسمها ان كان فاعل الفعل
ضميرا لاسمها نحو اجلس ما دام زيد جالسا اي مدة جلوس زيد ومتعلق
اسمها ان كان فاعلا متعلقه نحو اجلس ما دام عمرو جالسا قائما ابوه وقد
يكون ما دام تامة بمعنى بقي كقوله تع ما دامت السموات والارض وليس وهو
عند الجمهور لنفي مضمون الجملة حالا وعند سيبويه لنفي مطلقا فيستعمل
في الماضي نحو ليس خلق الله مثله وفي المضارع نحو قوله تع الا يوم ياتيهم ليس مصروفا
عنهم وهذه الافعال المذكورة تدخل على المبتدا والخبر فترفع الاول وتنصب
الثاني تشبيها بالفاعل والمفعول الكائنين في الافعال التامة مثل
كان زيد قائما وكذا غيره فاسم لا زال مستتر فيه مرفوع المحل راجع الى الولد
كاسم جار ومجرور متعلق بخبر لا زال واعلم ان الخبر في مثل قولنا كان
زيد في الدار وبشر من الكرام هو المتعلق المحذوف والظرف معا لان
المقصود هو الاخبار بوجود الشيء في الظرف فيكون الفعل والظرف

كليهما هو الخبر الا انهم حذفوا بعض الخبر حذفا لازما واقيم البعض الاخر مقامه
وسموه باسم الخبر هكذا قالوا ولعل قول الشارح جار ومجرور متعلق
خبر لازال رمز الى هذا وبهذا يندفع ما يقال ان خبر لازال يكون منصوبا
فالمنصوب المحل ههنا اما مجموع الجار والمجرور بدون متعلقه عند الاكثرين
او المجرور فقط عند المحققين فكيف يصح قوله متعلقه خبر لازال وفي
الانوفاع ظ على ان يكون المنصوب المحل هو المجرور فقط انما يستقيم في الظرف
اللغو دون المستقر والكلام انما هو في المستقر اي كائنا كاسمه ويجوز ان
يكون الكاف بمعنى المثل فيكون في محل النصب خبر لازال وحده نصب على
الحال من اسم يكون بتأويل مفرد او مصدر منصوب على انه مفعول مطلق
للحال المقدرة اي منفردا وحده عند ابي علي الفارسي وعند الكوفيين
نصب على الظرفية بمعنى في حال وحدة لا مع غيره اي لازال مثل اسمه وسعود
بدل من كاسمه اما من المجموع ان كان الكاف حرف جر ومن الكاف وحده
ان كان اسما بمعنى المثل بدل الكل من الكل او بدل الاشتمال لان الاشتمال
المعتبر في هذا القسم عندهم اعم من اشتمال المبدل منه او البدل اذ لم يوجد
اشتمال اصلا بل وجود التلبس بين الطرفين من غير اشتمال احدهما على الاخر

يكفيه كما مر فان السبب في تسمية اشتماله على ما اشرنا اليه ليس اشتمال احد
على الاخر بل لان اول الكلام مشتمل على اخره اجمالا فان قولك سلب
زيد ثوبه بمعنى سلب شيء من زيد ثوبه فانا نعلم ان المسلوب ليس مما
يتعلق به ومن ثم يقال ان في بدل الاشتمال ذكر الشيء اجمالا ثم تفصيلا وكذا
في بدل البعض فيهما في الايضاح اقوى من بدل الكل وان كان اضعف منه
في التقدير لاشتماله على ذكر شيء صريحا مرتين وما قيل ان سعودا خبر
لازال وكاسمه حال من الضمير المستكن في لازال ليس بسديد لان الحال قيد
لعاملها وهو اي عاملها ههنا لازال دعاء للولد والقيد ينافيه اي ينافي الدعاء لان
الدعاء المطلق افخم واولى من المقيد وما قيل ان سعودا خبر لازال وكاسمه متعلق
به وقدم على التقدير ليس بشيء ولم يتعرض له الشارح لان فيه تقييد الدعاء وتكلف
التقدم والتأخر ايضا وانما يقال لهذه الافعال ناقصة لانها لا تتم باسمها كلاما
تاما اذ لو كنت ساكتا على مرفوع كان لم يكن كلاما لفقد الخبر ولا المبتدأ ومنه ومن
ثم بالفتح والتشديد وقد يكتب بالهاء فرقا بينه وبين ما هو بالفتح والتشديد
والزيادة والتخفيف اولى اي ولاجل انها لا تتم باسمها كلاما تاما عدلوا عن
تسمية مرفوع هذه الافعال فاعلا لقصوره عن رسم الفاعل اي علامته وهو انه

وهو اي رسمه ان يتم الكلام به وهكذا القول في منصوبها حيث لم يسموه مفعولا به
لانه ليس على رسمه بل هو زائد عنه اذ لا يتم الكلام بدونه وهو اي رسم المفعول كونه
فضلة يتم الكلام بدونه ويجوز تقديم اخبار هذه الافعال الناقصة على اسمائها
مثل كان قائما زيد لانه كتقديم المفعول على الفاعل وهو جائز وهذه الافعال
يجوز تقديم اخبارها على انفسها مثل قائما كان زيد وهو اي تقديم اخبارها
على انفسها على ثلثة اقسام قسم يجوز بالاتفاق وهو من ابتداء من كان
الى راح لانها افعال صريحة هذا على رأي الجمهور خلافا للزجاج وتابعيه
فانهم قالوا ان جميع الافعال الناقصة حروف لكونها دالة على معنى في غيرها حيث
جاءت بتقدير الخبر للمبتدأ على صفة موافقا لما قاله المنطقيون فجاز تقديم
المنصوب عليها كما جاز تقديم المفعول المنصوب على سائر الافعال نحو زيدا
ضربت وقسم لا يجوز تقديمه اتفاقا وهو اي فعل وجد في اوله لفظة ما من هذه
الافعال وهو خمسة افعال وكلمة ما مانعة من التقديم لانها اما نافية وهي
في مازال وما انفك وما فتئ وما برح فلها اي لما النافية صدر الكلام
لكونها مغيرة للكلام من الثبوت الى النفي والمغير قبل المغير ا وليعلم على
ان الكلام على النفي من اول الامر واما مصدرية وهي في ما دام فلا يتقدم

معمولا عليها لان معمول المصدر لا يتقدم عليه وقسم مختلف فيه وهو ليس ذهب
الكوفيون وكثير من المحققين كعبد القاهر وابن الانبادي وغيرهما من مشاهير
الائمة النحواء عدم جواز تقديمه عليه ولعل الصحيح الجواز وهو مذهب اكثر البصريين
نحو قائما ليس زيد لو قوعه في القرآن نحو يوم يأتيهم في قوله تعالى الا يوم يأتيهم ليس
مصروفا عنهم واذا تقدم معمول معموله يعني يوم لانه معمول مصروفا وهو خبر
ليس فتقديم معموله اولى وقد استدلوا على فعليته ليس بهذه التقديم فانه
لو كان حرفا لما جاز التصرف بالتقديم والتأخير قالوا ان اصل ليس كعلم
ولما لم يكن من الافعال المتصرفة التي يجيء لها الماضي والمضارع وغيرهما ولم
يجئ منه الاربعة عشر بناء للماضي وكان الكسر ثقيلا نقلوها الى حال لا يكون
للافعال المتصرفة وهو اسكان العين ليكون على لفظ الحرف نحو ليت ولهذا
لم تقلب الياء الفا مع تحركها وانفتاح ما قبلها هذا بقي ههنا بحث موقوف
على تمهيد مقدمة وهي ان الظروف الجائزة الاضافة الى الجملة لو اضيفت
الى جملة فعلية صدرها ماض يجوز فيها الاعراب والبناء لعدم لزوم الاضافة
الى الجملة والبناء ايضا لمصدر الجملة المضافة اليها بالمبني الذي لا اعراب له
لا لفظا ولا محلا فكانه المضاف اليه ولو اضيفت الى الاسمية نحو حين الحجاج

امرا و الى فعلية صدرها مضارع نحو يوم ينفع الصادقين فعند اكثر البصريين
تعين الاعراب فيها وعند الكوفيين وبعض البصريين يجوز الامران اذا
عرفت هذا فنقول لا نم ان يوم معمول لمصروفا بل هو مبني على الفتح مرفوع
المحل بالابتداء كقوله تع هذا ينفع الصادقين صدقهم ولو سلم انه منصوب
نقول انه منصوب بفعل مقدر لا بمصروفا تقديره يلازمهم يوم يأتيهم
العذاب فهذه الجملة اعني جملة لا زال الى قوله لما استفلت جملة معترضة بين
اسم ان وخبرها والجملة المعترضة هي الجملة التي تؤتى في اثناء الكلام او بين
كلامين متصلين لنكتة كما اوتي بها ههنا لافادة الدعاء وليس المراد
بالكلام المسند والمسند اليه فقط بل هو وجميع ما يتعلق بهما من الفضلات
والتوابع والمراد باتصال الكلامين معنى ان يكون الثاني بيانا للاول
او تاكيدا او بدلا منه او معطوفا عليه او نحو ذلك قوله ولا محل لها من الاعراب
اما عطف على قوله جملة معترضة او صفة لها على تقدير زيادة الواو لتاكيد
لصوق الصفة بالموصوف وانما لم يكن للجملة المذكورة محل من الاعراب لان الجملة
لا تستحق الاعراب ما لم يقع موقع الاسم المفرد كما مر في صدر الكتاب
وهذه الجملة غير واقعة موقع المفرد فلم يكن لها محل من الاعراب وما يقال ان الجملة

الجملة المعترضة من لا زال الى قوله اردت ليس بشيء لان العامل في لما اردت
واردت مع معموله خبران وهو اي اردت مع معموله وان اخر لفظا لكنه مقدم
رتبة فيكون المعترضة الى لما لا الى اردت على ان هذا انما يصح على رأي من
جوز الاعتراض باكثر من جملة واحدة واما على مذهب ابي علي وهو عدم
جوازه فلا والى اهل مجرور اي قوله اهل مجرور بالى الخير مجرور للاضافة
اهل اليه والجار مع المجرور متعلق بقوله مودودا اي محبوبا وهو اي مودودا
معطوف بواو متصل بالى اهل على قوله مسعودا تقديره ومودودا الى اهل الخير
ثم اخر رعاية للسجع وهو في الاصل هدير الحمام ونحوه وفي الاصطلاح الكلمة
الاخيرة من الفقرة باعتبار كونها موافقة للكلمة الاخيرة من الفقرة الاخرى
وانا القوافي فهي الالفاظ المتوافقة في اواخر الابيات وقيل السجع غير
مختص بالنثر بل يجري في النظم ايضا وانما سمي السجع سجعا
لانه متكور على نمط واحد كهدير الحمام وبه اي بقوله ثم اخر رعاية لامر السجع
سقط ما قيل ان حق الظرف اللغو التاخير ايذانا لكونه فضلة وحق الظرف
المستقر التقديم على ما يستحق تاخيره عنه نحو عندي مال اعلاما بكسر
الهمزة لكونه عمدة ومحتاجا اليه فههنا قدم اللغو وهو قوله الى اهل الخير على قوله

موجود الا عنى سقط هذا السؤال بقوله اى بقول القائل رعاية للتسجيع فان
قيل ما السبب وما النكتة فى تقديم له على قوله كفوا فى قوله تعالى ولم يكن له كفوا احد
والحال ان الظرف لغو متعلق بقوله كفوا قلت قدم له اى لفظ له عليه اى على كفوا
للاهتمام بشانه اذ الآية الكريمة انما هى مسوقة لنفى المكافات اى المماثلة
والكفو وهو بسكون الفاء وضمها النظير عن ذات الله لا لنفيها عن شى
مطلق وهذا الغرض بالغين المعجمة مستفاد من هذا الظرف فكان تقديمه
اهم تامل ثم قصد المص الى بيان سبب ارادة التمليط لهذا الولد فقال لما
استظهر اى قرا وحفظ عن ظهر القلب كذا فى الصحاح ذكرهما معا لان
كلا منهما قد يوجد بدون الاخر ولعل قوله اظهر مقصود واعلم ان لما يجئ على
اربعة اوجه احدها نفى نحو لما الم فى مختار الصحاح لما اى ما تشمما اى مانتوق
ماموره وبابه رد والثانى جازمة وذلك اذا دخل على الفعل المضارع
نحو لما يركب وبمعنى حين اذا دخل على الماضى نحو جئتك لما ضرب زيد
اى حين قال ابن مالك بمعنى اذ بدل بمعنى حين وقيل هذا احسن لانها
مختصة بالماضى وبالاضافة كاذ وفى تسميتهم لها بلما الحين نوع تاييد
للاول وبمعنى الا اذا لم يدخل عليها نحو قوله تعالى لما عليها حافظ اى الا

عليها

ضرب بنم

عليها حافظ ولما فى قول المص لما استظهر بمعنى حين لدخولها على الماضى وهو
هاهنا اسم مبنى هذا راى ابو على وكلام سيبويه محتمل للاسمية والحرفية
فانه قال لما لوقوع امر لوقوع غيره وانما يكون مثل لو فشبهها بلو ولو حرف
فقال ابن حروف انه لا حرف وحمل كلام سيبويه على انه الشرط فى الماضى
كلو ولذا لا يقع بعدها الا الفعل الماضى الا ان لو لانتفاء الثانى لانتفاء
الاول ولما لثبوت الثانى لثبوت الاول وقال الفاضل التفتازانى
ان ذلك الحل منه توهم والوجه ان لما ظرف بمعنى اذ يستعمل استعمال الشرط
يليه فعل ماض لفظا او معنى واتحاد الصورتين بين كونه اى كون لما اسما
وبين كونه حرفا بسبب بنائه لكونه فانه مبنى حال الاسمية لمجيئه اسما
على صورة الحرفية كذلك لما بنى حال الاسمية لمجيئه اسما على صورة الحرفية
واستظهر فعل ماض فاعله مستتر فيه عايد الى الولد ومحل جملة الفعلية
جر لكونها مضافا اليها للما والجملة التى اضيف اليها لما قوله لما فى محل
الرفع على انه قائم مقام فاعل اضيف لا بد ان يكون فعلية ماضوية
اما لفظا كما فى لما استظهر او معنى نحو لما لم تنصرنى اعرضت عنك
وانما وجب كون الجملة فعلية لما فيها اى استقر فى لما من معنى المجازات

الشرطية بخلاف غيرهما من الاسماء والشرطية كلم المجازاة على المعنى انها كلمات تدل على
كون الجملة الثانية جزاء للجملة الاولى ومسببة لها والعامل الناصب في مها اى
في لما انت ضميرها عائد الى الكلمة اردت اى اردت تلفظ وقت استظهارها
والحاصل ان العامل فيها جوابها كما اذا وكلما فهي مشتركة في كون العامل فيها
جوابها دون استظهر لانه مضاف اليه اى جزء منه لما والمضاف اليه لا يعمل في
المضاف والا لزم كون الشيء عاملا في نفسه يعني ان عمل المضاف اليه في
المضاف يلزم كون الشيء اى المضاف اليه عاملا في نفسه وذلك لان المضاف
يعمل الجر في المضاف اليه فلو عمل المضاف اليه في المضاف لزم عمل المضاف اليه
في نفسه بناء على ان العامل في العامل في الشيء عامل في ذلك الشيء عندهم
وهو غير جائز مختصر منصوب على انه مفعول استظهر وهو مضاف الى
الاقناع اضافة المسمى الى الاسم نحو سعيد كرز بضم الكاف الفارسية لقب
لشخص وسعيد اسمه واضيف الى الثاني بتاويل الاول يراد بالمضاف المسمى
المدلول وبالمضاف اليه الاسم الدال اللفظ فكانه قال جاءني مسمى لفظ كرز فلا
يلزم اضافة الشيء الى نفسه وانما اضيف الاسم الى اللقب دون العكس
لكون اللقب افصح واشهر وكذا ههنا اريد من المختصر مسمى الاقناع

اعنى ذات الكتاب اى المختصر الذى هو الاقناع او مسمى لفظ الاقناع و
كشف اوذا لى عنه اى عن المختصر الواو في كشف للعطف وكشف فعل
ماض فاعله مستتر فيه عائد الى الولد ومحل الجملة خبر لكونها معطوفة على جملة
استظهر التي هي مجرورة لكونها مضافا اليه للما بحفظه الباء فيه للاستعانة
اى كشف عنه باستعانة حفظه وقد عبر بعضهم عن هذه الباء بالباء السببية
لان الافعال المنسوبة الى الله تعالى لا يجوز استعمال الاستعانة فيها ويجوز استعمال
السببية وهو اى الباء المذكور حرف جر وحفظه مجرور بها اى بحرف الجر و
الجار والمجرور متعلق بكشف والضمير في بحفظه مجرور المحل لكونه مضافا
اليه للحفظ وهو اى الضمير المذكور يجوز ان يكون عائدا الى الولد فيكون
من اضافة المصدر الى الفاعل ~~المفعول~~ والفاعل متروك تقديره بحفظ
الولد المختصر بالنصب ويجوز ان يكون الضمير المذكور عائدا الى
المختصر فيكون من قبيل اضافة المصدر الى المفعول والفاعل متروك
تقديره بحفظ المختصر الولد بالرفع خفية منصوب لانه مفعول كشف
ومضاف الى القناع وهو ما تقطى بضم التاء من التغطية وهي التغشية
اى ما تستر المراة به راسها وتغشيه وفضلة بقية التي تنزل الى وجهها

بهذا واعلم ان اللفظ اما حقيقة ان استعمل في معناه الموضوع له او مجاز
ان استعمل في غيره لعلاقة بينهما والمجاز اما مجاز مرسل ان كانت تلك
العلاقة غير المشابهة واستعارة ان كانت هي المشابهة ان قصد
اطلاق اللفظ على المعنى المجازي بسبب تشبيهه بمعناه الحقيقي فاستعارة
والا فمجاز مرسل ثم ان ذلك التشبيه قد يضمر في نفس المتكلم فلا يصرح
بشيء من اركانه سوى المشبه ويدل على ذلك التشبيه المضمر بان
يثبت للمشبه امر مختص بالمشبه به فيسمى ذلك التشبيه المضمر استعارة
بالكناية والاثبات المذكورة استعارة تخييلية ولما قصد المص
هاتان الاستعارتان اشار الى بيان الاولى بقوله فيه اي في كلام
المص استعارة بالكناية لان المص شبه المختصر بالمرأة المحجوبة في المقبولية
والميلان بفتحتين مصدر مال اي يميل النفس اليها واشار الى بيان
الثانية بقوله واثبت المص له اي وفي كلامه استعارة تخييلية ايضا
لانه اثبت له اي المختصر ما يلزمها اي المرأة المحجوبة من القناع ثم اشار
الى بيان وجه التعليل بقوله وهذا التشبيه المضمر في النفس يسمى استعارة
مكنية اما التسمية بالمكنية فلانه لم يصرح به بل انما دل عليه بذكر خواصه

ولوازمه

ولوازمه واما التسمية بالاستعارة فمجرد تسمية خالية عن المناسبة كذا
في شرح التلخيص والاثبات المذكور يسمى استعارة تخييلية لانه قد استعير
للمشبه ذلك الامر الذي من خواص المشبه به ليخيل انه من جنس المشبه به
هذا على راي الخطيب فح يكون كل من لفظي المختصر والاقناع حقيقة
مستعملة في المعنى الموضوع له وليس في الكلام مجاز لغوي وانما المجاز هو
اثبات شيء لشيء ليس هو له وهذا امر عقلي فالاستعارة بالكناية
والاستعارة التخييلية امران معنويان وهما فعلان للمتكلم وهي التشبيه
والاثبات المذكوران وهي قرينة للمكنية منها اي الاستعارة المكنية
والتخييلية متلازمتان وجودا لانه ما لم يوجد هذه القرينة لم يتحقق وجود
المكنية في الكلام ولا يتاتى هذه القرينة اي اضافة خواص المشبه به الى
المشبه الا على سبيل الاستعارة المكنية اي الا بعد التشبيه المضمر في النفس
وفي كشف استعارة تبعية لا يخفى عليك انه لو قدم هذا على بيان
المكنية والتخييلية لكان انسب لان معناه ازال صعابه بكسر الصاد
جمع صعب وهو خلاف الذلول ونال اي وصل به مراده وطرح الجهل عن نفسه
فشبه ازالة الصعاب والقناع لا يكشف لفضله فاستعير لها اسم الكشف

ثم اشتق منه كشف بمعنى ازال فالاستعارة الجارية بين الافعال انما هي
بتبعية مصادرها لا بالذات لان الاستعارة فيها لا تدوم التشبيه
والتشبيه معنى كون المشبه موصوفا فيها لا يقع موصوفا لعدم الاستقلال
استقلال المفهوم كالافعال في الصفات والحروف لا يقع مشبها به فلا
يتصور جريان الاستعارة فيها الا تبعا وتحققه انهم قالوا الاستعارة
باعتبار اللفظ المستعار الى لفظ المشبه به قسمان لانه ان كان ذلك
اللفظ اسم جنس فالاستعارة بتبعية اصلية كالسواد اذا استعير
للرجل الشجاع وقيل اذا استعير للضرب الشديد والا فالاستعارة
تبعية كالفعل وما اشتق منه والحرف فيقع الاستعارة اولا في
المصادر ومتعلقات معاني الحروف ثم يسري في الافعال وما اشتق
والحروف ففي المصادر يقدر ان معانيها شبهت بها معان اخرى
واستعيرت لكمعاني المشبه اسماء المعاني المشبه بها ثم اشتقت
منها الافعال في الصفات وكذا في متعلقات معاني الحروف
تقدر انها شبهت بها معان اخرى واستعيرت تلك المعاني الاخرى
اسماء المتعلقات ثم يري التشبيه والاستعارة في الحروف مثلا

يشبه الضرب

يشبه الضرب الشديد بالقتل اولا فيستعار له اسم القتل ثم يشتق منه قتل
بمعنى ضرب ضربا شديدا او فتن عليه غيره **واحاط** والاحاطة ادراك الشيء
والنيل به بتمامه وكماله واعرابه كاعراب كشف من غير فرق **بمفرداته**
الجار والمجرور متعلق باحاط اي سالما وابحاثه بكمالها على تقدير كون
الباء زائدة ويجوز ان لا يحمل على الزيادة ويكون تقديره احاط الواقف
الاعز مختصر القناع بجميع ما فيه من المفردات والضمير البارز المجرور
المحل لكونه مضافا اليه للمفردات عايد الى المختصر **حفظا** منصوب على
التمييز وهو فاعل في المعنى لان المعنى احاط حفظه والتمييز عن النسبة اما
بمعنى الفاعل كهذا اي كقولك لهن حفظا وكقوله تعالى واشتعل الراس
شيبا اي شيب راسي او بمعنى المفعول كقوله تعالى وفجرنا الارض عيونا
اي شققنا عيون الارض هذا مبني على ما قيل ان المميز في النسبة لا يجب
ان يكون فاعلا بل قد يكون مفعولا صريحا به كما في الآية او غير صريح
كقولك امتلاء الاناء ماء اي بالماء والمشهور انه يجب ان يكون
فاعلا وهو المختار عند المحققين فاصل فجرنا الارض عيونا تفجرت
عيونها قالوا لا يلزم ان يكون المسند الى المميز في الاصل هو الفعل المذكور

بحيث

بحيث يلاقيه في الاشتقاق سواء كان مخالفًا له في التقدير كما في
طار عمرو فرحًا وامتلاء الاناء ماء اصلها طير الفرح عمروا وملاء الماء
الاناء او في المفهوم كما في قوله تعالى وفجرنا الارض عيونًا اي تفجرت عيونًا
وقال بعضهم ان عيونا منصوب على انه مفعول به لفجرنا والارض منصوب
على ان يكون بتقدير في الارض لكن فيه فوات مبالغة توجد في التميز
وقيل نصب على الحال واتقن اي احكم واثبت وهذه الجملة الفعلية يعني اتقن
في محل الجر معطوف على جملة احاط او على جملة استظهر وباقي اعرابه كاعراب
كشف ما موصولة لابد لها من صلة بينها مشتملة على الضمير العائد الى
الموصول لان الموصول مع صلته لما تنزل منزلة الشيء الواحد فلابد من
شيء يصل بينهما به على حذف الضمير العائد الى الموصول وكونه بين
فاعل يصل على قول من يقول انه فاعله في قوله تعالى لقد تقطع بينكم وان كان منصوبًا
فان ابا الحسن ذاهب الى ان معناه معنى المرفوع الا انه لما جرى في كلامهم منصوبًا
ظرفا وكثر استعماله تركوه على ما يكون عليه في اكثر الكلام هذا لكن ينبغي
ان يعلم ان كون الضمير مما لابد منه لفظا او تقديرا اذا كان الموصول اسما
واما اذا كان حرفا فلا يحتاج الى العائد بل يحتاج في كونه جزءا تاما من الكلام

المجرد

الى مجرد الصلة فقط فانهم يعدون الحرف المصدري المفتقر الى الجملة بعده
مثل ان وما المصدريتين وان المشددة المفتوحة من جملة الموصولات
ويقسمون الموصول الى الحرفي والاسمي امتناع رجوع الضمير الى الحرفي
على ما مر توا عليه وقد يجوز حذف يعني كما قد يحذف الصلة مع اللتيا معطوفة
عليها التي ويقال اللتيا والتي اذا قصد بهما الدواهي ويفيد الحذف ان
الداهية الصغيرة المعبرة من اللتيا بتصغير الياء تصغير التي والكبيرة
المعبر بها من التي المعطوفة عليه قد بلغتا من شدتهما وشناعة شانهما مبلغا
لا يمكن شرحه فترك على الابهام من غير صلة مبينة لهما كذلك قد يحذف
هذا العائد اي حذف منويًا لا نسيًا منسيًا لكونه فضلة ومستغنى عنه لانه
لما صار بعضًا من صلة الموصول لم يكن مستغنى والا يلزم اخلاء الصلة
عن العائد اذا كان العائد ضميرا منصوبا متصلا بفعل نحو قوله تعالى هذا الذي
بعث الله رسولا اي بعثه الله او متصلا بصفة نحو ما الله موليك فضل منه
اي موليكه اي الشيء الذي الله يعطيك فضل منه واليه اشار بقوله ونحو
ذلك وكذا يجوز حذفه اذا كان ضميرا مجرورا متسعا فيه بان يجعل المجرور
منصوبا بمنزلة المفعول به بعد حذف الجار على ما قالوا لئلا يلزم كثرة

الحذف نحو قوله تع فاصدع بما تؤمر والاصل تامر به او كان مجرورا باضافة صفة
ناصية لا تقديرا كقوله تع فاقض ما انت قاض اى قاضيه فحذف الضمير على كلا
الوجهين لطول الصلة والصلة وكذا الصفة اذا كانت جملة لا بد وان
يكون روى عن ابى سعيد السيرافى فى شرح كتاب سيبويه انه قال الواو
يجى بمعنى مع ومنه قولهم لا بد وان يكون وقيل الواو زائدة لئلا يلتبس
بلا بدان تثنية وقال بعض الفضلاء ان الواو فى مثل هذا للعطف
على محذوف فيقدر المعطوف عليه فى كل مقام ما يناسبه كان يقال ههنا
لا بد ان يوجد وان يكون من احدى الجملة الاربعة الاخبارية وهذا الوجه
هو الذى يدور فى خلدى ولعل هذا هو الاوجه اذ فيه زيادة تاكيد
ومبالغة كما لا يخفى واعلم انه انما وجب فى الجملة التى وقعت صفة
او صلة كونها خبرية لانك انما يجئ بالصفة والصلة ليعرف المخاطب
الموصوف او الموصول المتعين بما كان المخاطب يعرفه قبل ذكر الموصوف
او الموصول من انتسابهما لمضمون الصفة او الصلة فلا يجوز اذن
الا ان يكون الصفة والصلة جملتين متضمنتين للحكم المعلوم للمخاطب
حصوله قبل ذكر تلك الجملة وهذه هى الجملة الا ان غير الخبرية اما انشا

غير طلبية

غير طلبية نحو بعت وطلقت وانت حر ونحوها او طلبية كالامر والنهى والاستفهام
والتمنى والعرض ولا يعرف المخاطب حصول مضمونهما الا بعد ذكرها فلا يصح وقوعهما
صفة ولا صلة فان قلت لا نم ذلك فان الجملة الاستفهامية فى قوله جاؤا بمذق
هل رايت الذئب قط وقعت صفة لمذق قلت هذا متاول بمقول فيه ذلك
فالجملة الاستفهامية مقول بقول محذوف هو الصفة فى الحقيقة وفسر الجمل
الاربع بقوله اى الاسمية نحو الذى موصول ابوه مبتدا منطلق خبره والمبتدا
مع خبره جملة اسمية لا محل لها من الاعراب وقعت صلة للموصول والموصول
مع صلته فى محل الرفع على انه مبتدا وزيد خبره ذلك المبتدا العائد الموصول والفعلية
الصريحة نحو الذى انطلق ابوه عمرو او المقدرة نحو الضارب زيد عمرو والمضروب
ابوه عمرو فان قلت اصلهما الضرب بالفتحات والضرب بضم الضاد فكره
دخول اللام الاسمية المشابهة بلام التعريف الحرفية لفظا ومعنى على صورة
الفعل فغير الفعل المعلوم فى صورة اسم الفاعل والفعل المجهول فى صورة
اسم المفعول لتقاربهما فى المعنى والظرفية نحو الذى موصول فى الدار ظرف معنا
المستقر فيه المنتقل عاملها جملة ظرفية صلة وهو مع صلته فى محل الرفع مبتدا وقوله
خالد خبره والشرطية نحو الذى ان تكرمه يكرمك بشر وقوله فيه اى فى

المختصر صلة ولما كان مظنة ان يقال كيف جعل في صلة والصلة لا يكون الا جملة
اشار بقوله والضمير المستكن فيه المنتقل في حصل بعد حذفه لان تقديره انقى
ما حصل فيه فاعل الظرف عايد الى ما فهو اي ضمير فاعل اجله ظرفية فيه ووقوعه صلة
والضمير البارز في فيه مجرور المحل يعني راجع الى المختصر والموصول مع صلته منصوب
المحل على انه مفعول انقى والتحقيق ان المنصوب المحل هو الموصول لكن النحاة
لما راوا انه لا يعبر تماما بحسب الاستعمال الا بالصلة حكموا بان المنصوب
المحل او مرفوعه او مجروره هو مجموع الموصول والصلة ولما كان في قوله ما فيه من
الابهام بين ذلك الابهام بقوله من النحو والجار والمجرور ظرف مستقر منصوب
المحل على انه حال وهي اي والحال انث الضمير بتاويل الصفة اما هيئة الفاعل عند
صدور الفعل عنه نحو جاءني زيد راكبا او لبيان هيئة المفعول به عند وقوع
الفعل عليه نحو رايت زيدا ماشيا او لبيان هيئتهما معا نحو ضربت زيدا راكبين
ويمنا الفاد الخلو لا يمنع الجمع فيدخل تحت الاقسام الثلثة واما الحال في قولك
اتيتك والجيش قادم فهو حال وبيان للازم الفاعل اعني زمان الاتيان
فكانها بيان للفاعل وانما قيدنا الفاعل بقولنا عند صدور الفعل عنه والمفعول
بقولنا عند وقوع الفعل عليه ليمتاز الحال عن الصفة لان الصفة مبينة لهيئة الذات

لا باعتبار كونها

لا باعتبار كونها فاعلا او مفعولا فاذا قلت جاءني زيد الظريف فهو مبين للذات
ولم يوجد هذه الصفة حال نسبة الفعل اليه بخلاف قولك جاءني زيد راكبا فانه
يشترط ان يوجد هذه الصفة حال اسناد الفعل عليه وانما قيدنا المفعول
بقولنا به بناء على ان المشهور المختار عند المحققين ان الحال لا يقع لما عدا المفعول
به لكونه فضلة بالنسبة اليه فنحو جئت انا وزيدا راكبين حال ان وزيدا فاعل في
المعنى لا على انه مفعول معه لفظا وان فهم من كلام بعض شارحي اللباب ان
يقع الحال من المفعول المطلق نحو ضربت الضرب شديدا ويمكن ان يقال انه على
تاويل وقع ضربي شديدا فاللام للعهد او عوض عن المضاف اليه وهذا اي
كون الحال اما لبيان هيئة الفاعل او المفعول اكثري لانه يقع الحال عن المبتدا و
الخبر والمضاف اليه لكنه قليل لا يكون ولا يوجد الا في كلام المصنفين دون
كلام البلغاء فان قيل كيف وقع حنيفا في قوله تعالى واتبع ملة ابراهيم حنيفا
حالا عن المضاف اليه اعني ابراهيم قلنا لان المضاف اليه في معنى المضاف وهو مفعول
كما ان ميتا في قوله تعالى ايحب احدكم ان ياكل لحم اخيه ميتا لما كان في معنى اللحم
جاز ان يقع ميتا حالا منه ومن ههنا ذهب بعضهم الى ان كل حال وقع عن غير الفاعل
والمفعول به فهو مأول باحدهما وهذا الحال يعني النحو اما لبيان هيئة الفاعل

ان جعلناها حالا من الضمير المستكن في فيه لانه فاعل الظرف كما مر والفاعل في الظرف
او لبيان هيئة المفعول ان جعلناها حالا من الموصول لانه مفعول اتقوا والعامل
فيه هو اتقوا لان العامل في الحال هو العامل في ذي الحال ومن في من النحو بيانية
ومن البيانية مع مدخولها صفة لما قبلها ان كان ما قبلها نكرة ما موصوفة قبلها
مع فاعلها المستكن فيه جملة ظرفية صلة اي ان كان الذي وجد قبلها نكرة نحو
رايت رجلا من قبيلة قريش وحال ان كان ما قبلها معرفة كما في قوله فيه من النحو
لان الموصول مع صلته معرفة كقوله تع فاجتنبوا الرجس من الاوثان فان من
الاوثان حال من الرجس لكونه معرفة واعلم ان تخصيص الذكر بمن البيانية
لكون الكلام فيه لا يقتضي ذلك الحكم المذكور عن باقي الحروف الجارة فانهم
قد قالوا الجار والمجرور مطلقا ان وقع بعد النكرة المحضة فصفة لها نحو
رايت طايرا على غصن وبعد المعرفة المحضة فحال عنها نحو قوله تع فخرج على قومه
في زينته اي متزينا حيث وقع بعد ضمير خرج وبعد غير المحض منهما فمحتمل لهما
اما النكرة الغير المحضة فنحو هذا ثمر يانع في اغصانه فان النكرة المخصصة
بالصفة قريبة من المعرفة واما المعرفة الغير المحضة فنحو يعجبني الذي في كمه
فان المعرف بلام الجنس ليس بمعرفة محضة بل هو كالنكرة في المعنى ثم قال بعض

المتأخرين

المتأخرين ان الظرف مطلقا كاليوم والفوق وغير ذلك من الظروف المتصرفة
كالجار والمجرور بعينه في تلك الاحكام المذكورة فاعلم ذلك فان قيل كيف
يمكن ان يكون الموصول مع صلته معرفة وكل منهما نكرة وانضمام النكرة الى
النكرة لا يفيد التعريف قلنا يمكن ان يحصل من الاجتماع والانضمام هيئة
مفيدة للتعريف وان كان كل منهما نكرة كقول بعض المنطقيين ان انضمام
الكلي الى الكلي قد يفيد الجزئية اي الجزئية الاضافية نحو الحيوان الناطق فان
انضمام الناطق الى الحيوان يفيد الجزئية بالنسبة الى الحيوان المطلق ولعل
هذا السؤال مع جوابه ماخوذ من كلام الرضي فانه اعترض بان الجملة
نكرة فكيف تعرف الموصولات وتخصصها ثم اجاب بان قال لا نم تنكير
الجملة فان التعريف والتنكير من عوارض الذات والجملة ليست ذاتا ولو سلم
تنكيرها فالمخصص في الحقيقة هو اجتماع الموصول مع الصلة كما ان رجلا
وطويلا كان في كل منهما العموم فاذا قلت رجل طويل تخصص الرجل بالاجتماع
مع طويل وقوله او نقول ان الصلة يجب ان يكون معلومة عند المخاطب كما
عرفته في وجه وجوب كون الصلة جملة خبرية فيجوز ان يوضح ويخصص
المبهم الذي هو الموصول اشارة الى جواب اخر تحقيقي وتحققه انهم قالوا

ان التعريف هو الاشارة الى علم المخاطب بمدلول اللفظ سواء كانت تلك
الاشارة بجوهر اللفظ كما في العلم او لغيره مثل الاشارة في اسماء الاشارة
وكالنسبة المعلومة في الموصولات فاذا قلت لقيت من ضربته وجعلت من
موصولا فقد اشرت الى علم المخاطب بمعين لا بجوهر لفظه بل بغيره وهو مضمون
صلته وهو النسبة المعلومة عند المخاطب واذا جعلتها موصوفة لم تشر
انت الى علم المخاطب بمعين بل الى متعين في ذاته بلا ملاحظة بعينه والفرق
بين مصاحبة التعين وملاحظته جلي واذا عرفت معنى التعريف في الموصولات
ظهر لك ان اعتراض الرضي لا يتوجه اصلا فلم يحتج الى ما تكلفه في جوابه ولهذا
قلنا انه اشارة الى جواب تحقيقي واعلم ان قول النحاة ان العامل في الحال هو العامل
في ذي الحال انما هو على مذهب اكثرهم والا ينتقض بقوله تعالى ان هذه امتكم
امة واحدة فان امة حال والعامل فيها اسم الاشارة اعني هذه بتأويل انبه او
اشير وامتكم ذو الحال والعامل فيها ان لكونه خبر ان وهو عامل في خبره
على المذهب المنصور كذا في شرح التسهيل ويرد عليه ان النقض بهذه الآية الكريمة
باق على القول بان العامل في الحال هو العامل في ذيها سواء كان قائله كلهم
او اكثرهم فالاولى ان يقال ان قول النحاة هذا مبني على الاكثر الاغلب والا

ينتقض

ينتقض بقوله تع آه **لفظا ومعنى** وهما منصوبان على التميز بيانيين مصدر
تميز بالتشديد بمعنى المميز بكسر الياء على ان هذا الاسم يميز مراد المتكلم عن غير مراده
من قوله اتفق اي هو تميز عن ذات مقدرة في النسبة الكائنة في جملة اتفق لان
الاتفاق قد يكون من جهة اللفظ فقط او من جهة المعنى فقط او من جهتيهما
معا فلما قال لفظا ومعنى علم ان اتفاقه اي الولد اياه اي المختصر من جهة اللفظ
والمعنى معا فهو تميز عن الجملة لا عن المفرد فان التميز وهو ما يرفع الابهام المستقر
عن ذات اي ما يعين بعض المحتملات التي نشأت وحصلت باعتبار
اصل الوضع للمبهم العارض عن ذات اعني هيئة الذات الذات على قسمين تميز
عن الجملة لانه ان رفع الابهام عن ذات مذكورة فهو تميز عن المفرد اذ لا يقع ذلك
الا عن مفرد تام باحد الاشياء الاربعة وان رفع عن ذات مقدرة فهو تميز
عن الجملة اذ لا يكون ذلك الا عن نسبة في جملة او في شبهها او في اضافة نحو
طاب زيد نفسا او زيد طيب ابا وبالزيد فارسا واعجبني طيب زيد ابا فقوله
لفظا ومعنى هذا من القسم الثاني لانه رفع الابهام الكائن في مضمون الجملة اعني
وقوع الاتفاق على مفعوله وهو بمعنى المفعول لان معناه اتفق لفظه ومعناه
اي اتفق معنى ما فيه ولفظه فهو اي احكام هذا اما بمعرفة مع علله وضبطه

فالتميز عن ...

قواعده مع جزئياته او بمعرفته باتقان الشك عنه اردت فعل فاعل وهو ضمير
المتكلم اعني التاء المضمومة ان مصدرية المظ فعل مضارع منصوب بان
فاعله مستتر فيه وهو انا والضمير البارز المتصل منصوب المحل لانه مفعول
المظ وهو اي الضمير البارز عايد الى الولد ومحل الجملة الفعلية اعني المظ مع ما
عمل فيه منصوب المحل على انها مفعول اردت واردت مع ما عمل فيه اي مع الذي
عمل اردت فيه وهو اي قوله مع ما عمل فيه الضمير المستكن في قوله مرفوع المحل
على انه خبر ان انا رفان الولد الاعز مرادمني تلميظه اي مريدا تلميظه وقت
استظهاره وانما فسر بهذا البيان لان اصل الخبر الافراد وان الجملة ههنا
في محل المفرد وما قيل انه اي مرادمني تلميظه لا يجوز ان يكون مفسرا لقوله
اردت ان المظه لعدم التطابق بينهما حيث ان اردت يدل بصراحته على
المريد لا على المراد فغير وارد لجواز تفسير الشيء بلازمه ومعنى المظه اي
اذيقه واطعمه فان التلميظ تفعيل من لمظ يلمظ بالضم لمظا اذا تتبع بلسانه
بقية الطعام في الفم او اخرج لسانه فمسح به شفتيه وقد يكنى عن لازمه
اعني الاكل والذوق فكذا التلميظ اطلق ههنا واريد به لازمه اعني الاطعام
والاذاقة فهو من الكناية المطلوب بها الصفة ومع كونه كناية يكون استعارة

تخييلية قرينة للمكنية ولا تنافي بينهما لان الكناية لفظ مستعمل في معناه
الحقيقي فكذا التخييلية اذ في التحقيق اثبات ما يلايم المشبه به الذي هو امر
عقلي واللفظ مستعمل في معناه الحقيقي كما مر تفصيله وقيل معناه لاعطاه
يقال لمظه فلانا من حقه اي اعطاه بعض حقه وفيه استعارة بالكناية لان
المص شبه في نفسه كلام الامام بالمطعومات اللذيذة المرغوبة ثم اثبت
له ما يلازم المطعومات عادة من الاذاقة والاطعام وهذا الاثبات استعارة
تخييلية كما مر ومعناه الحقيقي اي الغرض الاصلي من ايراد التلميظ بمعنى الاذاقة
والاطعام التربية والتعليم فالمعنى المحقق الارادة من قوله اردت ان المظه
هو ان اردت ان اعلمه من طعام مجرور بمن متعلق بالمظ اعلم ان من في قوله
من كلام للتبعيض فكانه اشارة الى ان المطعوم المذاق قطرة من بحر كلام الامام
فعلى هذا يكون قوله من كلام صفة لمفعول محذوف اي المظه شيئا من كلام
الامام ويحتمل ان يكون من زائدة على قول من يجوز زيادة من في الاثبات
الامام هو اسم لمن يؤتم به كما ان الكتاب اسم يقع على المكتوب والاله
يقع على المعبود فهي ليست بصفات بل اسماء للصفة يدل عليه انها
توصف ولا توصف بها فلا يقال اله واحد ولا يقال شيء اله وهو

اى الامام مجرور مضاف اليه الكلام **المحقق** مجرور على انه صفة الامام **والحبر**
مجرور معطوف على المحقق ومعنى الحبر بكسر الحاء المهملة وفتحها الكسر
افصح كذا في مختار الصحاح قال الفراء هو بالكسر وقال الاصمعى لا ادرى
انه بالفتح او بالكسر وقال ابو   والذى يرى بالفتح وكذا يرى وثبه الحد
كلهم بالفتح العالم المتقى وقيل هو مقلوب من البحر قلب مكان حيث
اخر الباء مكان الحاء وقدم الحاء مكان الباء لان العالم يجمع العلم كما ان البحر
يجمع الماء والعلم والماء كلاهما سبب الحيوة اما الماء فظاهر وقد قال الله تعالى
في سورة انبياء وجعلنا من الماء كل شيء حى واما العلم فبقول عمر رضى الله عنه
بالعلم يحيى ابدا فبهذه المناسبة اى المناسبة ان كلا من البحر والعلم يجمع الماء
هو سبب الحيوة يطلق الحبر المقلوب من البحر على العالم المتقى يعنى يطلق الحبر
على العالم بهذه المناسبة او على سبيل الاستعارة ثم يطلق الحبر المقلوب منه
عليه ايضا بهذه المناسبة **المدقق** مجرور صفة الحبر من دقق فلان الشيء اذا
عمله على وجه اليقين واطلع فيه على ما سر خفى ويلائمه قولهم التحقيق اثبات
المسائل بدلائلها والتدقيق اثبات المسائل بدلائلها بتحقيق المقدمات
المأخوذة فيها **ابى** مجرور لانه بدل من الامام بدل الكل من الكل بكونه

الكاف

بكون الكاف مجرور لكونه مضافا اليه لابى والكلام فى ابى كالكلام فى ذى
الانعام وابى بكر كنية الامام وهى اى الكنية من اقسام العلم بفتحتين لان العلم
ما جعل علامة بمعنى اللغة لا بمعنى الاصطلاح ثم ان العلم اما ان يصدر باب
او ام او ابن او بنت او لا يصدر بشيء من ذلك فالاول كنية كابى بكر
وابى عمرو وام كلثوم اسم لامرأة من بنات النبى صلى الله تعالى عليه وسلم
والثانى وهو العلم الغير المصدر باب او غيره اما ان يقصد به الذم او
المدح او لا فالاول اللقب بفتحتين والثانى العلم اى العلم الاصطلاحى
والا يلزم كون الشيء قسما من نفسه هذا تقرير كلامه وفيه خلل من وجهين
الاول انه جعل المقسم العلم بالمعنى اللغوى لا بالمعنى الاصطلاحى وهم قد
صرحوا بخلافه والثانى انه جعل قسم الكنية واللقب هو العلم وقد جعلوا
قسيمهما الاسم دون العلم حيث قالوا الكنية علم صدر باب وام او ابن
وبنت واللقب علم يشعر بمدح او ذم مولتو دمتة نطعا وما عداهما
من الاعلام يسمى اسما وهكذا فسر الشريف الجرجانى فى شرح المفتاح
وذكر فى المفصل ان العلم لا يخلو من ان يكون اسما كزيد او كنية كابى عمرو
او لقبا كبطة ولعل الشارح انما قال والثانى العلم اشارة الى ان ما عداهما من

الاعلام يسمى علما فى اصطلاحهم كما يسمى اسمًا فبالضرورة جعل المقسم العلم بالمعنى اللغوى لا بمعنى الاصطلاحى حذرًا عن تقسيم الشئ الى نفسه والى غيره عبد القاهر عطف بيان لابى بكر ابن سقطت الهمزة من ابن لوقوعه بين العلمين وذلك اى السقوط للوقوع المذكور لكثرة الاستعمال وشدة الامتزاج وتوضيحه ان لفظ ابن اذا وقع صفة لعلم مضاف الى علم آخر فيحذف التنوين من العلم الموصوف ان وجد لانه وقع وسط الاسم والوسط ليس من مظانّ التنوين نحو جاءنى زيد بن عمرو وكذا يحذف الف ابن خطًا اما اذا لم يكن صفة له بل خبرًا عنه فلا يحذف شئ منهما كقوله تعالى وقالت اليهود عزير ابن الله بتنوين عزير واثبات الالف خطًا فى ابن وكذلك لا يحذفان ان اضيف ابن الى غير العلم او وقع صفة لغيره نحو هذا زيد ابن اخى وهذا الرجل ابن زيد لان وقوعه بين علمين اكثر ومن ههنا يقال ثبوت التنوين فى اللفظ وثبوت الالف فى الخط متلازمان فكذلك حذفهما وهو اى ابن مجرور لكونه صفة عبد القاهر وهو اى ابن مضاف الى عبد وهو اى عبد مضاف الى الرحمن الجرجانى مجرور صفة نسبية اى متحققة بياء النسبة للامام

لا العبد الرحمن مع كونه اقرب اليه من الامام لان المراد معرفته اى معرفة الامام بانه جرجانى دون بغدادى وغيره لا معرفة ابائه فوصف الامام بالجرجانى ليعرف انه جرجانى دون غيره سقى فعل ماض فاعله الله ومفعوله ثراه الثرى ههنا بالقصر التراب الندى موضع الجلوس وبالمد كثرة المال اى قبره ومنزله منصوب تقديرًا والضمير مجرور المحل لكونه مضافًا اليه لثرى عائد مرفوع على انه خبر بعد الخبر بقوله والضمير عائد الى الامام وسقى قد يتعدى الى مفعولين كقوله تعالى وسقاهم ربهم شرابًا طهورًا وجعل الواو حرف عطف وجعل فعل ماض من الجعل بمعنى التصيير وهو من الافعال القلوب اى من ملحقاتها ومما يجرى مجريها فى الدخول على المبتدأ والخبر يتعدى الى مفعولين الممتنع الاقتصار على احدهما ولو ذا الموصول وقال الذى يتعدى ليكون الجملة صفة لقوله افعال القلوب او حذف قوله الممتنع الاقتصار على احدهما لاندفع عنه ان يقال ان امتناع الاقتصار عليه من خصايص افعال القلوب لا يوجد فى ملحقاتها التى يجرى مجريها فى مجرد الدخول على المبتدأ والخبر لا فى خصايصها كما مرّ جوابه وفاعله مستتر فيه عائد الى الله الجنة مفعوله الاول وهى فى اللغة البستان ومن الجنان

متواه اى مكانه من ثوى بالمكان اقام به مفعوله الثانى والهاء فيه كالهاء فى ثراه وهذان الفعلان اعنى سقى وجعل خبران لفظًا وانشاء معنى فان المراد من سقى وجعل انشاء السقى والجعل المذكورين لا الاخبار بان سقى وجعل فى الماضى فهما ههنا فى معنى الامر لانهما دعاء وهو ذو العلا ذو قوة الامر فان معنى قولك غفر الله لك ليغفر الله لك فسقى وجعل ههنا بمعنى ليسق وليجعل وانما عبر عنه بلفظ الماضى تفاؤلا كان السقى والجعل المذكورين قد وقعا وهو اخبر عنهما بالمضى او تأدبًا كانه رأى اداء الدعاء بصيغة الامر مستبشعًا غير لائق لقانون الادب على ان حروفه اقل من حروف الامر كما لا يخفى وانما عطف اى لم يعطف ما فى قوة الامر على الاخبار حيث عطف الاول باعتبار الصورة مثل قول الشاعر انولى نعمت سكاشرة وضحك فى الالباب كيف انتا حيث عطف جعل حال كونه فى معنى الامر على الجملة الاخبارية السابقة باعتبار الصورة اى باعتبار انها خبران صورة ولا محل لهذه الجملة الدعائية من الاعراب لعدم وقوعها موقع المفرد وهو اى عدم وقوعها موقع المفرد فاعلم ان الاعراب على ثلثة اقسام لفظى وتقديرى ومحلى فاللفظى فى ثلثة

مواضع الاول فيما آخره حرف صحيح ولو قال فى الصحيح لكان اوضح لان هذا يوهم بظاهره ان الكلمة ليست بصحيحة بل الصحيح فى آخره وليس كذلك فان الصحيح عند النحاة ما لم يكن آخره حرف علة سواء كانت فى غيره آخره نحو زيد او لا نحو احمد بهما نحو زيد وعمرو ومثل جاءنى زيد ورأيت زيدًا ومررت بزيد وكذا غيره او فى حكم الصحيح وهو ما فى آخره ياء او واو ساكن ما قبلها نحو ظبى ودلو فانهما فى حكم الصحيح فى تحمل الحركات الثلث مثال هذا ظبى وكرسى ورأيت ظبيًا وكرسيًا ومررت بظبى وكرسى وكذا هذا دلو ومغزو ورأيت دلوًا ومغزوًا ومررت بدلو ومغزو والثانى من تلك المواضع الخمسة فى الاسماء الستة المعتلة المضافة الى غير ياء المتكلم قيد به اذ لو اضيف الى ياء المتكلم لم يكن له اعراب لفظى كما عرفت فالمقصود بهذا القيد نظرا الى التسوق الاحتراز من المضاف الى ياء المتكلم لا عنه وعن غير المضاف لان اعرابه لفظى ايضا بجواب كما مرّ لكن لما اندرج غير المضاف منها فى المواضع الاول احترز الشارح عنهما معًا كما يدل عليه قوله الاتى قصدًا الى انضباط الكلام والقريب من الافهام نحو ابوه واخوه وحموه وهنوه

لانسب لقوله او فى حكم الصحيح كما لا يخفى ۱۲

ذوه وذو مال والثالث من تلك المواضع الخمسة في التثنية
مثل جاءني الزيدان ورايت الزيدين ومررت بالزيدين
وينبغي ان يحمل التثنية ههنا على ما هو اعم من ان يكون
تثنية صورة او معنى ليدخل فيه لفظ الاثنين والمثنى
المرتجل وهو ما لا يكون موضوعا للشيء قبل العلمية نحو البحرين
علما للبلد وما بمعنى التكرير نحو كرتين الى كرة بعد اخرى وقد مثلته
لبيك وسعديك فان اعراب كلها مثل اعراب
المثنى الوضعي والرابع من تلك المواضع الخمسة في الجمع
المصحح وهو ما لا يتغير بناء واحده كزيدون واحترز به عن
الجمع المكسر وهو ما يتغير بناء واحده كرجال فان اعرابه بالحركة
وهو مندرج في الموضع الاول والمثنى ما ذكرته من وجه
الاصلان والو بمعنى ذو جمع ذو وقد يقال انه جمع ذو وعلى
غير لفظه بالواو والنون حذف النون للزوم الاضافة و
هذا مثل لفظة النساء فانها جمع امراة من غير لفظها وذلك
عن كلامهم وعشرون واخواته من ثلثين الى تسعين

نحو

نحو جاءني الزيدون والو عشرون ورايت الزيدين واولي مال
وعشرين ومررت بالزيدين واولي وعشرين وانما كتب الواو
بعد الالف حالتي النصب والجر في اولى لئلا يلتبس بالى
حرف جر وانما كتبوه في الرفع حملا عليهما ويلحق بالجمع المصحح
اولو وعشرون واخواته وليست بجموع لانه لا ياتي الو وعشر
وثلث وغيرها مفردا وجمع بالحاق الواو بل لما كان وضعها
وضع جمع السلامة لفظا ومعنى الحقت به وجعل اعرابها كاعرابه
ولذلك تعرض بذكرها ولم يكتف بالجمع والخامس من تلك
المواضع الخمسة في كلا مضافا الى مضمر نحو كلا وكلاهما وكلتا
واحترز به عنه مضافا الى المظهر فان اعرابه تقديري نحو كلا
الرجلين في الاحوال الثلث ... السر في اختصاص الاعراب
بالحروف بحالة الاضافة الى المضمر انه لما كان كلا عندنا مفردة
اللفظ مثنى المعنى واقتضى ذلك ان يكون اعرابه بالحركات
نظرا الى لفظه وبالحروف نظرا الى معناه فاذا اضيف الى
الفرع اعني المضمر الذي فرع المظهر لكونه كناية عنه روعي جانب

المعنى الذي هو فرع اللفظ فاعرب بالحروف الذي هو فرع
الاعراب بالحركة واذا اضيف الى المظهر الذي هو الاصل روعي
جانب اللفظ الذي هو الاصل واعرب بالحركات التي
هي الاصل حال النصب والجر بالياء وحال الرفع بالالف
فان قلت لم يتعرض بحالة الرفع قلنا لما كان هذا ظاهرا
من لفظ كلامه لم يتعرض الا الى حالة التي يتغير فيه الف
كلا اعني النصب والجر مثل رايت كليهما ومررت بكليهما
هذا ولا يخفى عليك انه لا حاجة الى جعل كلا قسما مستقلا
لانه في حكم التثنية كلفظ الاثنين ولو ادرجه في
الثالث في التثنية وقال الثالث في التثنية
وما يلحقها على قياس ما ذكر في الجمع لكان الكلام
منتظما ومنضبطا فان اعراب هذه الاسماء من
الاسماء الستة الى ههنا بالحروف وهو لفظي لفظي
بالرفع عطف على محلا قوله بالحروف لانه حروف
الاعراب فيها ملفوظة يقع بها الحروف التي هي الاعراب

على

على ما راى والحروف التي هي دلائل الاعراب على ما راى
اخر كامرة والتقديري اي الاعراب التقديري في سبعة
مواضع الاول في الاسماء المقصورة وهي الاسماء
المعربة التي اواخرها الف مقصورة او ممدودة اي
غير ممنوعة عن مطلق الحركة والقصر المنع ومنه قوله
تعالى حور مقصورات في الخيام وبقولنا المعربة يندفع
النقض بلدى ومتى طرفان لكونهما مبنيين نعم لو سمي
بهما لكان معربين واعرابهما كذلك سواء كانت
تلك الالف للتانيث مثل حبلى او منقلبة عن
الواو والياء وسواء كانت تلك الالف ثابتة
في اللفظ نحو العصا او لم يثبت مثل عصى ورحى
وغيرها نحو هذا عصا ومررت بعصا وكذا غيره وانما
صار اعراب هذه الاسماء تقديريا لعدم قبول الالف
الظاهرة او المقدرة الحركة ما دام الفا اذ لو حركته لاخرجته
الى حرف اخر ولا يمكن توارد الحركات على ما قبل الالف

حيث كان مقدرًا لعدم الاعراب في الوسط فاذن
تعذر اظهار الحركات فتعذرت في اخر الكلمة ففي
الرفع ضمة منوية وفي النصب فتحة منوية وفي الجر
كسرة منوية والثاني من تلك المواضع السبعة ما اضيف
الى ياء المتكلم مفردا نحو هذا غلامي ورايت غلامي
ومررت بغلامي او جمعًا موصوفا بان كان اعرابه بالحركة
نحو هذه مسلماتي ورايت مسلماتي ومررت بمسلماتي
في الاحوال الثلث في المذهب الاصح لان في قول ابن
العوض اي انما قلنا في الاصح لان قول بعضهم اعرابه حال الجر
لفظي سواء كان مفردًا او جمعًا موصوفا بما ذكر لوجود الكسر لكن
الاول اصح لان الكسر مجتلبة للياء قبل الاعراب فيكون محل الاعراب
مشغولا بحركة لازمة لاجل ياء الاضافة فلا يكون تلك الكسرة للاعراب
ويستحيل ان يحتمل الحرف الواحد حركتين متماثلين او مختلفين اي فكيف يكون
الكسر المجتلبة للياء قبل الاعراب والاسم قبل الاعراب مبني والبناء يمنع الاضافة

المختلفة على معناه فلا وجه لاخراجه عن المعربية ما لم يوجد المناسبة للمبني الاصلي بمجرد
انعدام ما يقتضي لحوق الاعراب بآخره ولهذا ذكر في قولهم المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل
انهم ارادوا بامكان الاختلاف سواء وجد بالفعل او لا ولئن سلم ان الاسم مبني قبل الاعراب فنقول
انهم قالوا ان منع البناء الاضافة حكم على الاعم الاغلب ولهذا لم يمنع من الاضافة حيث
واذ واذا وغير ذلك واحترزنا بقولنا موصوفا بان اعرابه بالحركة عن الجمع المذكر السالم
فان اعرابه حالة اضافته الى ياء المتكلم لفظي في النصب والجر نحو رايت مسلمي ومررت بمسلمي
لوجود الياء التي هي علامة النصب والجر فيهما وتقديري في الرفع نحو جاءني مسلمي
اصله مسلموي فالياء المدغمة في ياء المتكلم منقلبة عن الواو لما تقرر في الصرف من ان الواو
والياء اذا اجتمعا وسبقت احديهما بالسكون قلبت الواو ياء فالواو التي هي علامة الرفع
مقدرة في الياء فيكون الاعراب بالحروف في حالة الرفع تقديريا والثالث من تلك المواضع السبعة ما
فيه اعراب محكي اما جملة منقولة الى العلمية نحو تأبط شرا علم شخص فانه كان في الاصل جملة
دالة على نسبة التأبط اي الاخذ بالابط الى شخص وشرا مفعول تأبط ثم جعلت اسما
لرجل وهو ثابت بن جابر الفهمي واعرب تقديريا على رأي والتفصيل هنا ان الجملة من حيث
هي جملة قبل جعلها علما مبنية بل عدت قسما رابعا من مبني الاصل واما بعد العلمية فقيل
انهما من المبنيات المحكية على بنائها وقيل معربة محكية لانه صار المجموع بالعلمية اسما
واحدا اجزاؤه كحروف كلمة واحدة فكان مستحقا لان يجري الاعراب في آخره كبعلبك فيقال
فيقال جاءني تأبط شر بالرفع شرٌ لكن لما اشتغل الجزء الاخير منه بالاعراب المحكي حيث لفظ

حكي لفظ الجملة الدالة على القصة في الاصل امتنع ظهور الاعراب فيه لفظا فصار معربا بالاعراب
التقديري فكلام الشارح ههنا مبني على هذا القول ومفرد في قول الجاذبي لا في قول النحاة
باسرهم لان سيبويه وكثير من النحاة قد صرحوا بان المفرد لا يكون محكيا اصلا نحو من مرفوع
المحل مبتداء وزيد مرفوع تقديرا هو خبره كما هو المشهور وهو مذهب سيبويه وقيل
بالعكس في استفسار من يقول ضربت زيدا فنصبه زيدا اشعار بان السؤال انما هو عن
زيد الواقع المفعول ضربت وذلك لان كل اسم سواء كان مفردا او جزء الخبر لان المركب
كان معربا في الاصل وحكي ذلك الاعراب فاعرابه الحكي بالجر على انه بدل منه الضمير المجرور
العايد الى كل اسم تقديري والاوضح في العبارة ان يقال فاعرابه تقديري بحذف لفظ
الحكي كما حذفه الغالي في شرح اللباب وقيل هكذا وقع في بعض نسخ هذا الكتاب ولعله
هو الصحيح وفي نحو خمسة عشر علما يحكي آخره على الفتح ويصير معربا على الفتح ويصير معربا
تقديريا في قوله فيه اشارة الى ان فيه قولا آخر سنذكره وتفصيل المقام على وجه يتضح المرام
هو ان نحو خمسة اذا جعل علما قد يجري عليه الاعراب اللفظي ويجعل غير منصرف كبعلبك فيقال
هذا خمسة عشر بضم الراء لكن الاشهر فيه انه بعد العلمية علم محكي على بنائه وهو الاصح ثم بعد
هذا مال بعضهم انه مبني كما كان قبل العلمية رعاية لتضمنه الاصلي وقال الآخرون انه
المعربات المحكية على الحركة البنائية فان المجموع لما صار بالعلمية اسما واحدا استحق لان يجري
الاعراب في آخره لكن لما كان الحرف الاخير مستقلا على الحركة البنائية المحكية تعذر ظهور
الاعراب فيه لفظا فصار معربا بالاعراب التقديري فان قلت فلم تعين الاعراب الحكي لفظا في

ازيد

باء بطشرا وجان في نحو خمسة عشر علما ترك الحكاية وجوز الاعراب لفظا قلت قد كان الواجب
في الصورتين ان يعرب لفظا لانتفاء موجب البناء فيهما لكن في خمسة عشر جاز الاعراب و
ترك الحكاية لانه ينتقل من بناء الى الاعراب بخلاف نحو تابط شرا فانه لو اعرب لفظا العدول عن
اعراب الى اعراب فيحتمل ان يجوز العدول عن البناء الى الاعراب ولا يجوز العدول عن اعراب الى
اعراب آخر تفوت به الحكاية كذا اجاب به الغالي في شرح اللباب ومما ينبغي ان يعلم ان من
المحكيات المعربة تقديرا العلم المركب الذي جزؤه الثاني معرب باعراب معين معمول لما
لا اعراب له لفظا مثل ان زيدا وعل زيد ومن زيد والقيد الاخير احتراز عن المركب الاضافي
نحو عبد الله وعن المركب من الاسم العامل مع معموله نحو مضروب غلامه فان اعرابهما لفظي
فان الجزء الاول منهما بعد العلمية يعرب بالاعراب العام بحسب العوامل والثاني مشغول
باعراب الحكاية والرابع من تلك المواضع السبعة التي كان الاعراب فيها تقديريا في الاسماء المنقوصة
وهي الاسماء التي اواخرها ياء مكسورة ما قبلها نحو القاضي والرامي فان اعرابهما تقديري
في حالة الرفع والجر نحو جاءني القاضي ومررت بالقاضي بالاسكان اي باسكان الياء فيهما
لاستثقال الضمة والكسرة على الياء وفي حالة النصب لفظي لخفة الفتحة عليها نحو رايت
القاضي بالنصب وقد جاء بالاسكان في حالة النصب ايضا اي كما جاء به في الرفع والجر او كالفتحة
للضرورة الشعرية نحو قول الشاعر مهلا بني عمنا مهلا موالينا لا تنبشوا بيننا ما كان
مدفونا مهلا نصب على المصدرية لامهل المقدر وبني منصوب مفعوله اصله بنين جمع ابن
سقط النون بالاضافة الى عمنا قوله مهلا موالينا اي بني عمنا الذين هم موالينا اي ناصرون

المعلى كان استعماله بفتح اللام اكثر لان هذا لكنه شاذ عن القياس لان المثال والضعف العين يجيء من باب يضرب بكسر العين كما بين في معرفة الفروق

لنا في الصحاح المولى الناصر وقوله لا تنبشوا نهي من نبش العقل والميت اي خلع

قبره وكفنه ينبش بالضم ومنه النباش وبيننا ظرف مدفونا والاستشهاد

في ان موالينا بالسكون حالة النصب وانما قال لانه مفعول لا تهمل المقدر الدال

عليه معمولها يعني مهلا مع ان المقدر امهلوا بقرينة تنبشوا بناء على ان المقصود

بيان العامل وهو امهل اذ لا مدخل للواو في العمل وكذا في المثل بفتحتين اعط امر

من اعطى يعطي القوس باريها اي ناحتها من بريت القلم من باب رمى وبالفارسية

تراشنده بالسكون حالة النصب لانه مفعول ثان لاعط وهذا المثل ماخوذ من

قول الشاعر يا باري القوس بريا لست تحكمه لا تفسد القوس اعط القوس باريها

وهو مثل يضرب   الامر الى من يحسنه ويتمهر فيه حق المهارة ومثل قوله

يا دار هند عفت الا اثافيها بسكون الياء للضرورة والخامس من تلك المواضع السبعة

في الجمع المصحح مضافا ملاقيا ساكنا بعده يرد عليه نحو قوله تعالى والمقيمي الصلوة

فيمن قراء بالنصب فانه ليس بمضاف مع ان اعرابه بالحروف تقديرا ونحو مصطفوا القوم

فانه مضاف ملاق ساكنا بعده مع ان اعرابه بالحروف لفظا لوجود علامته فلو قال

بدل قوله مضافا ملاقيا ساكنا بعده ملاقيا علامته مدة ساكنا كان اولى ليدخل

نحو المقيمي الصلوة ويخرج نحو مصطفوا القوم نحو جاءني صالحوا القوم ورايت صالحي

القوم ومررت بصالحي القوم فان اعرابه بالواو رفعا وبالياء نصبا وجرا لكنهما سقطتا

اي الواو والياء في اللفظ بملاقاتهما الساكن بعدهما وهو لام التعريف في القوم ولم

سقطا

سقطا في الخط لئلا يلتبس بالمفرد فالحروف التي بها الاعراب غير ملفوظ بها فهو معرب

بالحروف تقديرا اذ لا اعتبار في الخط في هذا الفن بل المعتبر فيه هو اللفظ وليس في اللفظ

واو ولا ياء فثبت انه معرب تقديرا ولم يذكر المتقدمون هذا القسم وما بعده قال الشيخ

ابن الحاجب لا اعرف احدا ذكر الاعراب التقديري من المعربات بالحروف وهو باب نحو مسلمي

ولم يلتفت الى هذا القسم لكن القول بان الاعراب التقديري في الواو المقلوب ياء دون

الواو المحذوف مما لا يعتد به ولا يجدي ما ذكروه في اعتذاره من ان الحذف عارض بواسطة

كلمة مستقلة والقلب يكون بواسطة ما هو كجزء الكلمة نفعا ولهذا ذكر الشارح القسمين

معا وقولنا ملاقيا ساكنا بعده يشمل اي ساكن كان من نحو لام التعريف والاسم الذي

اوله همزة وصل نحو صالحوا ابنك الخ فلو لم يلاق ساكنا كقولك صالحوا بلدك في الرفع

وصالحي بلدك في النصب والجر كان الواو والياء ملفوظا بهما فح يكون معربا بالحروف

لفظا فلذلك احترز عنه والسادس من تلك المواضع السبعة في الاسماء الستة اذا لاقا ما

ساكن بعدها فهي معربة بالحروف تقديرا نحو جاءني ابو البشر في الرفع ورايت ابا البشر في

النصب ومررت بابي البشر في الجر والسابع من تلك المواضع السبعة في التثنية مضافة

ولاقاها ساكن بعدها في حالة الرفع نحو هذان ثوبا ابنك اعرابه بالالف وهي ساقطة

في اللفظ بسكون ما بعدها ولا يمكن تحريك الالف فهو معرب تقديرا بالالف بخلاف

النصب والجر نحو نظرت الى ثوبي ابنك ورايت ثوبي ابنك بكسر الياء فيهما لان

حفظ الياء التي هي علامة الاعراب يمكن فيهما بالتحريك بخلاف الالف في الرفع فحركت

بالكسرة المناسبة لها بناءً على ان فتحة ما قبلها تعادل الثقل الناشي من كسرة اليآء
وانما قلنا بخلاف النصب والجر لان اعرابهما بالياء وهي باقية في اللفظ وان كسرت السكون
بعدها فيكون معربا لفظا وهو ظاهر ومما يعرب بالحروف تقديرا مثل دعني من تمرتان
على الحكاية في جواب ألك تمرتان فان اعرابه بياء مقدرة وانما اظهر الالف لفظ الحكاية
لما تلفظ به القائل الاول اي دعني مما تلفظت به وهو قولك تمرتان قال سيبويه سمعت
اعرابيا يقول لرجل ساله فقال أليس قرشيا فقال ليس بقرشيا واثما اطنبت الكلام
اي كثرته في هذا المقام لانه من مزالق الاقدام ومما يحتاج اليه دائما المزالق جمع مزلقة
وهي الموضع الذي لا تستقر عليه القدم لغاية ملاسته واما الاعراب المحلي ففي
الاسماء المبنية كالموصولات والمضمرات والاسماء الاشارات وكالافعال الماضية
والجمل والحروف فان الاعراب في هذه المذكورات محلي لا لفظي ولا تقديري والفرق
بين التقديري والمحلي هو ان التقديري انما يستعمل حيث كان استحقت الكلمة
الاعراب لكن لا يظهر ذلك الاعراب المستحق فيها المانع كما مر في الاقسام المذكورة في الاعراب
التقديري والمحلي انما يستعمل حيث لم يستحق الكلمة الاعراب لاجل بنائها على
متعلق يستعمل انها اي الكلمة وقعت في محل لو وقع فيه غيرها من معرب صحيح الآخر
لظهر فيه الاعراب فالمانع من الاعراب في المحلي مجموع الكلمة لبنائها بخلاف المانع في التقديري
فانه هو الحرف الاخير ويرد عليه قول الجمهور الجار والمجرور في مررت بزيد مثلا منصوب
المحل وكذا قولهم هذه الجملة منصوبة المحل او مرفوعة المحل فانهم استعملوا المحل ههنا

مع انه ليس بموضوع يستحق الكلمة الاعراب لاجل بنائها الا ان مجموع الجار والمجرور
وكذا الجملة وان كان كل منهما مبنيا لكن ليس بكلمة مبنية اللهم الا ان يراد بالكلمة
معنى مجازيا شاملا للجمل وغيرها لكن ينبغي ان يقال ان بزيد لم يقع في محل لو وقع فيه غيره
لظهر فيه الاعراب اذ لو وقع عقيب مررت اسم معرب لم يظهر فيه النصب لكونه فعلا لازما
لا ينصب المفعول به هذا واعلم ان هذا الفرق الذي ذكر بين الاعراب التقديري والمحلي انما
هو على اصطلاح المتأخرين وهو الحسن لما فيه من الامتياز واما الاوايل منهم فلا
يفرقون بينهما ولذا قال جار الله العلامة في المفصل الاسم المعرب ما اختلف آخره باختلاف
العوامل لفظا او محلا وفليتأمل في هذا الكلام فليحفظ فانه من نفايس النحو يقال شيء
نفيس اي يتنافس ويرغب فيه حتى يعلق اي يتشبث من علق الشيء الشيء اذا تشبثه
وتعلق به وبيان هذا التركيب موقوف على تمهيد مقدمة وهي ان حتى يجيء على ثلثة
معان اي على ثلثة اوجه الاول للجر نحو اكلت السمكة اي الحوت الواحدة حتى رأسها
واعلم ان حتى الجارة تشارك الى في معنى الانتهاء الا انه يفارقهما من حيث ان مجرور حتى لابد
ان يكون جزءً مما قبلها كاينا بحيث يستوفي الفعل المتعدي بحتى جميع اجزاء ما قبلها
شيئا فشيئا على التقضي الى ان ينتهي ذلك الجزء بحسب اعتبار المتكلم الانتهاء اليه كذلك
اما بملاحظة الضعف نحو قدم الناس حتى المشاة او القوة نحو مات الناس حتى آدم او الانبياء
عطف على قوله جزءً [illegible]
او يكون حدا لما قبلها نحو اكلت السمكة حتى رأسها او شيئا ملاقيا الجزء ما قبلها كاينا مثل
ذلك الجزء في الوصف المذكور نحو نمت البارحة حتى الصباح وهذا الخميس معنى قوله اي

حتى العاطفة وحتى الجارة من وجهين الاول عدم جواز كون مدخولها ملاقيا لجزء ما قبلها
في العاطفة وجوازه في الجارة والثاني اشتراط الضعف والقوة في العاطفة دون الجارة وقد
يفرق بوجه ثالث بينهما وهو عدم اختصاص العاطفة بالمظهر بجواز ان يقال جاء في القوم
حتى انت واختصاص الجارة به والثالث من تلك المعاني الثلثة كونها ابتدائية اعم من
ان يكون ما بعدها مبتداء وخبرا نحو جاء في القوم حتى زيد ذاهب او كلاما مستقلا نحو جاءني
العلماء حتى ذهب الجهلاء فاذا عرفت هذه المقدمة فاعلم انها اي حتى في قوله حتى يعلق يجوز
ان يكون جارة بمعنى كي اي لا بمعنى انتهاء الغاية فان حتى الجارة كما يجيء بمعنى الغاية قد يجيء
ايضا للسببية بمعنى كي وقيل قد يجيء ايضا بمعنى مع وزعم الفارسي وابن مالك انها
تجيء بمعنى الا ايضا كقوله ليس العطاء من الفضول سماحة حتى تجود وما لديك قليل
اي الا ان تجود فان المصدرية مقدرة بعدها فالفعل منصوب بها وانما قدرت ان المصدرية
لان حرف الجر لا يدخل على الفعل الا بعد تقدير ان بعده فيجوز دخوله لكون الفعل معها
في تقدير المصدر والشرط اي حتى ان يكون جارة بمعنى كي مقدرة بعدها ان المصدرية
ان يكون ما بعدها مستقبلا بالنسبة الى ما قبلها وذلك اما تحقيقا بمعنى ان يكون الفعل
التي دخل عليه حتى مترقبا وجوده بالنظر الى وقت الاخبار نحو اسلمت حتى ادخل الجنة فان
الاسلام قديم والدخول في الجنة مترقب وجوده بعد واما تقديرا نحو سرت حتى ادخل
البلد اذا كان الدخول والسير قد انقطعا ولكنه في وقت السير كان مترقبا وانما وجب
ان يكون مستقبلا لانه منصوب باضمار ان المصدرية التي هي علم الاستقبال واعلم ان
هذا

هذا اي كون ما بعدها مستقبلا بالنسبة الى ما قبلها شرطا لا محالة اذا ان يعد حتى الجارة
سواء كان حتى للسببية نحو اسلمت حتى ادخل الجنة او للجر نحو الغاية نحو سرت حتى تغيب
الشمس فلما كان حتى ههنا للسببية لم يتعرض الشارح الا اليه وههنا كذلك اي ما بعد
حتى مستقبل بالنسبة الى ما قبلها تحقيقا لان العلق بطبعه امر مستقبل مترقب وجوده
عند اختيار المحقق بالنسبة الى ما قبلها وهو ارادة التلميذ والجملة الفعلية اعني
يعلق مع ما عمل فيه مجرور المحل بحتى وهو ههنا متعلق بقوله المظه والمجرور ههنا
وهو العلق بطبعه شيء ينتهي المذكور قبل حتى وهو ارادة التلميذ الظاهر ان يقال
وهو التلميذ عنده اي ينتهي عنده لا به وهو ظاهر والحاصل ان العلق وان لم يكن جزءً
مما قبلها الا انه يلاقيه لانه من لوازم التلميذ ورادفه عادة فقد تبين وتحقق شرط
كون حتى حرف جر فيجوز ان يكون جارة بمعنى كي وهو المطلوب ويجوز ان يكون حتى
ههنا عاطفة ايضا فيكون يعلق معطوفا على المظه فيكون الجملة منصوبة المحل لا
مجرورة المحل كما اذا كانت جارة لكونها معطوفة على الجملة التي كذلك اي منصوبة المحل
وهي المظه والمعطوف في حكم المعطوف عليه وانما قلنا انها منصوبة المحل لانها مفعول
اردت واما لفظ يعلق فمنصوب بان المذكورة الناصبة لا لمظه بالانسحاب بخلاف ما
اذا كانت حتى جارة فانه اي لفظ يعلق منصوب بان المقدرة بعدها كما ذكر آنفا وشرط
كونها للعطف وهو كون ما بعدها مجانسا لما قبلها موجود ههنا لانها اي حتى ههنا
للدلالة على الحط في الشيء وهو ارادة تعليم العلم للولد وطرفا اي طرفا ذلك الشيء

على تقدير كونه حرف جر ان المجرور اما ان ينتهي به المذكور قبلها كالرأس في اكلت السمكة حتى
رأسها فان الرأس ما ينتهي به السمكة لانه الجزء الاخير منها او ينتهي المذكور قبل حتى عند ذلك
المجرور نحو نمنا البارحة حتى الصباح فان الصباح شيء ينتهي البارحة عنده لا به لانه ليس
بجزء منها لان الصباح من اجزاء النهار بل ملاصق لها مع زيادة التحقيق والبيان وانما
اشترط ذلك لان الغرض الوضعي في الفعل المعدى بحتى ان ينقضي ما تعلق الفعل به
شيئا فشيئا حتى يأتي عليه وذلك الغرض انما يتحقق بذكر آخر جزء من الشيء او ما
يلاقي آخره ثم اختلف النحاة في ان ما بعدها اي ما بعد حتى هل يدخل فيما قبلها ام لا فقال
عبد القاهر ان حتى ظاهر في ان ما بعدها يدخل فيما قبلها فاكل الرأس بضم الهمزة مجهول
اكل وكذا نيم الصباح بكسر النون مجهول نام من النوم في المثالين المذكورين وكذا يدخل
ما بعدها فيما قبلها عند ابن الحاجب وجار الله العلامة وعند اكثر النحاة لا يدخل ما بعدها
فيما قبلها هكذا قال ابن جني وابو نصر الفارابي الا ان هذا الاختلاف لا يستقيم مطلقا
قوله مطلقا قيد المنفي لا للنفي بل الوجه ان يقال ان كان المذكور بعدها بعضا مما قبلها
يدخل كالرأس مثلا والا فلا يدخل كالصباح وعلى هذا اشارة في كلام المبرد في المقتضب
وفي كلام ابن الدراك في الفصول والثاني من تلك المعاني الثلثة كونها للعطف نحو جاء في
زيد حتى عمرو ورأيت زيدا حتى عمروا ومررت بزيد حتى عمرو والاولى ان يمثل بنحو جاء في
القوم حتى زيد لان العطف بحتى انما يصح بشرط ان يكون ما بعدها جزءا مما قبلها كما حقق
في موضعه وقد اشار بقوله ولكن شرطها اح اي حين كونها للعطف مجانسة ما بعدها لما قبلها

فهي

فهي تخالف سائر حروف العطف في ايجاب مجانسة ما بعدها لما قبلها وانما شرط ذلك لانها
موضوعة للغاية والدلالة بالجر اي والدلالة على احد طرفي الشيء اما طرفه الاعلى نحو مات
الناس حتى الانبياء او طرفه الادنى نحو قدم الحجاج حتى المشاة فان الشيء اذا اخذ من ادناه
فاعلاه غاية له وطرف واذا اخذ من اعلاه فادناه طرف له وغاية ولهذا قالوا ان حتى
العاطفة انما تذكر للتعظيم او التحقير والغاية والطرف لا يكونان الا من جنس المغيا بفتح
الميم وتشديد الياء معنا ذو الغاية قوله وذي الطرف عطف تفسيري له فلا يقال
جاء في القوم حتى حمار بالرفع ولا يقال ايضا رأيت الرجل حتى امرأته بالنصب ولا اكلت
الخبز حتى الرمان بالجر وان اردت ان تعرف حقيقة الحال في ذلك فعليك بالتدبر
التام فيما تقرر لديك وهو ان حتى العاطفة للجمع في انتهاء تعلق حكم بما قبلها
باستيفاء اجزائه شيئا فشيئا الى مدخولها في اعتبار المتكلم كما في حتى الجارة
لكن يشترط ان يكون مدخولها جزءا من المعطوف عليه حقيقة نحو ضربت القوم حتى
زيدا او بالتأويل نحو ضربني السادات حتى عبيدهم لانهم صاروا كالجزء بالاختلاط
ولا يجوز ان يكون ملاقيا بجزء كما جاز في الجارة لما تقدم من شرط مجانسة ما بعدها
لما قبلها ويشترط ان يكون اقوى من سائر اجزائه نحو مات الناس حتى الانبياء او
اضعف منها نحو قدم الناس حتى المشاة ليصح العطف باعتبار انه من جنس آخر غير المعطوف
عليه ولا يجوز ان يكتفي في ذلك اي في التغاير اللازم للعطف بان يكون آخر اجزاء المعطوف
عليه جنسا كما في الجارة اذ لا يكتفي في المغايرة اللازمة في العطف وبهذا ظهر الفرق بين

ويجوز ان يعود الضمير الى الارادة باعتبار انها مقدرة بان مع الفعل ارادة التخليط والعلق بطبعه الاظهر ترك قوله ارادة لئلا يتوهم قوله فيكون بين التخليط والعلق مجانسة بان يكون العلق جزءا من التخليط بناء على ان العلق بسبب كونه من لوازم التخليط عادة صار كالجزء من التخليط والقوة معادة ايضا لان العلق بالطبع اقوى من التخليط فالمعنى اردت ان اتعلم من كلام الامام المحقق شيئا فشيئا يوما فيوما الى ان يحصل بالتدريج العلق بالطبع لان في حتى معنى التدريج كما ذكرنا ولا يجوز ان يكون حتى ههنا ابتدائية لان ما بعدها ليس بمبتداء ولا خبر ولا كلام مستقل منقطع عما قبلها فلا يكون ابتدائية لفوات شرطها امعن اسم من امعن اي اطنب واسرعت يعني مبالغة كذا في الدستور والمعنى احسن تاملات في هذا البحث فانه من غوامض النحو في مختار الصحاح الغامض ضد الواضح من باب سهل بطبعه متعلق بيعلق والضمير مجرور المحل لاضافة الطبع اليه عائد الى الولد الاكمن وهو اي الطبع في الاصطلاح ما يكون مبدا الحركة مطلقا سواء كان لها شعور كحركة الحيوانات او لا يكون لها شعور كحركة الافلاك عند من يجعلها غير شاعرة والاجاد والمواد بمبداء الحركات الصور النوعية او النفوس على ما حقق في الحكمة والطبيعة ما يكون مبداء الحركة من غير شعور كالصورة الحجرية التي يكون مبداء الحركة الهابطة من غير شعور هكذا قال الامام في شرح الاشارات فالفرق بين الطبع والطبيعة بالعموم والخصوص مطلقا والعام هو الطبع هذا بحسب الاصطلاح كما اشرنا اليه

واما

واما بحسب اللغة فلا فرق بينهما وقال في مختار الصحاح الطبع السجية التي جبل عليها الانسان وهو في الاصل مصدر والطبيعة مثله وكذا الطباع بالكسر انتهى وقال بعض الافاضل ان الطبع هو قوة للنفس يحكم بالاحكام من غير فكر ونظر قريب والمراد ههنا بالطبع الذات فمعنى بطبعه بذاته وبنفسه من لفظ مجرور بمن والهاء ايضا مجرور محلا لاضافة لفظ اليه عائد الى الامام فهو من اضافة المصدر الى الفاعل الحلو بوزن الفعل ضد المر مجرور صفة اللفظ والجار والمجرور في محل النصب على انه حال من فاعل يعلق وهو ما الموصول في قوله ما يتفجر اي يسيل وقوله منه متعلق بيتفجر والضمير المجرور بمن عائد الى الموصول ولفظ ينابيع مرفوع على انه فاعل يتفجر وهو اي لفظ ينابيع جمع ينبوع وهو عين الماء النحو مجرور مضاف اليه لينابيع ومحل الموصول مع الصلة رفع على انه فاعل يعلق وانما قلنا ان من لفظه حال من فاعل يعلق لانه لا يجوز ان يكون حالا من الضمير المجرور في منه لوجوه ثلثة الاول ان للحال الا ما لبيان هيئة الفاعل او المفعول كما مر وهذا الضمير المجرور ليس بفاعل ولا مفعول فلا يكون حالا منه ويرد عليه ان هذا الوجه لا يدل على عدم جواز كونه حالا من ضمير منه لان كون الحال لبيان هيئة الفاعل او المفعول اكثري لا كلي على ما اعترف به الشارح فيما سبق الوجه الثاني انه اذا كان ذو الحال معرفة يجوز تقديمه على الحال لان حق الحال التاخير عن صاحبه وانما وجب تقديمه على ذي الحال النكرة لدفع التباس بالصفة فانه لو تاخر لالتبس بالصفة في حالة النصب نحو قولنا ضربت رجلا راكبا فانه قدمت في حال الرفع والجر وان لم يلتبس طرد

الباب وهذا الضمير معرفة فيجوز اي يلزم ان يجوز على تقدير كونه حالا منه تقديمه على هذه الحال وهي من لفظه الحلو فيكون تقديره اي الكلام حتى يعلق بطبعه منه من لفظه الحلو وهذا التقدير غير جائز لانه يلزم منه اي من هذا التقدير لتقديم ما في حيز الصلة وهو منه قوله وهو مبتداء راجع الى ما وقوله منه اي لفظ منه خبره والجملة معترضة وقوله على الموصول متعلق بقوله تقديم وهو اي الموصول ما اي لفظ ما وما في حيز الصلة اي الشيء الذي يكون في حيز الصلة لا يتقدم عليه اي الموصول لانه اي ما في حيزها في حكم الصلة والصلة لا يتقدم على الموصول لان الصلة لكونه مبنية للموصول صار كالجزء الثاني له فلا يجوز تقديم الشيء من الصلة وابعاضها على الموصول لاستحالة تقديم الجزء الثاني من الشيء وجزء ذلك الجزء الثاني على ذلك الشيء لاستلزامه تقديم الشيء على نفسه كما لا يخفى وكذا ما في حكمها والحاصل انه لا يجوز ان يكون من لفظه حالا من ضمير منه اذ لو جاز لجاز تقديمه والتالي باطل لاستلزامه المحال فالمقدم مثله الوجه الثالث ان من لفظه مقدم على هذا الضمير والحال لا يتقدم على صاحبها المجرور بالاضافة اللفظية او المعنوية بالاتفاق او بحرف الجر في الاصح فلا يقال مررت جالسة بهند لان الحال تابعة لذيها الا انها صفة له في الاصل فلا يقع حيث لا يقع متبوعها والمجرور بالاضافة او بالحرف لا يتقدم على الجار فكذا الحال لا يتقدم عليه وانما قال في الاصح لان البعض جوز تقديمها على المجرور بالحرف بناء على ان حرف الجر من تمام معنى الفعل فيكون قولك ذهبت بهند راكبة في قوة اذهبت هندا راكبة فكما يجوز تقديم الحال على صاحبها في اذهبت كذلك يجوز في ذهبت لا يقال ان المحذور الذي

ذكر

ذكر في الوجه الثاني لازم على تقدير جعلكم اياه حالا من الموصول لان الحال من الشيء ان يكون فيها اما شاء ضرا عنه اي عن ذلك الشيء فيكون في حيز الصلة ايضا اي كما يكون في حيزها على تقدير جعلكم اياه حالا من ضمير منه فيلزم تقديم ما في حيز الصلة عليها الا انا نقول انه ما ذكرتم بل اللازم ح اي على تقدير جعله حالا من الموصول تقديم ما في حيز الموصول وما في حيزه اي في حيز الموصول لا يكون من تتمة الصلة التي هي كالجزء من الموصول وتقديم ما في حيز الموصول جائز فنظرت الفاء يجوز للعطف وهذه الجملة معطوفة على جملة اردت فالفاء عاطفة ويجوز ان يكون علامة لجزاء شرط محذوف فالفاء ح يسمى فاء فصيحة وذلك اما لافصاحها اي لاظهارها وانبائها عن محذوف او وصفا لها بوصف صاحبها كالكتاب الحكيم والكلام الملص تقدير الشرط هكذا اذا كان كذلك اي اذا كان الولد مستحضرا للمختصر ومحيطا بمفرداته فنظرت فيكون الجملة مجزومة المحل على انها جواب لهذا الشرط المحذوف ولا يذهب عليك ان هذا قول بجزم اذا وهو ضعيف لا ينبغي ان يتخذ به في السعة اذ قد تقرر في موضعه ان اذا لا يجزم الا في الضرورة كقوله واذا تصبك من الحوادث نكبة فاصبر فكل غيابة فستنجلي ولهذا عدوا جوابا اذا من الجملة التي لا محل لها من الاعراب قوله نكبة اي مضرة وغيابة الجب قعره والمراد بها ههنا الغم وتصبك مجزوم باذا وهو مستشهد والفاء في فاصبر جزائية وفي كل تعليلية وكل مبتداء وقوله فستنجلي اي ستزول خبره ودخول الفاء على خبر المبتداء اذا لم يوصف مما يستشقه الضعف ويحتمل ان يكون التقدير فكل غيابة تصيبك او يكون الفاء زائدة في مختصراته متعلق بنظرت ونظرت في المختصرات عبارة عن مكره وتامل فيها لان النظر اذا استعمل

مع في يكون بمعنى الفكر كما اذا استعمل بالي واللزوم وعلى بمعنى الايصاد والترحم والغضب
على اللف المرتب والضمير في مختصراته عايد الى الامام المطبوطة بحورة لانها صفة المختصرات
فان قلت ان المختصرات جمع والمطبوطة مفردة فكيف يكون صفة لها والمطابقة شرط بين
الصفة والموصوف في الافراد والجمع اذا كانت الصفة فعلا له اي اذا كانت الصفة فعلا
للموصوف وقائمة به كما سيجيء وهذا وعد بلا وفاء اللهم الا ان يقال المراد انه سيجيء
في اخر الكتاب فلا يخفي ركاكته ويسمي هذا وضعا حقيقيا ولو لم فعلا له او قائمة
به سمي صفة سببية نحو جاء في زيد الطويل غلامه فان قلت فما بال قولهم ثوب
اسمال ونطفة امشاج فان الوصف فيهما فعل الموصوفه وقايم به فان الاسمال
جمع سمل بفتحتين بمعنى العتيق والامشاج جمع مشيج كيتيم وايتام وهو الشيء المختلط
مع غيره يقال نطفة امشاج لماء الرجل اذا اختلط بماء المراءة ودمها والعتاقة
والاختلاط وصفان قائمان بالثوب والنطفة مع ان الموصوف مفرد والوصف ليس
كذلك قلت هذا على تاويل ان الموصوف مركب من الاجزاء المستفاد من الوصف فكان
الموصوف مجموع تلك الاجزاء وصفوه بالجمع وههنا كذلك اي الوصف فعل للموصوف
وقايم به لان المطبوطة قائمة بها قلت ههنا قاعدة وهي ان الصفة اذا اسندت
الى ضمير الجمع كانت الصفة في حكم الفعل في جواز الوجهين صيغة الافراد مع الحاق
التاء وصيغة الجمع كما ان الفعل كذلك في قولنا النساء جاءت وجئن على لفظ الواحد
والجمع اما الاول فبناء على ان كل جمع مؤنث لكونه في تاويل الجماعة واما الثاني فلكونه

مسندا

مسندا الى ضمير جمع المؤنث فروعي اللفظ في الاول والمعنى في الثاني وقس عليه الرجال
جاءت وجاؤا ولا يجوز الرجال جئن كما لا يجوز النساء جاؤا وان جاز العيون والايام
فعلن وههنا ان المضبوطة اسندت الى ضمير المختصرات فيجوز الجمع والافراد فافرد المص
اي اختار الافراد من هذين الجائزين للاختصار في الافراد وكذا الكلام في قوله دون كتبه
المبسوطة بمعنى قدام وقد يجيء بمعنى اسفل ضد فوق وعلى ايهما يحمل ان يكون مع فاعله
في محل النصب على الحالية من فاعل نظرت في مختصراته المضبوطة متجاوزا الى كتبه المبسوطة
هذا واعلم انهم قالوا للظرف احكام اربعة كالجار والمجرور بعينه الاول ان يتعلق بفعل
او معناه والثاني انه اذا لم يسبقه ما يطلبه لزوما ان وقع بعد النكرة المحضة فصفة
لها او بعد المعرفة المحضة فحال عنها او بعد غير المحضة منهما فيحتمل لهما والثالث
انه متى وقع صفة او صلة او حالا او خبرا لا يتعلق الا بمحذوف والرابع انه اذا وقع
في احد هذه المواضع الاربعة وبعد النفي والاستفهام يجوز ان يرفع الفاعل اذا عرفت
هذا فنقول قوله دون منصوب على الظرفية مسلم قوله والعامل فيه اي في نصب
المذكور نظرت يرد عليه انا لا نسلم ذلك بل العامل فيه محذوف فانه قد وقع في
موضع لم يسبقه ما يطلبه لزوما من المبتداء ونحوه وهو ظاهر ووقع بعد المعرفة
وهي مختصراته فهو حال وقد عرفت في الحكم الثالث ان عامل الحال محذوف ان قلت
المراد ان العامل فيه اي في نصب دون على الحالية نظرت وهو لا ينافي ان يكون العامل
في نصبه على الظرفية هو المحذوف فان المنصوب على الظرفية هو لفظ دون وحده وعامله

محذوف والمنصوب المحل على الحالية هو الجملة الظرفية اعني دون مع فاعلها المستكن المستقل اليه
من عاملها بعد حذفه قلت نعم يمكن ان يحمل على ذلك لكنه تعسف وعدول عن الظاهر المتبادر
من العبارة كما لا يخفى واعلم ان دون يجيء بمعنى غير ايضا صرح به في شرح اللباب فيجوز ان يكون
منصوبا على الحالية دون الظرفية اي نظرت في مختصراته المبسوطة غير كتبه المبسوطة
كتبه جمع كتاب مجرورة لاضافة دون اليها المبسوطة مجرورة على انها صفة كتبه لا يخفى
ان الضمير في كتبه ليس بجزء من الموصوف ولكن لما كان صحة توصيف كتبه بالمبسوطة بسبب
اضافته الى الضمير ذكرهما معا فوجدت الفاء فيه كالفاء في نظرت فهو يتعدى الى مفعولين
الاول منهما قوله اكثرها والهاء مجرور المحل لكونه مضافا اليه لاكثر عائد الى المختصرات
فاعلم ان التمييز في المفرد انما ينتصب بعد تمام مميزه بالتنوين لفظا نحو عندي راقود خلا
وبالتنوين تقديرا كما في غير المنصرف نحو عندي مثاقيل ذهبا او في المبني كالاعداد المركبة
نحو ثلثة عشر رجلا وكم الاستفهامية نحو كم رجلا عندك وكم الخبرية اذا فصل بينهما وبين
مميزها نحو كم في الدار رجلا لقيت وفي نحو رجلا وربه رجلا او بنون التثنية وشبه
نون الجمع او بالاضافة وقول المص تعاورها اي تداولها واستعملها من قبيل ما تم مميزه
بالتنوين تقديرا واليه اشار الشارح بقوله نصب على التمييز من اكثر لانه اي اكثر اسم
مبهم تم بالتنوين تقديرا وكل اسم مبهم تم بالتنوين ينصب مميزه فاكثر قد نصب تعاورها
على التمييز واما ان اكثر تم بالتنوين تقديرا فلانه غير منصرف وكل غير منصرف وان منع
عنه التنوين لفظا لكنه الظهر تقديرا بناء على انه اسم والاسم يستحق التنوين وانما اسقط
لعلة

لعلة عارضة هكذا اما الاول من هذا الظهر الثاني تعليل الشارح بقوله لان كل تنوين سقط
بالاضافة فهذا التنوين ثابت تقديرا اليس بشيء كيف وقد صرح به في كثير من الكتب
لان كل تنوين حذف بغير اللزوم والاضافة فهو ثابت تقديرا ويكفيك شاهدا لما
قلنا ما في بعض شروح اللب وغيره حيث قال واعلم ان ما فيه التنوين المقدر ان كان
افعل التفضيل مميزه سببي لا يجوز الاضافة نحو زيد اكثر مالا وعلامة السببي صحة حقيقة
الفاعلية بعد ان تصير افعل فعلا اذ يصح ان يقال كثر ماله واما ان لم يصلح ذلك فيجب
الاضافة نحو زيد اكرم رجل انتهى فقد تبين لك ان تنوين اكثر ثابت تقديرا قبل
الاضافة لكونه غير منصرف لا انه ثابت تقديرا لسقوطه بالاضافة كما زعمه الشارح قوله
او بالتركيب عطف على قوله بالاضافة كخمسة عشر اذ اصله خمسة وعشرة منونتين ثابت
تقديرا وان سقط لفظا لانه لما قصد امتزاج الاسمين وتركيبهما بحيث يكون عددا
واحدا كعشرة ومائة حذفت الواو المؤذنة للانفصال وبني الجزآن فحذفت التنوين
عنهما للبناء لان التنوين التمكن لا يجتمع مع البناء وهذا كله على ما جعله الشارح من
انه تمييز من اكثر ولا يبعد ان يقال انه تمييز من اسناد اكثر واليه ذهب شارح الضوء حيث
قال هو تمييز من اسناد اكثر لا من تعلق الفعل به سواء كان وجدت بمعنى صادفت او بمعنى
علمت انتهى بين منصوب على الظرفية والعامل فيه تعاورها الائمة جمع امام مجرورة
لاضافة تعاور اليها والمفعول الثاني لوجدت قولها المائة او هي بدل من اكثرها على تقدير
ان وجدت يتعدى الى مفعول واحد بدل البعض من الكل على تقدير ان وجدت يتعدى

الي مفعول واحد بدل البعض من الكل والتتمة منصوبة معطوفة على المائة وكذا قوله والجمل
معطوفة على التتمة وهذه الثلثة اعني المائة والتتمة والجمل كل واحد منها اسم كتاب للشيخ
عبد القاهر الجرجاني رحمه الله وهذا الاعراب اي كونه بدلا من كتب اذا كان وجدت بمعنى صادفت
اي اصبت واما اذا كان بمعنى علمت فهو يتعدي الي مفعولين احدهما الكتب مفعول الاول وقوله
تمييز والمائة المفعول الثاني وما بعدها معطوفة عليها من قوله وهذا الاعراب الي هذا المحل لما
سبق وتبين لك كما لا يخفي فاستطلت فعل فاعل متوسطين والفاء فيه كالفاء في فنظرت فهو
ماخوذ من طال يطول فيتعدي بالنقل الي باب الاستفعال هذا بالنظر الي الغالب والا قد يكون
استطال بمعني طال صرح به في الصحاح ان مصدرية اكلفه فعل مضارع منصوب بان فاعله مستتر فيه
وهو انا والضمير البارز المتصل منصوب المحل على انه مفعول اول لاكلفه وعايد الي الولد وهو
اي اكلف يتعدي الي مفعولين اللذين ثانيهما غير الاول ومفعوله الثاني قوله جمعها والهاء
مجرورة المحل لاضافة الجمع اليها وعايد الي الكتب الثلثة والجملة الفعلية اعني اكلفه مع ما عملت
فيه منصوبة المحل على انها مفعول استطلت واحمله اي اكلفه منصوب معطوف على اكلفه وهو
اي احمله يتعدي الي مفعولين كذلك ايضا اي كما يتعدي اكلف اليهما الاول الضمير المتصل
والثاني قوله رفعها والضمير مجرور المحل لاضافة رفع اليه وعايد الي الكتب الثلثة كراهة مصدر
منصوب على انه مفعول له لاستطلت وهو اي المفعول له ما يكون باعثا على مضمون الفعل العامل
فيه سواء كان علة غائية متاخرة عنه في الوجود نحو جئتك اصلاحا لك او سببا باعثا عليه
في التصور ومتقدما عليه في الوجود ايضا نحو قعدت عن الحرب جبنا ومضافة الي مفعولها وهو

أي

اي مفعولها لفظة ما وهي اي لفظ ما موصولة فيها جملة ظرفية صلته وقد مر نظيره
غير مرة والموصول مع صلته مجرور المحل لاضافة كراهة اليه وذكر الفاعل متروك تقديره
كراهتي ما فيها اي في الكتب الثلثة والضمير المستكن في فيها عايد الي ما تقديره كراهتي
ما حصل فيها واعلم ان شرط نصب المفعول له ثلثة الاول ان يكون فعلا لفاعل الفعل المعلل
وبعضهم لم يجعله شرطا محتجا بقوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا والثاني ان يكون مصدرا
والثالث ان يكون مقارنا للفعل المعلل في الخارج اي في الوجود بان يكون وقوع الفعل
في بعض زمان المفعول له نحو قعدت عن الحرب جبنا او يكون اول زمان الفعل آخر زمانه
نحو جئتك خوفا من فرارك او بالعكس نحو جئتك اصلاحا لك فاذا وجد هذه الشروط
الثلثة باسرها ينصب المفعول له وذلك لانه ح يصير مشابها بالمفعول المطلق بدخوله
في ضمن الفعل العامل لانه فعل لفاعل الفعل المذكور ومقارن لوجوده فكما يتعدى الفعل
اليه بغير الحرف كذلك يتعدي ح الي المفعول له بغير الحرف ولان الفعل يقتضيه اقتضاء
العلة المعلول وان لم يوجد واحد من الشروط يكون مجرورا باللام اي يكون اللام واجبة
لانها اذا فقدت هذه الشروط او بعضها لا يكون داخلا في الفعل المذكور مثل اذا فقدت
الشرط الاول نحو جئتك لاكرامك الزاير لا يندرج اكرام المخاطب في فعل المتكلم لان فعل
هذا لا يندرج في فعل ذاك وهو ظاهر وقوله لفقدان تعليل لقوله يكون مجرورا اي انما
يكون مجرورا باللام في نحو جئتك لاكرامك الزاير لفقدان الشرط الاول فان المجيء فعل المتكلم
والاكرام فعل المخاطب وفي نحو جئتك للسمن لفقدان الشرط الثاني فان السمن ليس بمصدر

فلا يدخل في الفعل المذكور ايضا لانه اذا لم يكن مصدرا لم يكن من جنس الفعل المعلل فكيف
يندرج فيه وفي نحو خرجت اليوم لمخاصمتك زيدا امس لفقدان الشرط الثالث فلم يندرج
في الفعل السابق ايضا لان الفعل الواقع امس لا يتصور دخوله تحت الفعل الواقع اليوم
وهو ظاهر ان قلت هل يجوز اثبات اللام عند وجود تلك الشرايط قلت يجوز اذا كان مضافا
او معرفا باللام واما اذا كان منكرا فقد اختلف فيه قيل يجوز مع ضعف وقيل لا يجوز لانه
يشبه الحال والتمييز لما فيه البيان وكونه نكرة فلا يقال في ضربت ابني تاديبا له للتاديب بل
للتاديب ولتاديبه قال ابن مالك رحمه الله المستوفي بشروط النصب مقرونا باللام اكثر من نصبه
والمجرد عن اللام بالعكس ويستوي الامران في المضاف وسيجي لمية هذا اي سيجي تعليل
هذا المذكور وهذا ايضا من مواعيده الغير الموفاة ان شاء الله تعالى من الاشياء جمع شي
كقول واقوال عند الكسائي وعند سيبويه شيئاء على وزن فعلاء كحمراء استكرهوا
اجتماع الهمزتين بينهما الف فنقلوا الهمزة الاولى الى الصدر اي قلبت اللام فجعلت مكان
موضع الفاء فصارت اشياء على وزن لفعاء فعلى الاول لفظ الاشياء منصرف وعلى الثاني
غير منصرف وقال الجاربردي ان لهم في لفظ اشياء مذاهب ثلثة وانها غير منصرف بالاتفاق
فعند سيبويه بوزن لفعاء اصله شيئاء فقلبت اللام فجعلت مكان موضع الفاء كراهة
الف بين همزتين وهذا القلب شايع ذايع وعند الكسائي بوزن افعال جمع شي بوزن فعل
بالفتح والسكون ويلزمه منع الصرف بغير علة وعند الفراء اصله اشيئاء بوزن افعلاء حذفت
اللام كراهة الف بينهما جمع شيّ بتشديد الياء بوزن فعيل بالفتح والسكون ويلزمه الاخذ

من غير

من غير الشايع وعليه تقرير اكثر الكتب المعتبرة من العربية فقول الشارح فعلى الاول
منصرف وعلى الثاني غير منصرف لا يخلو بظاهره عن شوبة ضعف وهي اي الاشياء مجرورة
بمن والجار مع المجرور في محل النصب على الحال من الموصول وهو اي الموصول بمعنى المفعول
لكراهة وان كان في الظاهر مضافا اليه لها المعادة اسم مفعول من الاعادة مجرورة
على انها صفة الاشياء والكلام فيها كالكلام في المضبوطة من انه لما جاز الامران اي
الافراد والجمع اختير الافراد للاختصار وان الواو للحال الا ان الشرط في الاصل كانت فعل
الشرط وهو من افعال الناقصة كامن واسمه مستتر فيه وهو عايد الى الاشياء لا حرف
من حروف النفي تخلو فعل مضارع منفي بلا جزاء الشرط يرد عليه ان يقال لا نسلم انه جزاء
الشرط فان ان لما اخرجت عن حقيقة الشرط استغنت عن الجزاء فهو اي قول المص
وان كانت لا تخلو مثل قولك اكرمك وان اهنتني بعينه كيف ولو فرض ان ان باق
على حقيقة الشرط لما صح ان يكون قوله لا تخلو جزاء له فانه من تتمة الشرط لكونه خبر
كانت بل يطلب جزاء بعد تمام الشرط كما لا يخفى على الذوق السليم وهو منصوب المحل لانه
خبر كان والشرط مع فاعله وجزائه جملة شرطية منسلخ عنها معنى الشرط وقعت في
موضع الحال من الاشياء وانما انسلخ لان الجملة الشرطية لتصدرها بحرف الشرط المقتضي
لصدر الكلام لا يكاد ترتبط بشي قبلها فلا يكون حالا الا فيهم لا يوقعونها بتمامها حالا الا
بعد ان اخرجوها عن حقيقة الشرط نحو اكرمك وان اهنتني واوجبوا الواو في مثله لئلا
يلتبس بالشرط الحقيقي وذلك لانه لو ترك الواو وقيل اكرمك ان اهنتني لتوهم انه جملة

شرطية جزآؤها مقدر بعدها وهو اكرمك لدلالة اكرمك المذكور عليه ولم يعلم انها
واقعة موقع الحال منسلخة عنها معنى الشرط غير محتاجة الى الجزاء لا لفظا ولا تقديرا ولما
تجيء بواو الحال لارتفع الالتباس وانما قلنا بتمامها اشارة الى انهم قد يوقعون بالحال الامر
غير اخراج عن حقيقة الشرط لكن لا بتمامها بل بعد جعلها خبرا عن ضمير ما اريد عنه الحال نحو
ما جاء في زيد وهو ان تسئاله يعطك فيكون الواقع موقع الحال في الحقيقة هو الجملة
الاسمية دون الشرطية بل الشرطية تكون جزاء من تلك الجملة الاسمية الحالية فلهم
في ذلك طريقان احدهما الاخراج عن حقيقة الشرط والثاني جعلها خبرا للمبتداء معبقا لها
على حقيقة الشرط وقول المص وان كانت لا تخلو من قبيل الاول وهي كلا الاشياء في معنى
المفعول كقوله فان كانت لا تخلو من قبيل الحال عن المفعول لانها اي الاشياء عبارة عن
الموصول في كراهة ما فيها وهو اي الموصول منصوب مفعول لكراهة قبل الاضافة فتأمل
وسيجيء تحقيق هذه المسئلة في شرح هذا الكتاب المسمى بالضوء في بحث الحال هذا الوعد
بهذا الوجه مستبشع لا لطف له كما لا يخفى على من له ذوق سليم من الافادة مجرور بمن
متعلق بلا تخلو فاستصفيت فعل فاعل والجملة معطوفة على استطلت منها الهاء مجرور
المحل بمن عايد الى الكتب الثلثة متعلق باستصفيت هذا اسم من اسماء الاشارة مبني
على الفتح بل على السكون لشبهه بالحروف من حيث الاحتياج الى المشار اليه كما ان الحروف
محتاجة الى متعلقاتها لكن محله هٰهنا نصب لانه مفعول استصفيت المختصر منصوب لانه
صفة هذا او عطف بيان لهذا وهو المشهور عند الجمهور فيكون على كلا التقديرين تابعا

للمبني وتابع المبني تابع لمحله دون لفظه مثل لا يقال مضى امس الدابر بكسر الراء بل الدابر برفعه
فان قلت لم جاز نحو يا زيد الظريف برفع الظريف حملا على لفظ زيد المبني على الضم قلت
لمشابهته حركة المنادى المبني حركة الاعراب في العروض من حيث ان حركة الاعراب عارضة
بسبب مجيء العامل كما ان حركة البناء في المنادى المفرد المعرفة عارضة بسبب التنكير و
نفيت معطوف على استصفيت عن حرف جر كل مجرور بها متعلق بنفيت واعلم ان التنوين
العوض اما عوض عن المضاف اليه نحو يومئذ وحينئذ اصلهما يوم اذ كان كذا وحين اذ كان
كذا فحذف المضاف اليه لاذ وعوض عنه التنوين واما عوض عن الحرف او عن الحركة او عن
الاعلال كما ذكروا في تنوين جوار من انه عوض عن الياء عند سيبويه وعن حركته عند
المبرد وعن الاعلال عند البعض منهم والتنوين فيها اي في كل عوض عن المضاف اليه اي
من قبيل الشق الاول دون ما عداه اي عن كل واحد منها اي من تلك الكتب الثلثة ما
مصدرية نكرة فعل ماض والضمير فيه اي في نكرة عايد الى كل في قوله عن كل منها وهو اي
نكرة في تقدير المصدر بما لانه مفعول نفيت اي نفيت عن كل واحد منها نكرة ولا يجوز
ان يكون ما موصولة لانه يلزم ان يكون المنفي نفس المسئلة المنكرة وهو غير جائز لان
المراد نفي التنكر دون المنكر ولو حكم بجواز نفيها اي بجواز نفي المسئلة المنكرة لم يكن
الكتاب يعني المصباح مشتملا لهذه المسئلة المنكرة وهو غير مراد بل مؤد الى الفساد
لانه يلزم ان لا يكون مسئلة الفاعل مرفوع اضافة مسئلة الى قوله الفاعل مرفوع بيانية
اي مسئلة هي قولنا الفاعل مرفوع مذكورة في الكتاب وبطلانه ظاهر بين هكذا اشارة الضوء

والايكان نفس المسئلة منفيا ولقائل ان يقول في انتفاء المجموع يكفي انتفاء واحد من اجزائه و انتفاء الصفة متعين اقول نعم الا انها اذا كانت موصولة فلمتوهم ان يتوهم في بادي الرأي بان المنفي هو المنكرة لوروده النفي عليه ظاهرا بخلاف ما اذا كانت مصدرية فلذا كانت الاول مظنة التوهم دون الثاني كان هو حسن دون الاول وان كان جايزا وصاحب الضوء لا يدعي عدم جوازه بل عدم حسنه شرح قاضي

الى قوله ولا يجوز ان يكون ما موصولة الخ قيل لكن فيه نظر لانا لا نسلم انه يلزم من نفي المتكرر
نفي نفس المسئلة المتكررة التي هي المسئلة النحوية لان المتكرر هو الشيء الموصوف بصفة
التكرار وصفة التكرار داخل في المتكرر من حيث هو متكرر ولا يلزم من نفي المجموع المركب
من الموصوف والصفة نفي كل جزء اعني الموصوف الذي هو المسئلة النحوية مع
الصفة التي هي تكرارها لان نفي المجموع قد يكون بنفي قيد من قيوده ولو قال بنفي جزء من
اجزائه لكان اظهر فلم لا يجوز ان يكون ههنا كذلك اي نفي المجموع بنفي قيد من قيوده واذا
كان كذلك فنفي المتكرر ههنا بنفي تكرره لا بنفي نفسه حتى يلزم ما ذكرتم من نفي نفس
المسئلة او نقول في رد ما قيل ولا يجوز ان يكون ما موصولة الخ يجوز ان يكون ما موصولة
بتقدير المضاف هكذا او نفيت عن كل منها تكرار ما تكرر فح يستقيم الكلام فافهم فانه
من مزال الاقدام استقلالا منصوب على انه مفعول له من نفيت او على انه حال من ضمير
نفيت بمعنى مستقلا وانا المعاد متعلق باستقلالا وهي اي المعاد مصدر ميمي من اعاد
بمعنى الاعادة والتكرار واستقلالا معطوف على استقلالا الاول في الوجهان من كونه
مفعولا له وحالا ايضا والمفاد متعلق باستقلالا واعلم ان الظاهر ان المفاد مصدر
ميمي كالمعاد والتقدير لاجل استقلالي ومستقلا وانا لافادة التكرار على ان يكون
اللام عوضا عن المضاف اليه وليس باسم مفعول اذ لا يستقيم المعنى الا بارتكاب الحذف
في فاعل الاستقلال ومفعوله معا اي لاستقلالي في فائدة التكرار لمن يستفيد لان
الاستقلال عن الشيء تحليله وذا لا يتصور في المفاد لان المفاد هو الشخص المستفيد على
تقدير

تقدير كونه اسم مفعول ولا معنى لعدة وليده ولكن الشارح اقتفى اثر صاحب الضوء فقال
وهو اي المفاد اسم مفعول من افاد يفيد واللام فيه للعهد الخارجي والمعهود هو الولد فالمراد
من المفاد الولد او اللام بمعنى الجنس فالمراد من المفاد كل من يستفيد من هذا المختصر
وقول من قال ان اللام فيه بمعنى الذي لا بمعنى الجنس لانه في الصفة وهي فيها اي اللام في
الصفة اي في اسم الفاعل واسم المفعول دون الصفة المشبهة بمعنى اسم الموصول لا حرف
تعريف فلا يكون للجنس بناء على ان الموصول من المعارف والتعريف ينافي الجنسية والاستغراق
باطل قوله قول من قال مبتداء وباطل خبره وما بينهما مقول القول لانا نقول القول بكون
اللام فيه للجنس على مذهب المازني والاخفش لا على مذهب من قال انه اسم فان اللام عنده
في الصفات مطلقا سواء كانت تلك الصفة بمعنى الحدوث كالضارب وغيره اولا اي
وان لم يكن بمعنى الحدوث بل كانت من عداد الاسماء كالمؤمن والكافر فانهما اسمان لطائفتين
معهودتين ويطلقان على كل فرد من هاتين الطائفتين من غير ملاحظة كونه مصدقا
الان او منكرا فيه ولهذا ترى يستعملها اي شخص كان من العارف بمعنى التصديق
والانكار والجاهل بهما وهذا نظير ذبيحة اذا اطلقت على ذات المذبوح من غير ملاحظة
صفة الذبح حرف تعريف خبر ان اللام ولو سلم انه ليس بحرف بل اسم موصول فلا نسلم ان
الموصول ينافي الجنسية والاستغراق كقولك اكرم الذين ياتونك الا زيدا او امر رب العالمين
بكسر اللام الا زيدا ونحو ذلك فانهما اي الذين واللام في العالمين موصولان كائنان في هذين
المثالين للجنس والاستغراق والا لما صح الاستثناء الذي شرطه دخول المستثنى في

المستثنى منه على تقدير السكوت عن الاستثناء فكيف ينافي الجنسية والاستغراق وارباب المعاني والبيان قد قالوا ان الاقسام الاربعة للتعريف اعني العهد الخارجي وتعريف الجنس والاستغراق والعهد الذهني جارية في الموصول والمضاف الى المعرفة باضافة معنوية على نحو جريانها في المعرف باللام بعينه فليتأمل ولولا مخافة التطويل والاطناب لاطلعناك ههنا على فوائد لم حولها الا واحدًا بعد واحدٍ من اولي الالباب غير هو صفة في الاصل بمعنى المغاير اي مغايرًا لمدخر اي في حال كونها مغايرًا لمدخر ويستوي في الاحوال كلها لان فيه معنى النفي فجرى مجرى حرفه في التصرف ومما ينبغي ان يعلم ان النحاة قد منعوا تعريف لفظ غير باللام مع كونه مضافًا وان كان نكرة رعاية لصورة الاضافة المعنوية ولم يوجد ذلك ايضًا في كلام العرب العرباء بل في عبارات بعض العلماء اي في كلام المصنفين فكأنهم قد جعلوه بمعنى المغاير وهو اي غير ههنا منصوب على الحالية من ضمير استصفيت مدخر بالدال المهملة المشددة مجرور لاضافة الغير اليه وهو اسم الفاعل من الافتعال اصله مذتخر قلبت التاء دالًا فصار مذدخر ثم ادغم الذال المعجمة في الدال المهملة بعد قلبها مهملة فصار مدخر وجاز فيه ايضا مذخر بالذال المنقوطة المشددة بادغام الدال المهملة في الذال المعجمة بعد قلبها معجمة وذلك لان الدال والذال كليهما من المجهورية فيجوز ذلك الادغام نظرًا الى اتحادهما في المجهورية بجعل الدال ذالا والذال دالا واجاز فيه ايضا مذدخر بالمعجمة قبل المهملة بفك الادغام وتحليله نظرًا الى عدم اتحادهما في الذات فضل منصوب على انه مفعول المدخر النصيحة

مجرورة

مجرورة لاضافة فضل اليها وانما عمل مدخر في فضل لانه اريد به الحال والاستقبال واعتمد ايضا معنى على غيره وهو في النفي يعني ان عمل اسم الفاعل مشروط بشرطين عندنا الاول كونه بمعنى الحال والاستقبال اي عند تجرده عن اللام اذ عند دخول اللام الموصول عليه ليس هو في الحقيقة اسم فاعل حتى يشترط في عمله بكونه بمعنى الحال والاستقبال بل هو فعل في صورة الاسم كما اشرنا اليه نحو الضارب ابًا امس زيد اي الذي ضرب وانما اشترط ذلك ليتم مشابهته لفظا ومعنى واما اذا كان بمعنى الماضي فيشبه الماضي معنى لا لفظا ويشبه المضارع لفظا لا معنى فلا يتم مشابهته لا للماضي ولا للمضارع فلا يعمل عمل احدهما ومما يجب ان يعلم ان هذا الاشتراط انما هو في عمله في غير الفاعل والظرف والمفعول المطلق فانه يعمل في الفاعل عندهم سواء كان بمعنى الماضي والحال والاستقبال وسواء كان مضمرًا او مظهرًا سببيًا او غير سببي نحو زيد ضارب او ضارب ابوه او ضارب في داره عمرو امس لان ادنى المشابهة يكفي الرفع لشدة اختصاص الرفع بالفعل وكذلك يعمل في الظرف والجار والمجرور مطلقا لان الظرف يكفيه رايحة الفعل لاتساعه وكذلك يعمل في المفعول المطلق من غير هذا الشرط لانه ليس باجنبي عنه والشرط الثاني اعتماده على احد الاشياء الستة وانما اشترط في عمله الاعتماد على احدها لان طلبه للمعمول على خلاف وضعه لانه انما وضعه الواضع للذات المتصفة بالمصدر وهي من حيث هي لا يقتضي فاعلا ولا مفعولا وانما اقتضاهما باعتبار تضمنه بمعنى المصدر فاشترط في عمله ان يكون واقعا عند العمل موقعا هو بالفعل اولى منه بالاسم وذلك اما بكونه

وكليهم باسط ذراعيه وباسط اسم الفاعل عمل في ذراعيه مع انه بمعنى الماضي وجوابه في التأويل منتسم

مسند كما اذا اعتمد على الاربعة الاخيرة التي سنذكرها فانه ح لا يجوز ان يكون مخبرا عنه
فصار كالفعل اذ الاسناد من لوازم الفعل اولوقوعه بعد ما هو بالفعل اولي كما اذا اعتمد على
الاستفهام والنفي فان النفي انما يتعلق بالاحكام دون الذوات وكذا الاستفهام شانه
ان يكون من الاحكام العوارض دون الذوات الاول حرف النفي نحو ما قايم زيد او ما في
معناه اي في معنى حرف النفي من اسم او فعل في معناه نفي كغير وليس مثال الاسم كما في قول
الشاعر وان امراء لم يعن الا بصالح لغير مهين نفسه بالمطالع فان مهين عمل في
نفسه النصب لاعتماده على غير ومثال الفعل نحو ليس قائم الزيدين قوله وان امراء في مختار
الصحاح المراء الرجل تقول هذا مراء صالح وهذه مراة صالحة فاذا ادخلت الف الوصل في
المذكر وقلت امراء فثلث لغات فتح الراء في كل حال وضمها في كل حال واعرابها في كل حال
فيكون في اللغة الثلثة معربا من مكانين انتهى قوله لم يعن على وزن لم يدم صفة المراء
ولغير باللام الابتدائية المفتوحة مرفوع على انه خبر ان ومهين على وزن مجيب اسم
فاعل من اهان يهين اهانة والمطالع جمع مطمع بمعنى الطمع يعني ان الرجل الذي لا
الا باعمال الصالحة لا يهين نفسه باظهار الطمع في كل موضع والثاني من تلك الاشياء الستة
حرف الاستفهام ملفوظا نحو اقايم زيد او مقدرا كقوله ليت شعري مقيم العذر قومي
قومي مرفوع تقديرا على انه فاعل مقيم والعذر منصوب على انه مفعول مقدما اي امقيم
يعني يقبلون عذري قوله شعري بكسر الشين والراء بمعنى علمي اسم ليت وخبره محذوف
ههنا على سبيل الوجوب لكثرة الاستعمال والتقدير ليت علمي بما يسئل عنه بهذا الاستفهام
حاصل

حاصل والاولى ان يقال فيما يفنا حرف الاستفهام او ما في معناه فان الشرط فيه هو الاعتماد
على الاستفهام سواء كان مستفادا من حرفه او من اسمه نحو اين جالس صاحبك وكيف
يصبح ابناؤك وكم ماكث صديقك والثالث من تلك الاشياء الستة المبتداء صريحا نحو
زيد قايم ابوه او منويا كقولي وكم مال عينه من شيء غيره فان مال نصب عينه لاعتماده
على كم الخبرية التي ليست بمبتداء صريحا لكونه في الظاهر نكرة غير مخصصة بل مبتداء
منويا فانه مخصص معنى الا ترى ان قولك كم رجل لقيته بمعنى كثير من الرجال ومن
هذا علم ان تخصيص المبتداء النكرة بالصفة على ثلثة اقسام اما بالصفة لفظا
وهو ظاهر او بالصفة تقديرا نحو قولهم شخب في الاناء وشخب في الارض اي شخب
واحد او شخب من اللبن او بالصفة معنى ونية كما في كم الخبرية فان الوصف فيها
من تمام معناه وليس مقدرا مع لفظها كما يقدر مع لفظ شخب لان كم لا يوصف
اصله هكذا فالواما علم ذلك والرابع من تلك الاشياء الستة الموصوف
نحو مررت برجل عالم ابوه والخامس ذو الحال بان يكون اسم الفاعل حالا نحو جاءني
زيد راكبا غلامه ويجوز فيها اي في الحال اعني في مواضع اعتمد اسم الفاعل فيها
على ذي الحال الاعتماد تقديرا ايضا بان يحذف ذو الحال لفظا والسادس منها الموصول
نحو الضارب ابوه قال السيد الركن الدين العلوي بفتحتين في كبيره اسم شرح الكافية
قوله بعد الموصول لطرف وال وقوله غفل عنه المص مقول وزاد بعضهم على جميع الاعتماد
ان يعتمد على حرف النداء نحو يا طالعا جبلا وحيث نصب طالعا جبلا على انه مفعول لاعتماده

وكم مال عينه من شيء غيره تقديره كم شيء مال عينه
اي وكثير من الرجال وما لا اسم الفاعل يعمل في
قوله عينه بحيث نصبا اعتمادا على المبتداء
المحذوف صح
لان اسم الفاعل من مال ء يمول ء ثم قلبت
الهمزة من مال ء ياء لتطرفها وانكسار
ما قبلها فصار مالي ثم اعل اعلال كاعلال
قاض

من اللبن صفة مقدرة لشخب بقرينة السياق
واصل المثل في الحالب يحلبه فتارة يخطيء
فيحلب في الارض وتارة يصيب فيحلب في
الاناء وهذا المثل يضرب لمن يتكلم فيخطيء مرة
ويصيب مرة اخرى يقال شخب اللبن
اذا خرج من موضع ممتدا او المصدر الشخب
بالفتح والشخب بالضم الاسم منه

علي ياكن المحققين وآلوا الموصوف اعم من ان يكون ملفوظا كما ذكر او مقدرا نحو يا طالعا
جبلا اي كوكبا طالعا علي الجبل وزاد بعضهم ان يعتمد علي ان المكسورة المشددة نحو ان
قائما الزيدان ومما ينبغي ان يعلم في هذا المقام انه كما ان الاسماء المشتقة كاسم الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة يعمل بالاعتماد وكذلك يعمل به ما يجري مجراها كالمنسوب
والاستعارة مثل هاشمي ابوك واسد الزيدان فاستعير الاسد بمعنى الجري فعمل
عمله وكذا عمل هاشمي في ابوك لكونه في قوة اسم المفعول اعني منسوب الي هاشمي وهذا الاشتراط
اي اشتراط الاعتماد عند البصريين واما عند الكوفيين والاخفش منافلوا اشتراط
بالاعتماد عندهم فعلي هذا قولنا قائم زيد فقايم فيه اي في قولنا هذا عند البصريين خبر
مقدم علي المبتداء لا غير وعند الكوفيين والاخفش يحتمل الامرين احدهما ان يكون
قائم مبتداء وزيد مرفوعا علي انه فاعل ساد مسد الخبر والثاني ان يكون خبرا مقدما
وزيد مبتداء واما قايم الزيدان والزيدون فممتنع عند البصريين لامتناع ان يكون
قائم خبرا عن الزيدان او الزيدون لكونه اي لكون قائم مفردا او الزيدان والزيدون ليس
كذلك والمطابقة للمبتداء شرط في الخبر المشتق افرادا او تثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا
ليصح ارجاع الضمير منه الي المبتداء وجايز عند الكوفيين يعني ان قائم الزيدان والزيدون
جايز عندهم وعند الاخفش علي تقدير ان يكون مبتداء وما بعده فاعل ساد مسد الخبر
وكذا الخلاف بعينه من غير تفرقة جاز بينهم في عمل الظرف في الاعتماد وعدمه يعني ان
الظرف المستقر انما يعمل في الاسم المظهر بعده عند البصريين بشرط اعتماده علي احد اشياء

الستة واما اذا لم يعتمد الظرف علي شيء منها فالاسم الواقع بعده مبتداء مصدرا كان او غيره
والظرف المقدم مع ما يحمل فيه من الضمير المستكن فيه المنتقل من عامله خبره اذ لا فرق عند
الخليل بين الحدث وغيره في اشتراط الاعتماد واما عند سيبويه فان كان ذلك الاسم
حدثا فارتفاعه بالفاعلية وان لم يعتمد الظرف لانه كان اول شيء علي الفعل لانه من حيث
هو حدث جزء مفهوم الفعل وان كان غير حدث فهو مرفوع علي الابتداء كما هو عند الخليل
واما عند الكوفيين والاخفش لا شرط الاعتماد في اعمال الظرف مطلقا كما لا شرط في اعمال
اسمي الفاعل والمفعول في حروف جر رعاية مجرورة به متعلق بدخو وهي مصدر مضاف الي مفعوله
وهو عبارات جمع عبارة من العبور اما من المعني الي اللفظ بالنسبة الي المتكلم او بالعكس بالنسبة
الي المخاطب وذكر الفاعل متروك تقديره في رعايتي عباراته والضمير البارز المتصل مجرور
المحل لاضافة العبارات اليه وعايد الي الامام الفصيحة اي الخالصة من تنافر الحروف نحو
الهعجع ومن الغرابة نحو تطاعطاء وافرنقع ومن مخالفة القياس نحو الحمد لله العلي الاجلل
بفك الادغام ومن ضعف التاليف نحو ضرب غلامه زيدا باضمار قبل الذكر وتنافر الكلمات
كقولنا وليس قرب قبر حرب قبر والتعقيد نحو قوله ساطلب بعد الدار عنكم لتقربوا علي ما
فصل كل في موضعه مجرورة علي انها صفة العبارات فان الفصاحة كما يوصف بها المتكلم
مثل ما يقال شاعر فصيح وكاتب فصيح كذلك يوصف بها العبارات المفردة نحو كلمة فصيحة
والمركبة مثل ما يقال كلام فصيح في النثر وقصيدة فصيحة في النظم ولم يجمع الفصيحة
مع ان الموصوف جمع للاختصار كما مر في المضبوطة وغيرها ولم من الحروف الجوازم للفعل المضارع

يعني ان الفصيحة في المفرد خلوصه من التنافر وهو وصف في الكلمة يوجب ثقلها علي اللسان وعسر النطق بها ومن الغرابة وهي كون الكلمة غير ظاهرة المعنى ولا مانوسة الاستعمال بل يحتاج في معرفته الي تفتيش اللغة ومن المخالفة وهي كون الكلمة علي خلاف القانون المستنبط من تتبع لغة العرب وان الفصاحة في الكلام خلوصه من ضعف التاليف وهو ان يكون تاليف اجزاء الكلام علي خلاف القانون النحوي المشتهر فيما بينهم بين معظم اصحابه حتى يمتنع عند الجمهور كالاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى ومن التعقيد اي كون الكلام معقدا علي ان المعنى من النبي المفعول وهو ان لا يكون الكلام ظاهر الدلالة علي المعنى المراد منه بخلل واقع اما في النظم واما في الانتقال علي ما فصل في المطول فعليك بالمطالعة ١٢ منه

وهي خمسة لم نحو لم يضرب ويسمّي بالجحد في عرف الفرقتين لانها موضوعة لمطلق الانتفاء
فيجوز ان ينقطع في زمان الاخبار ولمّا نحو لما يضرب ويسمّي بالجحد المستغرق لوجوب اتصال
نفيها بالحال وذلك لانّ لمّا نفي لقد ضرب وقد ضرب اخبار عن المضيّ المتصل بالحال فكذلك
نفيه ولم ليس كذلك لقلّة حروفه من لمّا وهذا من جملة مصداق ما يقال زيادة الحرف تدلّ
على زيادة المعني وانّ الشرطيّة نحو ان تضرب اضرب ولام الامر اي اللام الموضوعة للامر سواء
كان للفاعل الغايب او المفعول الغايب او الفاعل المتكلّم او المفعول المتكلّم او الفاعل المخاطب
او المفعول المخاطب وهي مكسورة والفتح ايضا لغة ولام الناهية هي الموضوعة للنّهي
مطلقا فانها يجيء للمخاطب والغايب على السّواء بخلاف اللام فانها لا تدخل على الفاعل المخاطب
في الاغلب وقد تدخل ليفيد التاء الخطاب واللام الغيبة فيعمّ اللفظ مجموع الامرين مع
التنصيص على كون بعضهم حاضرا وبعضهم غائبا كما قرئ في الشواذ فبذلك فلتفرحوا ان
قلت الفهم ممّا ذكرت ان يجي صيغة المتكلّم في المعروف من الامر والنّهي في قراءة الشاذة وقد صرّح ابو حنيفة
رحمه الله بخلافه حيث قال في تصريفه غير انّه لا يأتي في الوجهان للمتكلّم في المعروف من الامر
والنّهي قلنا معني كلامه انّه لا يجيء من غير تاويل لئلّا يلزم امر الشيء لنفسه او نهيه عنها
والّا فوروده في الاستعمال كثير لا يكاد يصحّ انكاره مثل قولهم فلننزع وفلنجب وغير ذلك
ولهذا فسّر الشريف قول السكاكي فلنعيّنها بقوله اي اذا كان السابق في الاعتبار الخبر
والطلب وجب علينا تعيّنها اشارة الي انّ صيغة الطلب ليس على الحقيقة بل المراد بها الاخبار
عن وجوب التعيين على من هو بصدد المذكور بتقرير فانّه تنبيه لطو فعل مضارع مجزوم بلم سقطت
الياء

الياء علامة للجزم لانّ اصله لطوي بالياء المدّة لما بيّن في موضعه انّ حرف العلّة في
آخر الفعل المعتلّ اللام بمنزلة حركة حرف الصّحيح في آخر الفعل الغير المعتلّ اللام فاعله مستتر
فيه وهو انا والجملة اعني الطو مع ما عمل فيه معطوفة على جملة استصفيت ذكر منصوب
على انه مفعول لم الطو شيء مجرور لاضافة ذكر اليه من حرف جرّ مسائلها يجو ربها والهاء
مجرور المحلّ لاضافة المسائل اليه عايد الي الكتب الثلثة والجار والمجرور متعلق بلم
الطو الا حرف من حروف الاستثناء وهي اي حروف الاستثناء ادوات على معني ما به
يستثني في الكلام سواء كان حرفا او اسما او فعلا الّا وحاشا وعدا وغير وسوي
بحركات السّين وغيرها مثل سواء بالكسر او الفتح وخلا وما خلا وما عدا وليس ولا يكون
ولا سيّما وبلْه وبيد بمعني غير ولمّا في مثل قوله تعالى لمّا عليها حافظ ما موصولة نذر
فعل ماض مع فاعله جملة فعلية صلته وفاعله مستتر فيه عايد الي ما والموصول مع صلته
منصوب المحلّ امّا على الاستثناء المنقطع من ذكر شيء لانّ المستثني ليس من جنس المستثنى
منه الذي هو ذكر والعامل اي عامل النّصب في الموصول مع صلته الّا او العامل ابتداء
والّا مبنيّ او العامل الفعل السابق ذكره وهو لم الطو بواسطة الّا على اختلاف المذهبين
او منصوب على انه بدل من ذكر وهو بدل البعض من الكلّ لانّ ذكر ما نذر بعض من ذكر
الشيء او بدل الاشتمال يرد عليه انّ بدل الاشتمال انّما يكون اذا لم يكن بينهما تعلّق
بالكليّة والجزئيّة وههنا ليس كذلك وقد اعترف به قبيله حيث قال بدل من ذكر
بدل البعض من الكلّ والعامل فيه لم الطو دون الّا بل هو لغو في العمل اي لم الطو ذكر شيء

الا الموي بالياء ذكر ما نذر بحذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه في الاعراب والجار
اعني بحذف متعلق بمنصوب المقدر بين او وعلي اي او منصوب علي البدل من ذكر شيء بسبب
حذف المضاف لانه لولا ذلك الحذف كان الموصول واجب النصب علي الاستثناء المنقطع من
غير سبيل الي ان يكون بدل البعض من الكل كما لا يخفى وهو اي المضاف المحذوف ذكر وهو
اي الذكر المحذوف غير الذكر الذي هو المبدل منه لان المحذوف المقدر غير الملفوظ المذكور
وان اتحدا في اصل الحروف فافهم واما مجرور المحل علي البدلية اما من شيء بدل البعض من
الكل والعامل فيه ذكر اي لم اطو ذكر شيء الا اطو ذكر ما نذر فح يكون الذكر الذي اورد
في التفسير هو غير الذكر المذكور لان البدل بتكرير العامل ومن هذا يظهر فائدة قوله
فيما سبق وهو غير الذكر الذي هو المبدل منه او هو بدل من المسائل في من مسائلها
والعامل فيه من اي لم اطو ذكر شيء الا اطو ذكر شيء مما نذر اي من المسائل التي ندرت هي
قيل سيبويه في هذا لان البدل يكون في غير الموجب وشيء ومسائلها موجب والجواب
المنفي الذكر المتعلق بشيء هو من المسائل فرجعه اليه فالتمهو في سعالته لابن اخت
خالته ولما كان ههنا اعرابان كل منهما يحتمل الوجهين ابتداء في تفصيله اولا باما
واو وثانيا ايضا باما واو ثم لما بقي ههنا احتمال كون البدل من الضمير المجرور في
مسائلها ابطله بقوله ولا يجوز ان يكون بدلا من الضمير المجرور في مسائلها لعدم مساعدة
المعنى للزوم ما نذر كما بالمسائل وليس كذلك وذلك لان هذا الضمير راجع الى الكتب
الثلثة فيكون تقديره لم اطو ذكر شيء من مسائل الكتب الثلثة الا مسائل ما نذر فيرجع

الي

الي ان يقال الا الكتب النادرة وهو ظاهر الفساد وما قيل في وجه الفساد انه اذا كان
بدلا منه يلزم دخول الا بين المضاف وهو المسائل في من مسائلها وبين المضاف اليه وهو
ما نذر بتقدير تنحية المبدل منه اي تبعيده وازالته من البين وهو الهاء في مسائلها
فاسد غير لما قيل وانما كان فاسدا لان المراد بالتنحية في المعنى لا التنحية في اللفظ
حتى يلزم ما ذكر ثم على انا نقول بعد التسليم يرد هذا على الوجه الاول ايضا ولكن الحق
انه ليس المبدل منه في حكم التنحية لا معنى ولا لفظا اما الاول فلاشتمالها في غير
البدل الغلط فائدة الاجمال اولا والتفسير ثانيا واما الثاني فلوجوب عود الضمير الى
المبدل منه في بدل البعض والاشتمال كما اشرنا اليه قال في شرح اللب والباب ولكونه
ليس في حكم التنحية لا يمتنع ابدال غير المغضوب عليهم عن الضمير المجرور في انعمت عليهم
فلو كان في حكم التنحية مطلقا لما صح ذلك لان التقدير ح يكون صراط الذين انعمت
على غير المغضوب عليهم فيلزم خلو صلة الذين عن الضمير الراجع اليه لان الضمير في عليهم
الثاني راجع الي الموصول الثاني وهو اللام في المغضوب واما قولهم في حكم التنحية فايذان
منهم باستقلال البدل بنفسه من غير ذكر المبدل منه ومفارقته التاكيد والصفة
وعطف البيان ومن هذا ظهر لك ان قول الشارح لان المراد بالتنحية التنحية في
المعنى لا في اللفظ بواحل عن التحقيق او شاع معطوف علي ما نذر فيما في حرف جر ما موصولة
بينهم منصوب اي لفظ بين منصوب لفظا على الظرفية وهم ضمير متصل مجرور المحل
لاضافة بين اليه وعبارة عن النحاة لانه عايد اليهم وعامل الظرف اي ناصبه محذوف

وهو استقر و فاعله المنتقل اليه من عامله بعد حذفه مستتر فيه عايد الى ما والعامل مع
المعمول اي الظرف مع فاعله جملة ظرفية صلة ما والموصول مع صلته مجرور المحل ابي متعلق
بشاع وانتشر معطوف على شاع او على نشر والاول اولى لقربه ولم حرف جزم ازد فعل مضارع
مجزوم بلم اصله ازيد سقط الياء لالتقاء الساكنين وهو ظاهر ان يقال وهما اي الساكنين
الياء والدال فيه اي في المختصر متعلق بلم ازد شيئا منصوب لانه مفعول لم ازد اجنبيا
صفة شيئا الاخر فاستثناء ما موصولة كان فعل من الافعال الناقصة مع معموله جملة
فعلية صلتها اسمه مستتر فيه عايد الى ما بالزيادة متعلق بقوله حريا بتشديد
الياء بمعنى الجدير واللايق وهو منصوب على انه خبر كان والاصل ما كان حريا بالزيادة
ثم اخر حريا رعاية للسجع والموصول مع صلته منصوب المحل اما على الاستثناء من
لم ازد شيئا او العامل الا او لم ازد على الخلاف كما مر ذكره في لم اطو الا ما ندر او على البدلية
من شيئا والعامل ح فيه لم ازد دون الا بل هو لغو في العمل والجملة اعني لم ازد مع ما
عملت فيه معطوفة على جملة لم اطو فهي اما في محل الرفع ان كانت فاء نظرت عاطفة او في
محل الجزم ان كانت فاء جزائية ومباحث الاستثناء طويلة لا يليق ذكرها في هذه
الاوراق لكن فيها اي في مباحث الاستثناء مسيلة لطيفة من الاستثناء المكرر
لا بد من ذكرها لامتحان الاذهان واختبار الافهام من الخبرة بكسر الخاء المعجمة بمعنى الامتحان
والتجربة وهي اي تلك المسيلة اللطيفة انه اذا قال قايل لفلان علي عشرة دراهم قوله
عشرة مرفوع مبتداء ولفلان خبره وعلي متعلق بالخبر لانه في معنى الفعل الا تسعة الا
ثمانية

ثمانية الا سبعة الا ستة الا خمسة الا اربعة الا ثلثة الا اثنين الا واحدا ولو
قال له علي عشرة بتنوين العوض الا اثنين الا ثلثة الا اربعة الا خمسة الا ستة
الا سبعة الا ثمانية الا تسعة فاللازم في الاول خمسة وفي الثاني واحد لا يليق ذكر
وجه التخريج هنا ولا علينا ان نبينه فنقول اما ان اللازم في الاول خمسة فلانا لما اخرجنا
التسعة من العشرة بقي واحد وادخلنا معه ثمانية صارت تسعة واخرجنا منها
سبعة بقي منها اثنان وادخلنا معهما ستة صارت ثمانية واخرجنا منها
خمسة بقي ثلثة وادخلنا معها اربعة صارت سبعة واخرجنا منها ثلثة
بقي اربعة وادخلنا معها اثنين صارت ستة واخرجنا منها واحدا بقي خمسة
فكل وتر منفي خارج وكل شفع موجب داخل كذا في شرح الرضي وفي تعليق
سبيل هذه المسيلة ان يجمع المثبت على حدة ويجمع المنفي على حدة ثم ينقص المنفي
عن المثبت فما بقي هو المقر به فالمثبت عشرة وثمانية وستة واربعة واثنان
والمجموع ثلثون والمنفي تسعة وسبعة وخمسة وثلثة وواحد والمجموع خمسة وعشرون
فاذا انقصت الاقل من الاكثر بقي خمسة واما ان اللازم في الثاني واحد فلان
القايل لما استثنى اثنين بقي ثمانية ولما استثنى ثلثة من تلك العشرة ايضا
اذ لا بد ان يكون ذلك استثناء من العشرة لا من الاثنين لان استثناء الاكثر من
الاقل لا يصح وهكذا الاستثناءات الباقية كلها من العشرة فبقوله الا تسعة نفي
تسعة من العشرة فبقي واحد واعلم ان عبارة اللباب في هذا الباب هكذا ولو ذكرت

فعلى هذا لا يجوز في كل وتر الا النصب لانه في كلام موجب ويجوز في كل شفع الابدال والنصب على الاستثناء لانه غير موجب هذا واما في غير الموجب نحو ما له علي عشرة الا تسعة وهكذا الى الواحد فاللازم ايضا خمسة لكن يجعل كل وتر داخلا وكل شفع خارجا

المستثنى الثاني بعد ما يصح دخوله فيه اي في المستثنى منه كان من النفي اثباتا ومن
الاثبات نفيا نحو قوله له علي عشرة الا تسعة الا ثمانية وهكذا الى الواحد فاللازم
خمسة ولو ذكرت بعده الا اثنين الا ثلثة وهكذا الى التسعة فاللازم واحد انتهى
وقال الشارح يعني لو ذكرت بعد الا واحدا الا اثنين الا ثلثة وهكذا الى التسعة بان
يقول له علي عشرة الا تسعة الا ثمانية الا سبعة الا ستة الا خمسة الا اربعة
الا ثلثة الا اثنين الا واحدا الا اثنين الا ثلثة الا اربعة الا تسعة واللازم
واحد لانك اذا اولت الا اثنين بعد الا واحدا صار اللازم سبعة ثم اذا اولت الا
ثلثة بقي اللازم اربعة ثم اذا اولت الا اربعة صار اللازم ثمانية ثم اذا اولت الا
خمسة بقي اللازم ثلثة ثم اذا اولت الا ستة صار اللازم تسعة ثم اذا اولت الا
سبعة بقي اللازم اثنين ثم اذا اولت الا ثمانية صار اللازم عشرة ثم اذا اولت
الا تسعة بقي اللازم واحدا واعلم ان استثناء المساوي عن المساوي او انقص منه
لا يصح الا اذا ضم اليه ما يخرج عن المساوات وههنا كذلك انتهى اذا عرفت هذا فلعل
الشارح انما قال له علي عشرة الا اثنين الا ثلثة الخ بدون التعرض الى الواحد
بناء على هذه العبارة لكن لا يذهب عليك ان الظاهر ان ما في اللباب مسيلة وما ذكره
ههنا مسيلة اخرى غيرها لا ينبغي ان يترك فيها الا واحدا كما لا يخفى على المدرك
المنصف فلهذا اخترنا في وجه تخريج المسيلة الثانية ما ذكرناه وعليك بالتدبر
فانه بحث يليق بالتدبر واعلم ان في تخريج المسيلة الاولى تقديرا اخر قد لاح ببالي
وجال

وجال في خيالي قبل العثور عما ذكره الاعالي ثم وجدته هو المرضي عند
بعض المحققين من شراح اللباب وهو الذي حققه بقوله واعلم ان
في هذا المثال يكون الثالث من المستثنى مستثنى من الاول ويكون المستثنى
الاول الذي يستثنى منه الثالث ان كان منفيا كان الثالث مثبتا وان
كان مثبتا كان الثالث منفيا ويقول وجه الضبط ههنا امران الاول
ان يجعل كل وتر كالتسعة والسبعة والخمسة والثلثة والواحدة
منفيا وكل شفع كالثمانية والستة والاربعة والاثنين مثبتا الثاني
ان تسقط المستثنى من المستثنى منه ثم يضاف ما بقي من هذا المستثنى
منه الى المستثنى الثاني ما فقا بلغه ثم سقط من هذا المجموع المستثنى
الثالث وهلم جرا الى ان يبلغ الواحد مثلا اذا اخرجت التسعة من
العشرة بقي منها الواحد وهذا الواحد اذا ضم الى الثمانية مثلا
عادت تسعة فاذا اخرجت من هذه التسعة الثانية سبعة
بقي اثنان واذا ضم اثنان الى الستة عادت ثمانية واذا اخرجت
من هذه الثمانية الخمسة بقي ثلثة واذا ضم هذه الثلثة الى
الاربعة صارت سبعة واذا اخرجت من هذه السبعة ثلثة

بقي اربعة واذا ضم هذه الاربعة الى الاثنين صارت ستة واذا
اخرجت من هذه الستة واحدا بقي خمسة هذا وههنا فوائد
اخرى مهمة ينبغي ان يهمل وان طال الكلام منها ان الفعل الا
بعد الا لا يقع الا مفرغا ولذا لا يقع الا بعد النفي فان وقع بعد
الا مضارع لا يشترط ان يكون قبلها فعل بل وجود النفي كافٍ
نحو ما زيد الا يفعل فيا و كل ما زيد الا فاعل فيكون خبر المبتدا
وان وقع بعدها فعل ماض يشترط ان يكون قبلها فعل منفي
كقوله تع ما ياتيهم من رسول الا كانوا او في معنى النفي في القسم
نحو انشدك الا فعلت فان معناه ما اسالك الا فعلك
فهو مستثنى مفرغ ومنها وقوع الجملة الاسمية بعد الا كقولك
ما جاءني احد الا زيد خير منه فاذا وقعت الجملة بعد المعرفة كانت
حالا كقولك ما مررت بزيد الا ابوه قائم وهي صفة في الاصل
واما الواقعة بعد النكرة فهي صفة والا يجوز ان يكون حالا عند
من يجوز الحال من النكرة ويجوز دخول الواو معها فتقول
ما مررت باحد الا وزيد خير منه ولا يجوز ان يكون بدلا من

احد

احد لان الجملة لا يبدل من المفرد ومنها ان حذف المستثنى
يجوز تخفيفا عند قيام قرينة قال ابو سعيد السيرافي انما
يحذف من ليس الا وليس غير خاصة دون غيرها من ادوات
الاستثناء ومنها انه كما يكون مظهرا يجوز اضماره نحو قوله تع
شهد الله انه لا اله الا هو ومنها ان الاستثناء الواقع عقيب
الجمل كقول القائل من قذف زيدا فاجلده واحكم بفسقه ورد
شهادته الا ان يتوب فعند الشافعي رحمه يرجع الى الكل وعند
ابي حنيفة رضي رحمه الله عليه يختص بالجملة الاخيرة وذهب بعضهم
الى التوقف والبحث عنه خارج عن الفن فان قيل فيما تقول
في قولنا لا حول ولا قوة الا بالله فان الاستثناء الواقع بعد
الجملتين ينصرف الى الثانية عند ابي حنيفة رحمه الله عليه وهو ههنا
منصرف الى الجملتين لان معناه لا حول عن معصية الله تع
الا بالله ولا قوة على طاعة الله تع الا بالله ان الاستثناء المذكور
راجع الى الثانية ويقدر في الجملة الاولى استثناء اخر لدلالة
الثاني عليه او نقول ان الحول والقوة لما كانا بمعنى واحد صح رجوع

الاستثناء اليهما التنزلهما منزلة شيء واحد درجته على
وزن دحرجة اي سميته الواو للعطف ترجمته فعل فاعل ومفعول
والضمير البارز راجع الى المختصر والجملة معطوفة اما على جملة استصفيت
او على جملة لم ازد والاولى اولى من جهة المعنى وان كان بعيدا
من جهة اللفظ ووجه الاولوية لا يخفى على الذوق السليم بكتاب
مجرور بالباء متعلق بترجمته المصباح لا يخفى انه ليس
اسم هذا المركب المجموع فلعل ذكر الكتاب يكون مقحما
تعظيما لشانه مجرور باضافة الكتاب اليه من اضافة العام
الى الخاص كخاتم فضة ليستضئ اي ليستنير يعني لم اترجمه
بالمصباح لاستضاء بانواره على غط خرجت عن الحرب جبنا
تدبروا اللام جارة وان المصدرية مقدرة بعدها لانها لا تدخل
الفعل الا بعد تقديران ليكون الفعل في قوة الاسم لكونه في تاويل
المصدر كما مر في قوله حتى يعلق ويستضئ فعل مضارع منصوب
بطريق ان المصدرية وفاعله الضمير المستكن فيه اي في ليستضئ
وهو عايد الى الولد بانواره متعلق بيستضئ والضمير مجرور المحل

الاضافة

بالاضافة الانوار اليه راجع الى هذا المختصر والمراد بانواره مسائله اللطيفة
ومباحثه الشريفة وفي هذا الكلام استعارة بالكناية لانه المص
شبه المختصر بالمصباح في ازالة الظلم جمع ظلمة كالجمل والجملة
اما الازالة اي ازالة الظلمة في المصباح فظ واما الازالة في
المختصر فلانه مزيل الظلمة الجهل بالممارسة متعلق بمزيل و
الاشتغال به عطف تفسير وهي الحقيقة من اشد الظلمة ثم
اثبت له ما هو من لوازم المصباح بقوله بانواره والتشبيه
المذكور اي تشبيه المص المختصر بالمصباح في ضميره استعارة
مكنية وهذا الاثبات استعارة تخييلية وقوله قرينة لهما اما
مرفوع على انه خبر بعد خبر او صفة للتخييلية واما منصوب
على الحالية فتدبر ويغتنم اي يغتنم معطوف على يستضئ
والضمير المستتر عايد الى الولد مغانم منصوب على انه مفعول
يستضئ وهو بمعنى الغنائم جمع غنيمة واضافتها الى انواره
اضافة العام الى الخاص اي مغانم من اثاره فيكون اضافته بمعنى
من كخاتم من فضة لان المغانم المرادة ههنا على الاثار الحاصلة

من المختصر كان الخاتم هو الفضة فيصح كون الاضافة بمعنى من
لان خاصتها وهى كون المضاف محمولا موجودة ههنا والمراد
بها اى تلك الاثار الحاصلة من المختصر مسائله الشريفة التى
هى فوق كل مغتنم والضمير البارز مجرور المحل لاضافة الاثار
اليه راجع الى المختصر **وكسرته** فعل فاعل ومفعول وهو اى المفعول
الضمير المتصل وهو عايد الى المختصر والجملة معطوفة على جملة
ترجمته ومعنى كسرته اى طويته طيا وهو ضد النشر على كسر عبد
القاهر لان الثياب المغسولة اذا انتشرت طويت على
كسر القصار فكان المص شبه هذا المختصر بالثوب المطوى
وجعله مشتملا منصوب على انه حال او مفعول ثان **على** حرف
جر مجرور بها متعلق بكسرته **ابواب** مجرورة للاضافة
الخ البنا **الباب** فى الاصل باب البيت قيل انما سمى
به ههنا لانه لا يدخل فى مشمول الابعد الجاوزة عنه كما لا يدخل
فى البيت الابعد المجاوزة عن بابه اصله بوب بدليل ابوابه
مرفوع على الابتداء **الاول** صفة الباب هو نقيض الاخر اصله

اوّل

اوّل على وزن افعل على اى مجوز الاوسط قلبت الهمزة واوا
وادغمت بدليل اول منك وجمع على اوائل واوالى وقيل اصله
دوّل على وزن فوعل فقلبت الواو الاولى همزة لتناسب
قوة المتكلم فى الابتداء ولم يجمع على وزن اواول للاستثقال
فى الصحاح اذا جعلت اول صفة لم تصرف تقول لقيته عاما اول
واذا لم تجعل صفة صرفته تقول لقيته عاما اولا ومعناه فى الاول
اول من هذا العام وفى الثانى قبل هذا العام وتانيثه الاولى
وجمعه اول مثل الاخرى والاخر **فى الاصطلاحات** جمع
اصطلاح وهو اتفاق جماعة على تخصيص شى بشى الجار مع
المجرور فى محل الرفع على انه خبر المبتداء **النحوية** مجرورة صفة
الاصطلاحات وانما لم يقل النحويات موافقا للاصطلاحات
لانها اى النحوية اسندت الى ضمير الجمع وهو الاصطلاحات
فى يجوز الوجهان كما مر غير مرة فان قيل ان النحوية ليست
بفعل اى فعل اصطلاحى ولا بمعناه مما يشتق من الفعل فاين الاسناد
قولنا لانه متعلق لما يفهم من الكلام السابق اعنى الاستفهام

الانكارى اى الاسناد فيه لانه لا وجود لها اى الاسناد الا فيهما اى
فى الفعل وفيما فى معناه ولهذا تسمعهم يقولون ان الخبر لابد
وان يكون فعلا او فى معنى فعل ثابت ليس مثل قولنا زيد
اخوك وعمرو غلامك بمثل مواخيك ومملوكك قلنا ان
الياء فيها اى فى النحوية ياء النسبة فيكون فى معنى الفعل اذ التقدير
ح فى الاصطلاحات المنسوبة الى النحو فالنحو اسم محض كهاشم
وبصرة فلا يصح الوصف به واذا نسبت وقلت نحوى و
هاشمى وبصرى انخرط فى سلك الصفات حتى يقولوا برفع
الهندى الغلام على انه فاعل فى قولك رجل هندى غلامه فلا
اشكال وهى اى الاصطلاحات بمعنى المصطلحات ولهذا
اى لكونها بمعنى المصطلحات جمعت الاصطلاحات اى
جيئت بصيغة الجمع الظاهر ان يقال جمع اى الاصطلاح وان
كان مصدرا لفظا والمصدر لا يثنى ولا يجمع وهو اى ذكر
المصدر وارادة اسم المفعول كثير كاللفظ بمعنى الملفوظ وغيره
كالقول بمعنى المقول والعطف بمعنى المعطوف والضرب بمعنى

المضروب

المضروب ونحو ذلك وهى اى الاصطلاحات التى بمعنى المصطلحات
عبارة عن الالفاظ المتعددة كالكلمة وانواعها من الاسم و
الفعل والحرف والكلام وانواعه اى انواع الكلام من الجمل
الاربع الاسمية والفعلية والشرطية والظرفية واعلم ان الاصل
ان يكون الجمل اثنين اسمية وفعلية لان المركب المشتمل على
المسند والمسند اليه لا يتاتى الا من الاسمين او من فعل واسم
فان بدئت باسم يسمى اسمية كزيد قائم وزيد ابوه قائم وان
زيدا قائم وما زيد قائما وهل زيد قائم ونحو هيهات الامر
وشتان زيد وعمرو واقائم الزيدان وما قائم الزيدان عند الجمهور
خلافا لصاحب اللباب فان مثل هيهات الامر وما بعده
من الجمل الفعلية دون الاسمية وان بدئت بفعل يسمى فعلية
كقام زيد وهل قام زيد وزيدا ضربته ويا عبد الله لان التقدير
ضربت زيدا ضربته وادعوا عبد الله وبه اخذ ابن الحاجب
وصاحب وابن مالك لكن الزمخشرى وصاحب اللباب
الحقاها اعتبارين اخرين وجعلا على قسمين اخرين مع

الجملة وبيانه ان الجملة الفعلية ان تجرد فعلها عن الشرط و
لزوم الاضمار فهي قسم من اقسامها يسمونها بذلك
الاسم الاصلي اعني الفعلية وان افادت تعليق الشرط يسمونها
شرطية سواء كانت مركبة من فعليتين نحو ان تكرمني اكرمك
او من شرطيتين معنى نحو ان كان زيد متى يكتب فهو يحرك
يده فمتى لم يحرك يده لم يكتب وان لزم الاضمار فتسمى تلك
الجملة ظرفية سواء كان في ملفوظها الظرف او مقدرا فان الجار
والمجرور يسمى ظرفا اصطلاحا كما اشرنا اليه نحو ما في الدار زيد
وما قدامك زيد هذا وقولنا في الشرطية معنى قيد زاده صاحب
اللباب في شرح اللباب قال وقولي معنى اشارة الى ان
الشرط لا يجوزون ان يكون جملة شرطية لفظا لانهم لا يوالون
بين حرفي الشرط فاذا ارادوا ذلك ادخلوا كان واسندوا
الى ضمير الشان وجعلوا الشرطية خبره فيكون الجملة فعلية لفظا
وشرطية معنى انتهى وقوله التي يتوقف صحة الالفاظ عليها
اى على تلك الالفاظ المتعددة المباحث الآتية فلهذا اى فلتوقف

المباحث الآتية عليها قدم المص هذا الباب الكائن في الاصطلاحات
على سائر الابواب هذا واردفه اى عقبه بقوله **الباب** رفع اى مرفوع
بالابتدائية **الثاني** مرفوع تقديرا على انه صفة الباب **في**
العوامل الجار والمجرور متعلق بمحذوف لكونه مرفوع المحل على الخبر
للمبتداء **اللفظية** مجرورة على انها صفة العوامل **القياسية**
مجرورة صفتها ايضا اى كاللفظية بعد الصفة وانما قدم هذا
الباب على الباب الثالث لان العوامل المذكورة في الباب
الثاني قياسية وفي الباب الثالث سماعية والقياسية
مطردة مثلا قولنا الافعال اللازمة ترفع الاسم الواحد على
الفاعلية والافعال المتعدية ترفع اسما واحدا على الفاعلية
وتنصب اسما آخر على المفعولية فهذا قياس مطرد ولم يترك قوله
فهذا كان اظهر في جميع الافعال فلك ان تجري انت هذا الحكم
في كل فعل سمع من العرب اولا والسماعية غير مطردة مثلا قولنا
ان البلة يجر قولها مثلا منصوب على المصدر اى امثل مثلا ويجر على
وزن فعل صيغة مونث ولم اى لفظ يجزم مثم اليم سماعي لا غير

لقوله قولنا وقوله منحصر فيما سمع من العرب صفة كاشفة للسماعي
وليس لك ان تجاوزه انت عما سمعته من العرب ولا شك
ان المطرد يستحق التقديم على غير المطرد لان ما لا يطرد في كلامهم
جرى مجرى الشاذ النادر عن القياس الخارج عن الاصل
كذا قال في الضوء قوله النادر اى الساقط وقوله الخارج صفة
بعد صفة للشاذ والمطرد ليس كذلك فهو اولى بالتقديم
فلذلك قدم عليه ثم قال **الباب الثالث في العوامل**
السماعية واعرابها كاعراب السابق لكن قدم على الرابع لشرفه
لان اللفظية السماعية اقوى لانها تعرف بالحس البصري فيه
بحث لان العوامل اللفظية هي الالفاظ التي هي اصوات مخصوصة
وهي ليست بمخصوصة بالبصر بل بالسمع فلو قال يعرف بحس
السمع والقلب معا كان اولى والمعنوية بالقلب فقط لانه
اى العامل المعنوي اما الابتداء الرافع للمبتداء والخبر او وقوع
المضارع موقع جنس الاسم الرافع للمضارع او كونه الصفة صفة
لمرفوع او منصوب او مجرور العامل في الصفة عند الاخفش

على ما سيجيء في آخر الكتاب في الباب الرابع ولا شك ان لكل
واحد منهما معنى عقليا لا يعرف الا بالقلب ولا شك في مزية ما
يعرف بالشيئين على ما يعرف بالشيء الواحد المزية بمعنى الفضيلة
فعيلة لا فعيل لها في الاساس تمزيت عليهم اى تفضلت وجمعها
المزايا ثم قدم المص **الباب الرابع في العوامل المعنوية** على
الباب الخامس في فصول من العربية لان المراد من علم النحو معرفة العوامل
والمعمول فالبحث في الرابع من العوامل وان كانت معنوية بخلاف
الخامس فان البحث فيه من التعريف والتنكير والتذكير والتانيث
وغيرها فانها من مهمات الفن وليست مقصودة من هذا
الفن وان كانت مقصودة في هذا الفن والفرق بين
المقصود من هذا الفن وبين المقصود في هذا الفن ظاهر حيث
يشتمل الثاني الاصلي وغيره بخلاف الاول والمقصود من
هذا الفن مقدم على المقصود في هذا الفن فلهذا قدم الرابع
على الخامس وافراد الصفات في الابواب في قوله في العوامل
اللفظية حيث قال اللفظية ولم يقل اللفظيات بالجمع وغيره

ح انه موصوفها جمع وهو العوامل يعلم مما ذكرنا في الكتب
المضبوطة اى في محاقوله في مختصرات المضبوطة ولعل المضبوطة
وقع تصحيفا من المبسوطة لكن لا بد ههنا ان يذكر وجه الحصر
اى حصر ابواب الكتاب في الخمسة بان يقال ان المبحوث
عنه في هذا الكتاب لا يخ من ان يكون موقوفا عليه للمباحث
الآتية اولا فالاول هو الباب الاول وان كان الثاني وهو ما
لم يتوقف عليه المباحث الآتية فلا يخ من ان يكون البحث من
جهة العاملية اولا فان كان الاول فلا يخ من ان يكون العامل
فيه قياسيا او سماعيا او معنويا فالاول اى ما يكون العامل فيه
قياسيا هو الباب الثاني والثاني اى ما يكون العامل فيه
سماعيا فهو الباب الثالث والثالث اى ما يكون العامل
فيه معنويا هو الباب الرابع وان كان الثاني وهو ان يكون
البحث لا من جهة العاملية فهو الباب الخامس فان قيل لا يلزم
من عدم كون البحث من جهة العاملية ان يكون هو الباب
الخامس الذي في فصول من العربية فلم يجوز ان يكون شيئا آخر

لم يكن تلك

لم يكن فيه تلك الفصول قلنا اعلم ان الحصر اى الحكم بالانحصار
اما عقلي اى مردد بين النفي والاثبات يجزم العقل بمجرد ملاحظة
مفهومه بالانحصار واما استقرائي لا يكون كذلك بل يستند
الى التتبع والاستقراء هذا هو المشهور بين الجمهور لكن قد
اعتبر بعضهم ههنا قسما آخر سمي حصرا جعليا وبيانه ان
ذلك الاستقرائي اما ان يتعلق بجعل جاعل اى يكون المقسوم
مما جعله جاعل جاعلا او تلك الاقسام كالمصباح المجعول على الا
بواب الخمسة او لا يتعلق بجعل جاعل فان لم يتعلق به فهو
قسم منه يسمونه بذلك الاسم الاصلي اعني الاستقرائي وان
لم يتعلق به فيسمونه بالحصر الجعلي اذا عرفت هذا فنقول هذا
السؤال عام الورود في كل حصر جعلي لا عقلي لان بديهة
العقل كافية فيه لا يتطرق اليه شبهة لكن يرد على ذلك السؤال
بالاستقرائي يعني اذا لم يكن البحث من جهة العاملية يلزم
ثبوت الخامس بالاستقراء في اجزاء الكتاب وابوابه لا
بالعقل لان العقل يجوز ان يكون شيئا آخر غير الخامس

تمت الكتاب كتابة كتاب شرح سيد على زاده
بعون عناية الوهاب من يد حسن دزدار زاده
وقد بدأت تحرير هذا الكتاب النحوية في شهر اسلامبول
الكثير المحبوبة
١١٢٦
في شهر شوال الشريف في يوم عشرون والخامس

